Document: EB 2020/131(R)/R.11/Rev.1
Agenda: 5(a)(ii)(d)
Date: 29 October 2020
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرضين ومنحتين مقترح تقديمها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى

جمهورية بنن وجمهورية توغو من أجل

البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

رقم المشروع: 2000003066 - 2000003067

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nadine Gbossa
المديرة الإقليمية المؤقتة
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.gbossa@ifad.org

Jean Pascal Kaboré
المدير القطري لبنن وتوغو
رقم الهاتف: 233596910795+
البريد الإلكتروني: p.kabore@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة
روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج ii

موجز التمويل iii

أولا - السياق 5

ألف – السياق الإقليمي ومسوغات انخراط الصندوق 5

باء – الدروس المستفادة 9

ثانيا – وصف البرنامج 9

ألف - الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة 9

باء - المكونات، والنواتج، والأنشطة 10

جيم - نظرية التغيير 10

دال - المواءمة، والملكية، والشراكات 11

هاء - التكاليف، والفوائد والتمويل 12

واو- المخاطر وتدابير التخفيف منها 20

زاي- الفئة البيئية والاجتماعية 20

حاء- تصنيف المخاطر المناخية 21

طاء- القدرة على تحمل الديون 21

ثالثا- التنفيذ 21

ألف- الإطار التنظيمي 21

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات 23

جيم- خطط التنفيذ 24

رابعا- الوثائق القانونية والسند القانوني 24

خامسا- التوصية 25

الملحق

مِنحة إقليمية/عالمية مقترح تقديمها إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية من أجل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

فريق تنفيذ البرنامج	
المديرة الإقليمية المؤقتة:	Nadine Gbossa
المدير القطري/مدير البرنامج القطري:	Jean Pascal Kaboré
الموظفة التقنية الرئيسية للمشروع:	Fanny Grandval
الموظفان المسؤولان عن المالية:	بنن: Mame Awa Mbaye
	توغو: Radu Damianov
أخصائي المناخ والبيئة:	Yawo Jonky Tenou
الموظف القانوني:	Benoit Diouf

خريطة منطقة البرنامج

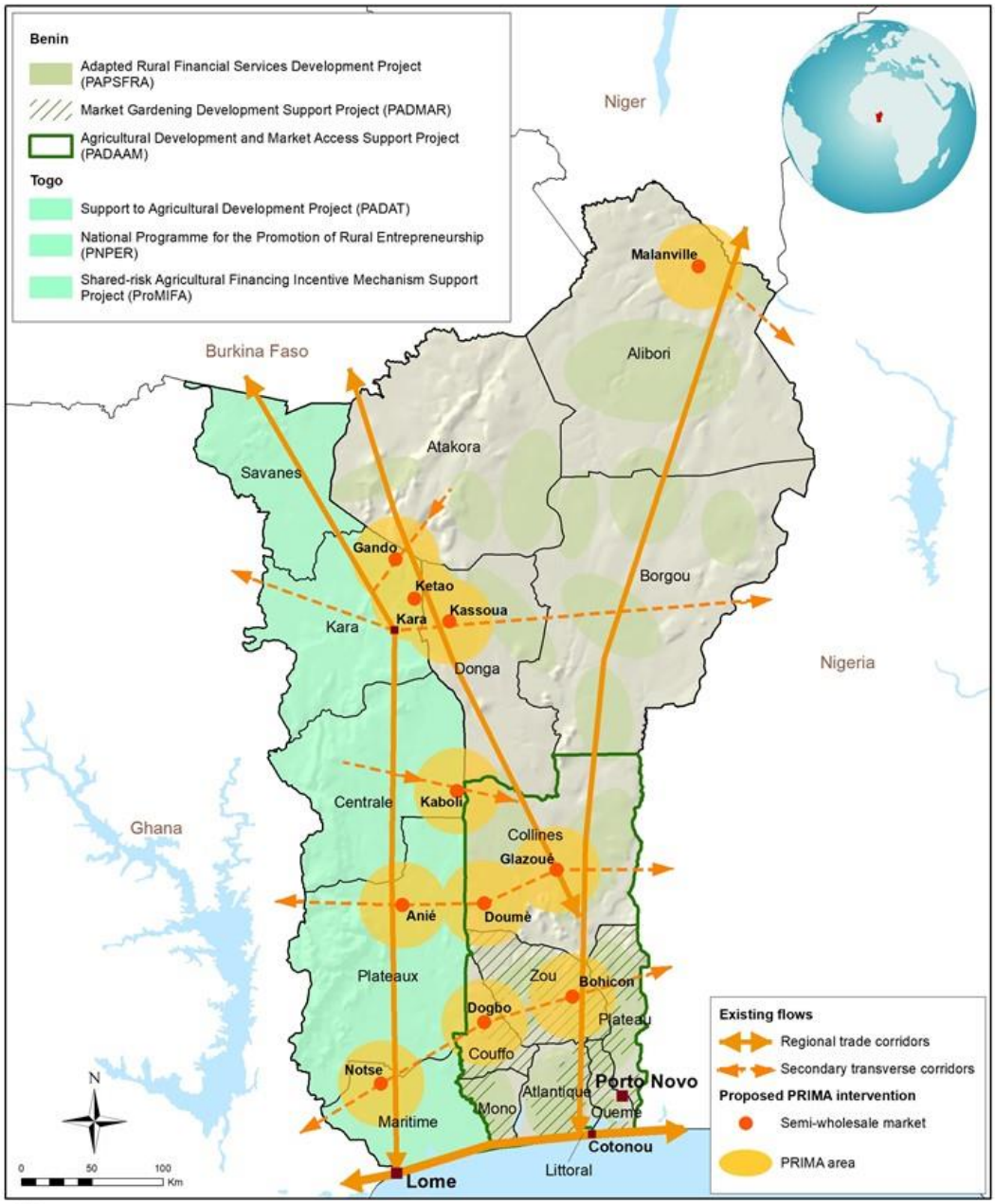

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2020/11/29

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المقترضان/المتلقيان:	الوزارتان المسؤولتان عن الشؤون المالية في بنن وتوغو
الوكالتان المنفذتان:	
بنن:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
توغو	وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك
المستفيد من المنحة الإقليمية:	الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية
التكلفة الكلية للبرنامج:	حوالي 92.8 مليون يورو (ما يعادل 108.56 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق [التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق]:	31.20 مليون يورو (ما يعادل 36.50 مليون دولار أمريكي تقريبا)
بنن:	18.72 مليون يورو (ما يعادل 21.90 مليون دولار أمريكي تقريبا)
توغو:	12.48 مليون يورو (ما يعادل 14.60 مليون دولار أمريكي تقريبا
شروط القرضين اللذين يقدمهما الصندوق:	قرضان بشروط تيسيرية للغاية
قيمة المنحتين اللتين يقدمهما الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق):	
بنن:	6.93 مليون يورو (ما يعادل 8.10 مليون دولار أمريكي تقريبا)
توغو:	4.62 مليون يورو (ما يعادل 5.40 مليون دولار أمريكي تقريبا)
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل التنمية الدولية (صندوق الأوبك للتنمية الدولية)؛ حكومة بنن؛ حكومة توغو؛ المستفيدون
قيمة التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية[1]، بقيمة تعادل 22.23 مليون يورو (ما يعادل 26 مليون دولار أمريكي تقريبا)
~~شروط التمويل المشترك:~~	~~تمويل موازٍ~~
مساهمة المقترضين/المتلقين:	حكومة بنن وحكومة توغو[2]، بقيمة تعادل 13.26 مليون يورو (ما يعادل 15.50 مليون دولار أمريكي تقريبا)
بنن:	7.53 مليون يورو (ما يعادل 8.81 مليون دولار أمريكي تقريبا)
توغو:	5.72 مليون يورو (ما يعادل 6.69 مليون دولار أمريكي تقريبا)
مساهمة المستفيدين:	4.32 مليون يورو (ما يعادل 5.05 مليون دولار أمريكي تقريبا)
بنن:	3.43 مليون يورو (ما يعادل 4.02 مليون دولار أمريكي تقريبا)
توغو:	0.88 مليون يورو (ما يعادل 1.03 مليون دولار أمريكي تقريبا)
الفجوة التمويلية:	8.55 مليون يورو (ما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
قيمة تمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق:	المبلغ الإجمالي: 16.69 مليون يورو (ما يعادل 19.53 مليون دولار أمريكي تقريبا) المبلغ المقدم بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: 5.95 مليون يورو (ما يعادل 6.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)

[1] يتم التفاوض بشأنه حاليا بعد توجيه حكومتي بنن وتوغو خطابات الطلب إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية. وخلال بعثة التصميم، أعرب صندوق الأوبك للتنمية الدولية عن اهتمامه البالغ بالمساهمة في خطة التمويل.

[2] المبالغ المقابلة للرسوم والضرائب وتوفير المكاتب لوحدة إدارة البرنامج وقطع الأراضي لإنشاء الأسواق.

قيمة المنحة الإقليمية التي يقدمها الصندوق إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية	1.71 مليون يورو (ما يعادل 2 مليون دولار أمريكي تقريبا) [3]
المؤسسات المتعاونة:	الصندوق والوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية

[3] من المتوقع أيضا أن يقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية منحة (بقيمة 0.9 مليون يورو) لتمويل المنحة الإقليمية الخاصة بالبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية (التنسيق والأنشطة على المستوى الإقليمي).

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية على النحو الوارد في الفقرة 75.

أولا - السياق

ألف – السياق الإقليمي ومسوغات انخراط الصندوق

السياق السياسي، والاقتصادي والاجتماعي

1- اتفق الصندوق وحكومتا جمهوريتي بنن وتوغو على وضع إطار إقليمي يهدف إلى زيادة التجارة الزراعية بين البلدين، وذلك في إطار السعي إلى تكثيف التجارة الزراعية بين الأقاليم ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحقيق تقدم نحو إقامة منطقة تجارة حرة في القارة الأفريقية. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وقّع الوزيران المعنيان بالزراعة في البلدين مذكرة مشتركة في غراند بوبو (بنن) ترسخ العناصر الاستراتيجية والتشغيلية الرئيسية التي حددتها المذكرة المفاهيمية للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وتؤكد الدعم السياسي الكامل والتزام الحكومتين بهذه المبادرة الإقليمية.

2- وتقع دولتا بنن وتوغو اللتان تجمعهما حدود مشتركة في الجزء الساحلي من غرب أفريقيا، وتتسمان بأوجه تكامل جغرافي وثقافي واجتماعي اقتصادي. وتم تصنيف البلدين ضمن فئة البلدان منخفضة الدخل حيث سجلا في عام 2018 نموا اقتصاديا بنسبة 4.9 في المائة و6.9 في المائة على التوالي.

3- وفي عام 2020، عانى البلدان من عواقب الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، الأمر الذي يتطلب استجابة إقليمية. وبالفعل، تستدعي هذه الجائحة اتخاذ تدابير ترمي إلى الوقاية منها والتخفيف من آثارها على الأسواق الزراعية، كما أنها تُظهر أهمية السياسات عبر الحدود والاستجابات التشغيلية من أجل الحد من انتشار الجائحة.

4- **الفقر وانعدام الأمن الغذائي**. تسجل بنن وتوغو معدلات فقر مرتفعة للغاية تناهز نسبة 45 في المائة.[4] وفي توغو، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع فقراء البلاد (77 في المائة)[5] في المناطق الريفية، حيث تزيد معدلات الفقر (68.7 في المائة) بالمقارنة مع لومي (34.8 في المائة) والمناطق الحضرية الأخرى (37.9 في المائة). وفي بنن، يُظهر معدل الفقر تفاوتات كبيرة بين الأقاليم، حيث إنه أعلى بكثير في المناطق الريفية بالمقارنة مع المراكز الحضرية.[6] ووفقا لمؤشر الجوع العالمي، شغلت بنن وتوغو المرتبتين 39 و44 على التوالي من بين 105 بلدان، مع مؤشرات متشابهة إلى حد كبير بلغت في المتوسط 23 في المائة.[7] ومع ذلك، ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، توجد اختلافات في حالة انعدام الأمن الغذائي بين البلدين: (1) في توغو، يتأثر ما يقرب من 50 في المائة من السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة بانعدام الأمن الغذائي؛ (2) في بنن، تعاني نسبة 9.6 في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي.

5- **سياق الزراعة الأسرية والتنمية الريفية**. ينطوي القطاعان الزراعيان في بنن وتوغو على فرص وتحديات متشابهة ومتكاملة، إذ تسود فيهما ممارسة زراعة الكفاف الأسرية. وفي كلا البلدين، تكتسي الزراعة أهمية اجتماعية واقتصادية على صعيد العمالة (إذ يوظف قطاع الزراعة 60 في المائة و70 في المائة من القوة العاملة في البلدين على التوالي)، وعلى صعيد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (في توغو، تشكل الزراعة

[4] وفقا لبيانات ساعة الفقر العالمية. يقع مستوى خط الفقر الوطني عند دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم.
[5] الاستبيان الموحد للمؤشرات الأساسية للرفاه، البنك الدولي، 2015.
[6] المصدر: الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي.
[7] بلغت النسبة 24.4 في المائة في بنن، و22.5 في المائة في توغو.

41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،[8] بينما تساهم في بنن بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و75 في المائة من عائدات التصدير). ويغلب على القطاع الزراعي في كلا البلدين طابع المزارع الصغيرة وتهيمن عليه زراعة المحاصيل الغذائية، ولا سيما الكسافا، والبطاطا الحلوة، والذرة، والأرز، والذرة الرفيعة، والخضروات وفول الصويا.

6- **الموقع الاستراتيجي من وجهة نظر تجارية**. تقع بنن وتوغو في مركز حساس بالنسبة للاقتصادات الرئيسية في المنطقة – حيث تقع جمهورية نيجيريا الاتحادية في الشرق وجمهورية غانا وجمهورية كوت ديفوار في الغرب – علاوة على موقعهما الاستراتيجي بين النافذة البحرية لخليج غينيا (مينائي لومي وكوتونو) والبلدان غير الساحلية في منطقة الساحل الذي يسمح لهما بالاستفادة من هذه الأسواق النامية. ووفقا للإحصاءات المتاحة، تمثل التجارة بين الأقاليم على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما بين 8 و13 في المائة من إجمالي التجارة في المنطقة. وساهمت بنن وتوغو في المتوسط بنسبة 2 في المائة و1.6 في المائة على التوالي من تجارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع بلدان ثالثة للفترة 2013-2017. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من النصوص والمعايير المجتمعية ذات الصلة، لا يزال القطاع غير الرسمي يهيمن على هذه التجارة، كما يتم إغفالها إلى حد كبير في التحليلات الإحصائية والاقتصادية.

7- **الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والوطنية**. بنن وتوغو بلدان عضوان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وخلال السنوات العشر الماضية، تطورت هذه المساحات الاقتصادية بفضل سياسات زراعية إقليمية اضطلعت وكالات منفذة بإدارتها بالترافق مع استراتيجيات وأدوات مالية. وتهدف السياسة الزراعية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المساهمة بصورة مستدامة في الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر في دولها الأعضاء، علاوة على مكافحة أوجه عدم المساواة بين المناطق، والأقاليم والبلدان. ويتم تطبيقها على المستوى الوطني - ولا سيما في بنن وتوغو - من خلال البرامج الوطنية للاستثمارات الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي.

8- **الجهات الفاعلة والنظم المؤسسية الرئيسية**. على المستوى الإقليمي، توجد العديد من المؤسسات والشبكات للجهات الفاعلة الاقتصادية الهامة. وتضطلع الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2011، بمسؤولية ضمان التنفيذ التقني للبرامج والمشروعات الاستثمارية الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع 20 عاما من الخبرة في الدفاع عن التكامل الإقليمي، تنشط شبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا في كافة مجموعات العمل وعمليات الحوار السياساتي التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مناقشة تصميم السياسة الزراعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنفيذها وتقييمها، علاوة على الاستجابة للأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. وأخيرا، تعد اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كيانا إقليميا يتمثل هدفه في الاستثمار في البحوث الخاصة بالأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ.

الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

9- تمشيا مع التزامات التعميم التي تم التعهد بها في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تم التثبت من أن البرنامج:

☒ يتضمن تمويل المناخ؛

☒ يراعي التحول الجنساني؛

☒ يراعي قضايا التغذية؛

[8] بيانات عام 2016.

☒ يراعي قضايا الشباب.

10- **البيئة وتغير المناخ**. سيساهم البرنامج في تحقيق هدف التنمية المستدامة 13 بفضل إدماجه لاستراتيجية من أجل التكيف مع تغير المناخ تعزز قدرات سكان الريف. وفي بنن كما في توغو، يترك تغير المناخ آثارا سلبية على الزراعة. وتؤدي موجات الجفاف الدورية إلى تسريع تدهور الأراضي، كما تؤثر التغيرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار على المواسم الزراعية. وتتضمن الآثار المترتبة على القطاع الزراعي تفشي الآفات الحشرية، وانخفاض الغلة، وتدني الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع العرض من المواد الغذائية والمنتجات النباتية والحيوانية، وانخفاض مستوى دخل المنتجين وتدهور الأراضي.

11- **التمايز بين الجنسين وتمكين النساء**. تواجه النساء في كلا البلدين، على الرغم من مشاركتهن القوية في القطاع، عددا أكبر من القيود بالمقارنة مع الرجال في الوصول إلى عوامل الإنتاج الزراعي – الأراضي، والمياه لأغراض الزراعة، والموارد الطبيعية، والمشورة التقنية والتمويل. وغالبا ما تكون المهام الزراعية التي تؤديها النساء (حصاد الأرز، والتسويق، وزراعة محاصيل البستنة) أكثر مشقة وأقل أجرا، كما أنها لا تسمح لهن بضمان استقلاليتهن المالية. وفي كثير من الأحيان، يؤدي هذا الوضع الذي يتفاقم نتيجة ارتفاع معدلات الأمية التي تسجل مستويات أعلى في صفوف النساء[9] إلى حالات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. غير أن النساء يؤدين دورا مهيمنا في نقل القيم الخاصة بالغذاء والتغذية إلى الأجيال الشابة، وكذلك في الأنشطة المجتمعية وحتى السياسية بصورة متزايدة.

12- **إدماج شباب الريف وعمالتهم**. في كلا البلدين، تتألف غالبية السكان من الشباب،[10] وتبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما 37 في المائة و32 في المائة على التوالي.[11] ومع ذلك، لا تزال مشاركة الشباب في منظمات المنتجين محدودة جدا، وذلك بشكل خاص نتيجة تقييد وصولهم إلى الأراضي والعلاقات بين الأجيال ذات الطبيعة الهرمية للغاية. ويضطر الشباب بشكل عام إلى النزوح من الأرياف بسبب افتقار الأنشطة الزراعية إلى الجاذبية، وعدم كفاية المنافذ الاقتصادية، وصعوبة الظروف المعيشية عموما (محدودية الوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية، والأنشطة الثقافية والرياضية، ونقص الاتصال المادي والرقمي).

13- **المشاكل الغذائية والتغذوية**. لا يزال مستوى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في بنن مرتفعا (يعاني 1.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي[12])، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك نتيجة نقص توافر بعض الأغذية الأساسية في مناطق مختلفة من البلاد؛ في حين يصنف انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في توغو بأنه "خطير"، حيث يعاني حوالي 1.5 مليون شخص من سوء التغذية. وأحرز البلدان تقدما في تحقيق الأهداف التغذوية الوطنية، إلا أن معدلات زيادة الوزن والسمنة، وخاصة بين النساء، بدأت تنذر بالخطر. وبالإجمال، تشتد حدة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية (71 في المائة) بالمقارنة مع المناطق الحضرية (38.4 في المائة)، ويعود السبب في ذلك بصورة أساسية إلى نقص الوصول إلى مجموعات غذائية أساسية محددة في العديد من

[9] وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وخلال الفترة 2008-2012، بلغت نسبة النساء المتعلمات 72.7 في المائة مقابل 86.9 في المائة من الرجال (الفئة العمرية 15-24 عاما).

[10] وفقا لميثاق الشباب الأفريقي، يتم تعريف الشباب على أنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاما. ويتوافق هذا التعريف مع التعريف المعتمد في السياسة الوطنية للشباب في بنن. أما في توغو، فيختلف تعريف الشباب حسب السياق والهدف المنشود: من حيث التنمية الديمغرافية والاجتماعية، يتألف السكان الشباب من الأشخاص من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما. إلا أنه في مجال تعزيز العمالة، وريادة الأعمال والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والسياسات والمشروعات الإنمائية، مثل المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية ومشروع دعم التوظيف ودمج الشباب في القطاعات الواعدة، يتم استهداف الشباب على أنهم الأشخاص من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاما. ويقترح فريق تصميم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية الأخذ بالفئة العمرية 18-35 عاما لكلا البلدين، كما يوصي الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بالبدء من خلال إيجاد موقف موحد بين البلدين.

[11] التعداد العام للسكان والمساكن (2013)، وزارة التخطيط والتنمية والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية في بنن؛ دراسة حول انتقال الشباب والشابات في توغو من المدرسة إلى الحياة العملية (2014).

[12] حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، "الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي"، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المناطق، علاوة على تدني مستوى دخل الأسر التي تترأسها نساء.

14- **الأشخاص ذوو الإعاقة**. وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في بنن وتوغو بحوالي 000 840 و000 620 شخص[13] على التوالي، ولا يرتاد 60 في المائة و66 في المائة منهم المدرسة.[14] ولا تزال الأسر التي تشتمل على أشخاص ذوي إعاقة ضعيفة للغاية نتيجة هشاشتها، وإقصائها، ووصمها وفقرها، مما يزيد من صعوبة اندماجها الاقتصادي ووصولها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

مسوغات انخراط الصندوق

15- تبرز مسوغات البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية على عدة مستويات. **على المستوى الحدودي**: تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه التجارة بين الأقاليم في ضعف الاستثمارات في البنية التحتية للتجارة الريفية (الأسواق، والطرق، والخدمات اللوجستية، والكهرباء، وما إلى ذلك) وعدم كفايتها، مما يحد من إمكانات مراكز الجمع الزراعي في توغو وبنن والأسواق أو المراكز المرتبطة بها للتصدير إلى شبه الإقليم. وبالتالي، فإنه من الضروري: (1) تصميم مراكز زراعية وبنية تحتية حدودية من منظور شبه إقليمي بدعم من السلطات العامة الوطنية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص ومنظمات المنتجين؛ (2) تطوير لوجستيات حديثة وفعالة لتشغيل أسواق زراعية شبه جملة جيدة الاتصال بشبكة المسارات والطرق الريفية، والتي يمكن استخدامها على مدار السنة بفضل نظم الصيانة الفعالة.

16- **على مستوى السياسات والأحكام الإقليمية**: لا يزال تكامل الأسواق الإقليمية يعاني من العوائق المتمثلة بافتقار بعض السياسات الإقليمية للفعالية وضعف ترجمتها إلى استثمارات عامة وخاصة ذات أهمية، فضلا عن عدم مراعاة الجوانب البيئية وإمكانيات الابتكارات الرقمية[15] بصورة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يهيمن القطاع غير الرسمي على التجارة الزراعية، ولا سيما على طول المحاور الثانوية عبر الحدود، كما يتم إغفالها إلى حد كبير في التحليلات الإحصائية والاقتصادية الأساسية اللازمة لتقييم مساهمة القطاع. ويتيح إدماج البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وصلته بالشؤون التجارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إمكانية تنفيذ رصد دقيق للسياسات الإقليمية وكذلك إثراء المناقشات وإحداث التغييرات المقترحة من قبل أصحاب المصلحة (وزارات البلدان المعنية، ومنصات الإقليمية والقطرية لمنظمات المنتجين، من بين جهات أخرى).

17- وتكمن **الميزة النسبية للصندوق** من ناحية في درايته في مجال دعم صغار المنتجين الأسريين من أجل تحقيق إنتاجية أكثر استدامة وموجهة نحو الأسواق (ضمن نهج إقليمي شمولي مشابه للنهج التي طورتها مشروعات أخرى في أفريقيا الغربية والوسطى[16])، وترفد أنشطة الحوار السياساتي التي تنخرط فيها منظمات المنتجين. ومن ناحية أخرى، يتمتع الصندوق بميزة هامة نظرا لأنه يمول بالفعل منحتين من شأنهما تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وهما: (1) المنحة في إطار مشروع الزراعة الأسرية، والأسواق الإقليمية وممرات التجارة عبر الحدود في منطقة الساحل،[17] والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود، والحد من الفقر في منطقة الساحل وغرب أفريقيا من خلال سوق مشتركة متكاملة؛ (2) المنحة الإقليمية لمنظمات المزارعين في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (2019-2023) والتي تضطلع شبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا بتنفيذها في شبه الإقليم

[13] الهيئة الدولية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، توغو. على الرغم من ذلك، يقدر اتحاد توغو لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة أن هذا العدد يمكن أن يصل إلى 000 900 شخص، أو 15 في المائة من السكان (2012).

[14] الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في توغو: دراسة تشمل 30 مجتمعا محليا في توغو، يونيو/حزيران 2007.

[15] على سبيل المثال، لا تزال توجد العديد من الحواجز غير المادية أمام تدفق التبادلات التجارية، من قبيل تطبيق التعريفات، والتدابير غير الجمركية، مثل المضايقات على الطرق، والضرائب غير الرسمية، والبيروقراطية المفرطة (الأشرطة الحمراء)، إلخ.

[16] برنامج التنمية الزراعية الأسرية في النيجر، ومشروع تنويع الزراعة الأسرية والأسواق المتكاملة والتغذية والصمود في وجه تغير المناخ في غينيا-بيساو، ومشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى في غينيا.

[17] ستضطلع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بتنفيذ هذا المشروع.

(وعلى وجه الخصوص المنتديات القطرية لمنظمات المنتجين في بنن وتوغو)، لدعم قدراتها المؤسسية والاقتصادية وفي مجال استقطاب التأييد. وستسمح هذه التدخلات المختلفة للصندوق، من خلال تكاملها وتآزرها، بإبراز صورته وإحداث أثر على المستوى الإقليمي.

باء – الدروس المستفادة

18- سيستفيد البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من مختلف الدروس المستخلصة[18] من تجربة الصندوق في البلدين المستهدفين وفي شبه الإقليم في مواضيع مماثلة، وكذلك من المنظمات الشريكة الرئيسية مثل الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وشبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا – والتي تسمح استراتيجيات ونهج الرسملة فيها بالفعل باستخلاص الدروس من عملياتها. ويمكن ذكر، على سبيل المثال، الدروس المستخلصة من **نهج تنمية الإقليم**، وهي: (1) فعالية إشراك منظمات المنتجين في ديناميات جمع المنتجات وتسويقها؛ (2) أهمية دعم عرض قوي للخدمات الاقتصادية لصالح المستخدمين في أسواق شبه الجملة، بهدف الإدارة المستدامة لهذه الأسواق؛ (3) فعالية نهج الهندسة الاجتماعية متعدد الجهات الفاعلة كمقدمة لأنشطة الهندسة المدنية من أجل ضمان ملكية العملية. **وفيما يتعلق بالتغذية**، سيستلهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من الممارسات الجيدة في مجال تعزيز التغذية التي اعتمدها الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برامج التغذية المدرسية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. **وفيما يتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين**، أظهرت المشروعات في المنطقة أن أنشطة بناء قدرات المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والمشروعات النسائية، ومحو الأمية، وتنمية الدور القيادي، والتخفيف من العوائق (التي تحد الوصول إلى الأراضي، والائتمان، والدخل، ورعاية الأطفال، والعمالة والصحة)، ودعم التسويق، تشكل ركائز أساسية لتمكين النساء. **وفيما يخص مشاركة الشباب**، أظهرت الدروس المستفادة من مشروعات الشباب لريادة لأعمال (لا سيما المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية في توغو، ومشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال في مالي، واللذين يمولهما الصندوق)، أن دعم المهارات، والدعم التقني، والوصول إلى التمويل تعد ثلاثة شروط أساسية كي يتمكن الشباب من التحرر والتحول إلى جهات فاعلة رئيسية في القطاع الريفي. كما سيستلهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية من العمليات الإقليمية التابعة لشركاء آخرين، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، مع التركيز على أهمية الحوار السياساتي، والمصلحة الكامنة في الترسيخ المؤسسي الإقليمي، وما تتمتع به هذه العمليات من إمكانات أكبر لإحداث الأثر وتوسيع النطاق.

ثانيا – وصف البرنامج

ألف ـ الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

19- يتمثل **الهدف العام** للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في تنشيط التجارة الزراعية الإقليمية بغية تهيئة فرص العمل لصالح النساء والشباب، وزيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية لفقراء الريف. ويكمن **الهدف الإنمائي** في دعم التحول المستدام للزراعة الأسرية في بنن وتوغو من خلال تحسين أداء المراكز التجارية شبه الإقليمية وممرات النقل عبر الحدود، بالترافق مع تعزيز ريادة الأعمال الريفية للشباب والنساء، والإدماج الكامل لأصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق الوطنية وشبه الإقليمية.

20- وسيتم تنفيذ البرنامج على مدى ست سنوات في المناطق الحدودية في توغو وبنن وفي المناطق التي تتضمن مراكز وممرات تجارية إقليمية هامة. ويكمن مبرر هذا الاختيار فيما يلي: (1) ترسيخ الأسواق الحدودية في الممرات التجارية شبه الإقليمية؛ (2) الحاجة إلى تدخل مرن في مستجمعات المياه الفرعية الزراعية بغية تعزيز إمكاناتها؛ (3) ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية (وانعدام الأمن الغذائي في توغو) في المناطق الريفية

[18] انظر القائمة الكاملة للدروس المستفادة في الذيل الخامس.

النائية.

21- وسيولي البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية اهتماما خاصا لاستهداف النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رابطاتهم الوطنية. وستعود تدخلات البرنامج بفوائد على حوالي 000 144 أسرة ريفية (أكثر من 000 833 شخص)، بما في ذلك 000 99 أسرة في بنن و000 45 أسرة في توغو. وسيستفيد من البرنامج ما لا يقل عن 40 في المائة من النساء وما لا يقل عن 40 في المائة من الشباب.[19]

باء - المكونات، والنواتج، والأنشطة

22- سيتضمن البرنامج المكونات التالية: (1) تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية؛ (2) التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ؛ (3) الحوار السياساتي وانخراط المواطنين.

23- **المكون 1: تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية**. ينطوي هذا المكون على تحسين تسويق إنتاج المزارع الأسرية في شبه الإقليم من خلال: (1) إنشاء مناطق إنتاج معاد تأهيلها للأسواق الزراعية الإقليمية، وضمان الوصول المتسق والدائم (الطرق الريفية)؛ (2) إعادة تأهيل أسواق شبه الجملة القائمة وتحسين نوعيتها، ولا سيما من خلال ضمان كفاءة الخدمات المقدمة للمستخدمين؛ (3) الإدارة المستدامة للبنية التحتية الاقتصادية العامة وصيانتها؛ (4) تعزيز قدرات ريادة الأعمال للشباب والنساء ومنظمات المنتجين العاملة في المناطق التي تؤثر عليها هذه الأسواق اقتصاديا.

24- **المكون 2: التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ**. يتمثل الهدف من هذا المكون في تمكين المزارعين الأسريين من زيادة إنتاجهم وقدرتهم على التكيف مع الصدمات الخارجية، ولا سيما الصدمات المناخية، بصورة مستدامة، وذلك من خلال تنويع إنتاجهم وتحسين ممارساتهم التغذوية. وهو يتألف من ثلاثة مكونات فرعية: (1) تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ (2) الإدارة المستدامة للري؛ (3) تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم مشاركة النساء.

25- **المكون 3: الحوار السياساتي وانخراط المواطنين**. يشكّل هذا المكون جزءا من آلية التنسيق الإقليمي الخاصة بالبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، والتي سيجري ترسيخها المؤسسي ضمن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وتمويلها بصورة مشتركة من خلال منحة إقليمية في إطار البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية، وستتم إحالة المنحة المذكورة أيضا إلى المجلس التنفيذي للصندوق (انظر الملحق). وينطوي هذا المكون على: (1) المساهمة في التخفيف من قيود السياسات التجارية المرتبطة بالتجارة بين الأقاليم، وعلى وجه الخصوص السياسات غير الجمركية، بغية تحديد الثغرات التنظيمية (المعايير، ونوعية المنتجات الزراعية)؛ (2) تعزيز قدرات المجموعات المستهدفة والشركاء الاستراتيجيين للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية على كافة المستويات من أجل استقطاب التأييد لصالح سياسات عامة أكثر ملاءمة لتكامل السوق الإقليمي؛ (3) تعزيز قدرات المجتمع المدني المنظم في المناطق الريفية في مجال رصد وتقييم تنفيذ البرنامج (انخراط المواطنين).

جيم - نظرية التغيير

26- سيدعم البرنامج تكامل الأسواق الإقليمية عبر الحدود، والتي تتسم بالكفاءة والفعالية، ضمن ممرات التجارة الإقليمية بغية دفع عجلة تحول هيكلي لصالح الزراعة الأسرية المستدامة والموجهة نحو الأسواق. ويسعى

[19] تتمثل الطريقة المستخدمة فيما يلي: تم إجراء الحسابات باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد. وتمثل الوحدات عدد الأشخاص لكل بيكسل مع تعديل مجاميع البلدان لتتوافق مع التقديرات السكانية الرسمية (والتي أعدتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة، تنقيح توقعات عام 2019 لسكان العالم). وتمت مقاطعة البيانات المأخوذة من مركز البيانات والتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية التابع لاتحاد الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض (2018)، ونظام التصنيف العالمي حسب المستويات الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة، ومقارنتها ببيانات الاحصائيات الرسمية لكل بلد. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.3 أفراد في توغو و6 أفراد في بنن.

البرنامج إلى تحسين دخل 000 144 أسرة ريفية ضعيفة (أي 000 813 شخص)، بما يشمل 40 في المائة من رواد الأعمال من الشباب والنساء الذين يتلقون الدعم للاستثمار في الترويج للمنتجات المحلية في الأسواق. وسيتطلب تحقيق تكامل التجارة الإقليمية استثمارات كبيرة في تطوير شبكة متسقة من البنى التحتية الاقتصادية، والتي تعتبر بمثابة منفعة عامة إقليمية، كما سيشمل إعادة تأهيل تسعة أسواق شبه جملة عبر الحدود، و18 مركزا للجمع في المناطق، و500 كيلومتر من الطرق الريفية، وإدارتها المستدامة. وسيشارك المستفيدون في تحديد الاحتياجات، بالإضافة إلى إدارة البنية التحتية وصيانتها. وستتيح هذه الشبكة الإقليمية للأسواق المعاد تأهيلها وتنشيطها فك عزلة أحواض الإنتاج، وسيتم تلبية الطلب المتزايد الناتج من خلال زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 30 في المائة (الأرز، ومحاصيل البستنة والمحاصيل المرتبطة بها). وستكون هذه الزيادة ممكنة بفضل تحسين إنتاجية نظم الإنتاج المتنوعة والقادرة على الصمود في وجه المخاطر المناخية (000 16 هكتار من الأراضي في مستجمعات المياه الفرعية والتي تحيط بمساحة 4 000 هكتار من السهول والأراضي المنخفضة). كما ستعمل الشبكة الإقليمية على تيسير إدارة الموارد الطبيعية عبر الحدود.

27- وسيسمح الحوار السياساتي الفعال والمدمج في الهيئات الإقليمية لصياغة السياسات العامة في القطاع، والذي تغنيه آليات رصد وتقييم شاملة للمواطنين ويتم تنفيذها في الوقت المناسب، للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بأن يكون أكثر استراتيجية، ومنهجية، واستدامة: (1) عن طريق سد الفجوات القائمة في السياسات الإقليمية والوطنية (أي عن طريق تحديد وإزالة العقبات، سواء المادية أو غيرها، لصالح تجارة زراعية فعالة عبر الحدود بين البلدين) ؛ (2) توسيع نطاق وصول صغار المنتجين الضعفاء، ولا سيما الشباب والنساء، إلى بقية الأسواق الكبرى، سواء الإقليمية أو بين الأقاليم.

28- ويهدف البرنامج إلى إشراك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بغية تزويدهم بفرص تجارية أكبر. وعلى هذا الأساس، سيتم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتدريب في مجال ريادة الأعمال وتمويل خطط الأعمال لصالح 150 1 من رواد الأعمال الزراعية (الشباب، والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة)، كما ستقوم تعاونيات ريفية للشباب والنساء بإطلاق 90 مبادرة.

دال ـ المواءمة، والملكية، والشراكات

29- **على المستوى الإقليمي/القاري**، سيساهم البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بشكل مباشر في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج التنمية الزراعية الأفريقية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسياسات والبرامج المتعلقة بشكل خاص بالمجالين الزراعي والتجاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وأهداف التنمية المستدامة التالية 1، و2، و5، و8، و10، و13.[20] وعلى المستوى الوطني، سيدعم البرنامج الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي في بنن والخطة الوطنية للتنمية في جمهورية توغو. وسيتماشى البرنامج مع وثائق التوجهات الاستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومتين والصندوق.[21]

30- **الشراكات**. سيقوم البرنامج، من خلال ترسيخه ضمن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، بتطوير أوجه التآزر مع الشركاء الوطنيين والدوليين المنخرطين بالفعل مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في مجالات تدخل البرنامج بحيث يتم ضمان ملاءمة استراتيجية الاستهداف واتساقها، بالإضافة إلى ضمان تدخلات تصب في مصلحة المستفيدين. كما سيقيم البرنامج شراكات استراتيجية مع منتديات منظمات المنتجين الوطنية والإقليمية (تنسيق جمهورية توغو لمنظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين، والمنتدى الوطني لمنظمات

[20] هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر؛ هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع؛ هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين؛ هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة؛ هدف التنمية المستدامة 13: إجراءات التصدي لتغير المناخ.

[21] برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2022 لجمهورية بنن، ومذكرة الاستراتيجية القطرية للفترة 2018-2020 لجمهورية توغو (من المزمع إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج في عام 2020).

الفلاحين والمنتجين الزراعيين في بنن وشبكة المنتجين ومنظمات الفلاحين في غرب أفريقيا)، وسينظر أيضا في إرساء شراكات مع المنظمات الأخرى المنخرطة في الأنشطة عبر الحدود وتوليد المعلومات (شبكة الحبوب في غرب أفريقيا على سبيل المثال). وفيما يخص تحليل السياسات وجمع البيانات، سيقوم البرنامج بإرساء شراكات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وذلك بتآزر وثيق مع برنامج الزراعة الأسرية، والأسواق الإقليمية وممرات التجارة عبر الحدود في منطقة الساحل. وإلى جانب الشراكة المالية مع صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل التنمية الدولية (صندوق الأوبك للتنمية الدولية)، تم إجراء اتصالات أخرى بهدف توسيع الشراكات.[22] وبصفته وكالة تابعة للأمم المتحدة، سيحافظ الصندوق على عمليات التبادل ضمن فريق الأمم المتحدة القطري للبلدين بهدف تحفيز منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشكل أكبر على النظر في أوجه التآزر والتكامل الممكنة بين البرنامج وإجراءاتها الجارية أو المزمعة. وعلى المستوى الوطني، سيتم تنفيذ البرنامج بالشراكة والتآزر مع البرامج الاستراتيجية الرئيسية لحكومتي البلدين، ولا سيما تنمية المراكز الزراعية في توغو ومراكز التنمية الزراعية في بنن. وفيما يتعلق بالشراكة المحتملة مع مصرف التنمية الأفريقي، وبانتظار تحري إمكانيات التمويل المشترك، يمكن للشراكة أن تقتصر على أنشطة تبادل المعرفة أو الحوار السياساتي.

هاء - التكاليف، والفوائد والتمويل

31- تمشيا مع منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف فيما يخص تمويل المناخ، يشمل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية تمويلا من الصندوق يتعلق بتغير المناخ تعادل قيمته الإجمالية 306.72 694 16 يورو (حيث يتم تقديم مبلغ 581.81 953 5 يورو من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الحادي عشر للموارد). ويبلغ تمويل التكيف مع تغير المناخ 327.41 165 12 يورو (بما في ذلك 969.74 372 4 يورو من التجديد الحادي عشر للموارد)، ويبلغ تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ 979.31 528 4 يورو (بما في ذلك 612.07 580 1 يورو من التجديد الحادي عشر للموارد). وتعادل مبالغ تمويل المناخ الخاصة بكل بلد: 377.84 710 10 يورو لبنن (بما في ذلك 188.92 355 5 يورو من تمويل المناخ بموجب التجديد الحادي عشر للموارد) و928.88 983 5 يورو لتوغو (بما في ذلك 392.88 598 يورو من تمويل المناخ بموجب التجديد الحادي عشر للموارد).

تكلفة البرنامج

32- سيمتد تنفيذ البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في بنن وتوغو على مدى ست سنوات (2021-2026). وتقدر تكلفته الإجمالية، بما في ذلك مخصصات الطوارئ، بمبلغ 92.84 مليون يورو، أي حوالي 63.5 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية موزعة بين المكون الأول، تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية، بقيمة 45.97 مليون يورو، أي 31.5 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (49.5 في المائة)؛ والمكون 2، التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ، بقيمة 32.94 مليون يورو، أي 22.6 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (35.5 في المائة)؛ والمكون 3، الحوار السياساتي وانخراط المواطنين، بقيمة 4.99 مليون يورو، أي 3.4 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (5.4 في المائة)؛ وتكاليف تنفيذ بقيمة 8.89 مليون يورو، أي 6 مليارات فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (9.6 في المائة).

[22] البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومملكة هولندا، إلخ.

33- وسيتم تمويل الأنشطة الإقليمية للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية بمبلغ إجمالي قيمته 4.27 مليون يورو على النحو التالي: منحة إقليمية من الصندوق بقيمة 1.71 مليون يورو، ومنحة إقليمية من صندوق الأوبك للتنمية الدولية بقيمة 0.85 مليون دولار (ويقابل المنحتين العمود "المنح الإقليمية من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية" في الجدول أدناه)، وإعادة إقراض قطري (من مكون المنح) بقيمة 1.71 مليون يورو، منها 1 مليون يورو من بنن و0.68 مليون يورو من توغو.

الجدول 1

تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والبلد بما في ذلك المنح الإقليمية[23]

(بآلاف اليورو)

المكون/المكون الفرعي	بنن		توغو		*المنح الإقليمية المقدمة من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية*		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1-تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية								
1-1 إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة	1 144.98	52.3	1 045.39	47.7	-	-	2 190.37	2.4
1-2 إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية	19 615.66	56.9	14 858.18	43.1	-	-	34 473.84	37.1
1-3 ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق	5 420.41	58.2	3 889.72	41.8	-	-	9 310.05	10.0
المجموع الفرعي	**26 180.97**	**56.9**	**19 793.30**	**43.1**	**-**	**-**	**45 974.27**	**49.5**
2- التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ							-	-
2-1 تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	4 389.72	58.9	3 058.22	41.1	-	-	7 447.94	8.0
2-2 الإدارة المستدامة للري	15 470.08	67.5	7 460.08	32.5	-	-	22 930.07	24.7
2-3 تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء	1 334.25	52.2	1 224.06	47.8	-	-	2 558.30	2.8
المجموع الفرعي	**21 194.05**	**64.3**	**11 742.35**	**35.7**	**-**	**-**	**32 936.40**	**35.5**
3- الحوار السياساتي وإشراك المواطنين								
3-1 الحوار السياساتي	1 372.37	40.1	1 161.31	33.9	887.16	25.9	3 420.84	3.7
3-2 إشراك المواطنين	356.56	22.8	354.76	22.7	854.85	54.6	1 566.25	1.7
المجموع الفرعي	**1 728.93**	**34.7**	**1 516.16**	**30.4**	**1 742.01**	**34.9**	**4 987.09**	**5.4**
4- الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم								-
4-1 إدارة البرنامج والدعم المؤسسي	3 922.55	52.8	2 868.10	38.6	633.10	8.5	7 423.75	8.0
4-2 الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	681.31	46.0	610.28	41.2	189.43	12.8	1 481.11	1.6
المجموع الفرعي	**4 603.86**	**51.7**	**3 478.37**	**39.1**	**822.62**	**9.2**	**8 904.86**	**9.6**
المجموع	**53 707.90**	**57.9**	**36 530.09**	**39.4**	**2 564.54**	**2.8**	**92 802.19**	**100.0**

[23] يشار إليها باسم "المنح الإقليمية المقدمة من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية" في الجدول، وهي منح من الصندوق ومن صندوق الأوبك للتنمية الدولية (والتي يجري التحقق منها حاليا).

الجدول 2

تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

المكون/المكون الفرعي	منحة الصندوق		قرض الصندوق		المنحة الإقليمية للصندوق		قرض صندوق الأوبك للتنمية الدولية		المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية		الفجوة التمويلية		مساهمة الحكومتين عينا		مساهمة المستفيدين نقدا		مساهمة المستفيدين عينا		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية																				
1-1 إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة	1 945.12	88.8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	245.26	11.2	-	-	-	-	2 190.37	2.4
1-2 إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية	-	-	5 705.59	16.6	-	-	17 761.41	51.5	-	-	3 141.99	9.1	7 864.76	22.8	-	-	-	-	34 473.84	37.1
1-3 ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق	-	-	8 313.81	89.3	-	-	-	-	-	-	-	-	165.16	1.8	438.19	4.7	392.89	4.2	9 310.05	10.0
المجموع الفرعي	**1 945.12**	**4.2**	**14 019.49**	**30.5**	**-**	**-**	**17 761.41**	**38.6**	**-**	**-**	**3 141.99**	**6.8**	**8 275.18**	**18.0**	**438.19**	**1.0**	**392.89**	**0.9**	**45 974.27**	**49.5**
2- التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ	-																			
2-1 تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	2 444.01	32.8	4 547.96	61.1	-	-	-	-	-	-	-	-	446.32	6.0	-	-	9.66	0.1	7 447.94	8.0
2-2 الإدارة المستدامة للري	-	-	6 977.43	30.4	-	-	3 609.76	15.7	-	-	5 406.57	23.6	3 459.22	15.1	-	-	3 477.26	15.2	22 930.07	24.7
2-3 تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء	2 345.96	91.7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	212.43	8.3	-	-	-	-	2 558.30	2.8
المجموع الفرعي	**4 789.96**	**14.5**	**11 525.39**	**35.0**	**-**	**-**	**3 609.76**	**11.0**	**-**	**-**	**5 406.57**	**16.4**	**4 117.88**	**12.5**	**-**	**-**	**3 486.84**	**10.6**	**32 936.40**	**35.5**
3- الحوار السياساتي وإشراك المواطنين																				
3-1 الحوار السياساتي	2 410.84	70.5	-	-	887.16	25.9	-	-	-	-	-	-	122.84	3.6	-	-	-	-	3 420.84	3.7
3-2 إشراك المواطنين	684.90	43.7	-	-	-	-	-	-	854.85	54.6	-	-	26.5	1.7	-	-	-	-	1 566.25	1.7
المجموع الفرعي	**3 095.74**	**62.1**	**-**	**-**	**887.16**	**17.8**	**-**	**-**	**854.85**	**17.1**	**-**	**-**	**149.34**	**3.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4 987.09**	**5.4**
4- الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم													-						-	-
4-1 إدارة البرنامج والدعم المؤسسي	854.85	11.5	5 337.84	71.9	633.10	8.5	-	-	-	-	-	-	597.97	8.1	-	-	-	-	7 423.75	8.0
4-2 الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	854.76	57.7	319.20	21.6	189.43	12.8	-	-	-	-	-	-	117.63	7.9	-	-	-	-	1 481.11	1.6
المجموع الفرعي	1 709.61	19.2	5 656.95	63.5	822.62	9.2	-	-	-	-	-	-	715.59	8.0	-	-	-	-	8 904.86	9.6
المجموع	**11 540.43**	**12.4**	**31 201.91**	**33.6**	**1 709.69**	**1.8**	**21 371.17**	**23.0**	**854.85**	**0.9**	**8 548.47**	**9.2**	**13 257.82**	**14.3**	**438.19**	**0.5**	**3 880.15**	**4.2**	**92 802.19**	**100.0**

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يعاني من فجوة تمويلية تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي (أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية) لم تتم تغطيتها وقت تقديمه.

الجدول 3

تكاليف البرنامج حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	منحة الصندوق		قرض الصندوق		المنحة الإقليمية للصندوق		قرض صندوق الأوبك للتنمية الدولية		المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية		الفجوة التمويلية		مساهمة الحكومتين عينا		مساهمة المستفيدين نقدا		مساهمة المستفيدين عينا		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
أولا- التكاليف الاستثمارية																				
ألف- الأشغال																				
1. الأشغال، الهندسة المدنية	-	-	7 477.26	16.4	-	-	21 371.17	47	-	-	8 444.18	18.6	8 186.19	18	-	-	-	-	45 478.71	49
2. الأشغال، الأراضي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2 025.22	36.8	-	-	3 477.26	63.2	5 502.65	5.9
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**7 477.26**	**14.7**	**-**	**-**	**21 371.17**	**41.9**	**-**	**-**	**8 444.18**	**16.6**	**10 211.40**	**20**	**-**	**-**	**3 477.26**	**6.8**	**50 981.36**	**54.9**
باء- المعدات والمواد	-																			-
1. المركبات	-	-	104.29	77	-	-	-	-	-	-	-	-	31.12	23	-	-	-	-	135.07	0.1
2. المعدات والمواد	217.13	12.2	1 135.15	63.9	21.54	1.2	-	-	-	-	-	-	403.92	22.7	-	-	-	-	1 778.08	1.9
المجموع الفرعي	**217.13**	**11.3**	**1 239.44**	**64.8**	**21.54**	**1.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**435.03**	**22.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1 913.15**	2.1
جيم- السلع والخدمات والمدخلات	906.99	44.8	877.93	43.4	169.69	8.4	-	-	68.13	3.4	-	-	0	0	-	-	-	-	2 022.57	2.2
دال- الخدمات	-																			-
1. المساعدة التقنية	272.53	19.7	863.48	62.3	-	-	-	-	-	-	-	-	249.36	18	-	-	-	-	1 385.71	1.5
2. خدمات الاستشارة الوطنية	2 642.93	38	2 945.80	42.4	7.44	0.1	-	-	-	-	104.38	1.5	1 249.70	18	-	-	-	-	6 949.91	7.5
3. خدمات الاستشارة الدولية	88.31	1.9	3 284.75	72	272.27	6	-	-	175.16	3.8	-	-	740.47	16.2	-	-	-	-	4 560.61	4.9
4. التدريب وحلقات العمل والندوات	4 373.82	51.1	2 843.39	33.2	724.14	8.5	-	-	611.56	7.1	-	-	0	0	-	-	7.27	0.1	8 560.44	9.2
المجموع الفرعي	**7 377.59**	**34.4**	**9 937.51**	**46.3**	**1 003.85**	**4.7**	**-**	**-**	**786.80**	**3.7**	**104.38**	**0.5**	**2 239.53**	**10.4**	**-**	**-**	**7.27**	**0**	**21 456.66**	**23.1**
هاء- المنح والإعانات	1 218.24	13.4	7 015.64	77.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	438.19	4.8	395.28	4.4	9 067.36	9.8
واو- الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية	1 709.69	100	-	-		-	-	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 709.69	1.8
مجموع التكاليف الاستثمارية	**11 429.56**	**13.1**	**26 547.79**	**30.5**	**1 195.08**	**1.4**	**21 371.17**	**24.5**	**854.85**	**1**	**8 548.56**	**9.8**	**12 885.96**	**14.8**	**438.19**	**0.5**	**3 879.81**	**4.5**	**87 150.80**	**93.9**
ثانيا- التكاليف التشغيلية	-																			
ألف- الرواتب والعلاوات	110.87	2.5	3 882.03	89	371.00	8.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4 363.99	4.7
باء- التكاليف التشغيلية	-	-	772.01	60	143.61	11.2	-	-	-	-	-	-	372.03	28.9	-	-	-	-	1 287.40	1.4
مجموع النفقات التشغيلية	**110.87**	**2**	**4 654.04**	**82.3**	**514.62**	**9.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**372.03**	**6.6**	**-**	**-**	**-**	**-**	**5 651.39**	**6.1**
المجموع	**11 540.43**	**12.4**	**31 201.91**	**33.6**	**1 709.69**	**1.8**	**21 371.17**	**23**	**854.85**	**0.9**	**8 548.47**	**9.2**	**13 257.82**	**14.3**	**438.54**	**0.5**	**3 880.15**	**4.2**	**92 802.19**	**100.0**

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يعاني من فجوة تمويلية تبلغ 8.55 مليون يورو (أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية) لم تتم تغطيتها وقت تقديمه.

الجدول 4

تكاليف البرنامج حسب المكون (والمكون الفرعي) والسنة

(بآلاف اليورو)

المكون/المكون الفرعي	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*	*2025*	*2026*	*Total*
1. **تكامل الأسواق وريادة الأعمال الريفية**							
1.1. إدارة البنية التحتية الاقتصادية ونظم الصيانة	298.77	316.89	382.54	409.22	396.31	386.65	2 190.37
1.2. إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية	28.89	618.99	5 874.17	14 044.54	11 495.64	2 411.61	34 473.84
1.3. ريادة الأعمال للنساء والشباب والتعاونيات المتمحورة حول الأسواق	1 124.29	1 878.95	2 317.32	2 386.31	1 216.19	387.07	9 310.05
المجموع الفرعي	**1 451.96**	**2 814.84**	**8 574.03**	**16 840.14**	**13 108.14**	**3 185.25**	**45 974.27**
2. **التحول نحو زراعة أسرية متكيفة مع تغير المناخ**	-	-	-	-	-	-	-
2-1 تنمية زراعة مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	658.92	1 313.64	2 311.16	2 006.58	671.23	486.41	7 447.94
2-2 الإدارة المستدامة للري	121.30	380.66	6 354.51	9 626.60	6 392.20	54.88	22 930.07
2-3 تحسين الأمن التغذوي للأسر ودعم إشراك النساء	182.94	547.19	518.12	587.88	408.62	313.64	2 558.30
المجموع الفرعي	**963.16**	**2 241.41**	**9 183.88**	**12 221.06**	**7 472.05**	**854.93**	**32 936.40**
3. **الحوار السياساتي وإشراك المواطنين**	-	-	-	-	-	-	-
3-1 الحوار السياساتي	393.49	535.90	515.13	871.77	636.43	411.01	3 363.65
3-2 إشراك المواطنين	144.38	181.23	361.77	311.42	290.99	276.37	1 566.25
المجموع الفرعي	537.87	717.13	876.90	1 183.19	927.42	687.38	4 929.90
4. **الإدارة والتنسيق والرصد والتقييم**	-	-	-	-	-	-	-
4-1 إدارة البرنامج والدعم المؤسسي	2 151.82	912.72	916.99	1 264.49	1 155.84	1 044.96	7 446.83
4-2 الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	465.38	122.16	218.67	199.44	158.06	351.43	1 515.22
المجموع الفرعي	**2 617.11**	**1 034.96**	**1 135.66**	**1 463.93**	**1 313.90**	**1 396.48**	**8 962.04**
المجموع	**5 570.10**	**6 808.26**	**19 770.39**	**31 708.24**	**22 821.42**	**61 24.04**	**92 802.19**
المجموع (%)	**6** بالمائة	**7** بالمائة	**21** بالمائة	**34** بالمائة	**25**بالمائة	**7** بالمائة	**100** بالمائة

34- **المساهمات الوطنية.** ستكون مساهمات حكومتي جمهورية بنن وجمهورية توغو عينية بشكل أساسي في شكل إعفاء ضريبي، وتوفير الأراضي لبناء الأسواق ومراكز تجميع السلع، ومكاتب وحدة إدارة البرنامج.[24] وستكون مساهمات المستفيدين عينية، من ناحية، من خلال توفير الأراضي الزراعية لبناء منشآت الري والمدارس الحقلية للمزارعين، وتعبئة العمالة والسلع من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية،[25] ومن ناحية أخرى، سيقدمون مساهمة نقدية لتمويل خطط التوحيد والاستدامة[26] للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

35- ستشمل جهات تمويل البرنامج ما يلي: (1) الصندوق، بما يعادل 44.45 مليون يورو، أي 47.9 في المائة من التكلفة الإجمالية، بما في ذلك منحة إقليمية قدرها 1.71 مليون يورو ومخصصات في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لبنن وتوغو للفترة 2019-2021؛ (2) سيقدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية[27] بقيمة 22.23 مليون يورو، أي 23.9 في المائة من التكلفة الإجمالية، بما في ذلك منحة إقليمية قدرها 0.85 مليون يورو؛ (3) ستقدم حكومتا بنن وتوغو[28] حوالي 13.2 مليون يورو، أي 14.3 في المائة من التكلفة الإجمالية؛ (4) سيقدم المستفيدون بقيمة 4.32 مليون يورو، (أي 4.7 في المائة من التكلفة الإجمالية)[29]؛ (5) وتقدّر الفجوة التمويلية بـ 8.55 مليون يورو، أي 9.2 في المائة من التكلفة الإجمالية.[30]

36- وستكون خطة التمويل هذه موضع اتفاقيتين منفصلتين للتمويل. وستمول الأنشطة الإقليمية للبرنامج التي يبلغ مجموعها 4.27 مليون يورو من خلال منحة الصندوق الإقليمية البالغة 1.71 مليون يورو، والمنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية البالغة 0.85 مليون يورو، ومخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لبنن وتوغو البالغة 1.71 مليون يورو (60 في المائة و40 في المائة على التوالي، بما يتناسب مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لكل منهما).[31]

37- ومن المحتمل تغطية الفجوة التمويلية الإجمالية في إطار الدورات اللاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط تمويل تُحدد لاحقا ووفقا للإجراءات الداخلية والموافقة اللاحقة من قبل المجلس التنفيذي) ومن خلال التمويل المشترك الذي سيُحدد أثناء التنفيذ.

38- وستعمل الحكومتان[32] على تعبئة أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات على مدى 12 شهرا

---

[24] بالنسبة لبنن، تبلغ قيمة تلك المساهمة 7.52 مليون يورو (14 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ وبالنسبة لتوغو 5.73 مليون يورو (15.7 في المائة من التكلفة الإجمالية)

[25] بالنسبة لبنن 3.16 مليون يورو؛ وتوغو 0.68 مليون يورو.

[26] بالنسبة لبنن 0.26 مليون يورو (6.4 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ وتوغو 0.17 مليون يورو (2.4 في المائة من التكلفة الإجمالية).

[27] يتفاوض بشأنها عقب رسالتين من حكومتي بنن وتوغو تطلبان فيهما منحة من صندوق أوبك للتنمية الدولية. وخلال مرحلة التصميم، أعرب ذلك الصندوق عن اهتمامه الكبير بالمساهمة في خطة التمويل.

[28] يعادل ذلك تغطية الرسوم والضرائب وتوفير مكاتب لوحدتي إدارة البرنامج وأراضي لإنشاء الأسواق.

[29] يشمل هذا التمويل، أولا مساهمة عينية من المستفيدين من خلال توفير الأراضي الزراعية لبناء منشآت الري والمدارس الحقلية للمزارعين، وتعبئة العمالة والسلع من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية بمبلغ 3.85 مليون يورو، وثانيا مساهمة نقدية لتمويل خطط التوحيد والاستدامة للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم بمبلغ 0.43 مليون يورو. وسيؤدي دعم هذا البرنامج من خلال آلية حوافز التمويل الزراعي والصندوق الوطني للتنمية الزراعية إلى زيادة مساهمة المؤسسات المالية في التمويل الزراعي والوصول إلى الأسواق. ويصل تأثير المساندة المالية المتوقعة إلى أكثر من 2 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مخصصة لقطاعات السوق المختلفة التي يروج لها البرنامج.

[30] ستُعبأ هذه الاحتياجات المالية لتنفيذ جزء من البنية التحتية للأسواق (أسواق شبه الجملة ومراكز تجميع السلع والطرق الريفية) ومناطق بناء منشآت الري.

[31] ستوقع مذكرة تفاهم بين الوكالة الإقليمية للزراعة ولأغذية وكل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج تحدد تلك الوكالة كشريك تنفيذي. وسيتعين على تلك الوكالة وضع خطة العمل والميزانية السنوية الخاصة بها والتي ستوافق عليها الحكومتان والصندوق (خلال دورات اللجنة التوجيهية المشتركة) من خلال تحديد الأنشطة التي تتماشى مع اتفاقية التعاون القائمة.

[32] بمبلغ 000 736 يورو لكل من البلدين.

(أكتوبر/تشرين الأول 2020 – سبتمبر/أيلول 2021) للتمكن من استهلال الأنشطة التحضيرية اللازمة لتنفيذ البرنامج على نحو أسرع.

الصرف

39- **ملامح الصرف في البرنامج**. تتماشى فئات الإنفاق المستخدمة في البرنامج مع فئات الإنفاق الموحدة في الصندوق. وقد أنشئت نفس الفئات لأغراض الصرف. وتُعرض فئات الإنفاق في الجدول أعلاه، بما في ذلك الافتراضات الضريبية ومتوسط أسعار الصرف والطوارئ المادية.

40- وبعد توقيع اتفاقيات التمويل ودخول قرضَي ومنحتَي الصندوق حيز التنفيذ، وبعد تصديق أو موافقة السلطة المختصة لكل دولة مقترضة عليها عملا بتشريعها، سيفتح ممثلو المقترضين حسابا تعينه جهة مانحة خارجية 2020.

41- وعند استيفاء شروط الدفعة الأولى، على النحو المحدد في اتفاقية التمويل وبناء على طلب المقترض، سيقوم الصندوق بإيداع مبلغ أولي في الحساب المعين يكفي لتغطية متوسط النفقات المقدرة المصرح بتمويلها لمدة ستة أشهر. وستُجدد موارد الحساب المعين بعد تقديم طلبات السحب إلى الصندوق والتي تعدها وحدة إدارة البرنامج ويوقعها المنسق والمسؤول الإداري والمالي وممثل مفوض عن الجهة المقترضة. وسيتم الصرف من خلال بوابة عملاء الصندوق.

42- وفيما يتعلق بموارد قرضَي ومنحتَي الصندوق، سترد التفاصيل حول طريقة الصرف من خلال بوابة عملاء الصندوق، والعتبات المقترحة لقوائم النفقات، وتخصيص الدفعات الأولية، في الخطاب الموجه إلى المقترض/المتلقي.

تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

43- أُجري التحليل المالي والاقتصادي باستخدام الدراسات التشخيصية التي أجريت في بنن وتوغو كجزء من تصميم البرنامج وقد تحققت الحكومتان من صحتها، وباستخدام البيانات الإحصائية الوطنية والمناقشات التي أجريت مع ممثلي الهيئات التقنية في السلطات العامة والشركاء الآخرين. ووضعت لكل بلد سبعة نماذج تشغيل للمشروعات متناهية الصغر/المشروعات على أساس الأنشطة التي سيدعمها البرنامج. وتظهر نتائج التحليل الاقتصادي أن البرنامج مُجدٍ اقتصاديا. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي الأساسي للبرنامج 12.2 في المائة في حين يُقدَّر صافي القيمة الحالية بمبلغ 34 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل 46.50 مليون يورو على مدى فترة 20 سنة وتقدر ميزانيته الإجمالية بحدود 92.84 مليون يورو. وأخذ التحليل الاقتصادي أيضا في الاعتبار أثر البنية التحتية الاقتصادية، ولا سيما الطرق المؤدية إلى المزارع الأسرية. ويؤكد تحليل الحساسية الذي أُجري وفقا لسيناريوهات مختلفة متانة هذا البرنامج.

استراتيجية تنفيذ البرنامج مقابل البرنامج الإقليمي

44- يعد هذا البرنامج أول عملية إقليمية للصندوق وهي تشمل تمويلا مشتركا لمنحة البرنامج بالتوازي مع عمليات الإقراض الإقليمية الخاصة به أيضا.[33] وتهدف هذه المنحة إلى دعم تنفيذ عمليات الإقراض الإقليمية من خلال تعزيز التنسيق الإقليمي[34] بالإضافة إلى دعم أنشطة الحوار السياساتي اللازمة لتكامل السوق الإقليمية بشكل أفضل من خلال ضمان مشاركة شبكات منظمات المنتجين في المناقشات باعتبارهم أصحاب مصلحة. وستمكن منحة هذا البرنامج من تقديم دعم مؤسسي أفضل، ومن استدامة التدخلات، بالإضافة إلى إمكانية توسيع نطاق البرنامج في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

استراتيجية الخروج والاستدامة

[33] تشمل 1.71 مليون يورو من نافذة منح الصندوق. انظر الملحق.

[34] استضافت الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية بعثة الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وغطت التوجيه والرصد والتقييم وإدارة المعرفة.

45- ستكون استدامة أنشطة البرنامج متعددة الأبعاد:[35] (1) استدامة الاستثمارات، ولا سيما من خلال تحديدها تشاركيا وإنشاء آليات لصيانتها على نحو مستدام؛ (2) الاستدامة الاقتصادية والمالية على أساس نهج ريادة الأعمال الذي سيتم تعزيزه لدى منظمات المنتجين والتعاونيات ورواد الأعمال الريفيين/المشروعات متناهية الصغر وكذلك من خلال ترسيخ أدوات التمويل في النظم الوطنية القائمة، على سبيل المثال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وآلية حوافز التمويل الزراعي؛ (3) ضمان الاستدامة البيئية من خلال تعزيز أنشطة رابطات مستخدمي المياه والموارد الطبيعية التي تقوم بها للحفاظ على البنية التحتية المجتمعية؛ (4) ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال مشاركة منصات منظمات المنتجين على نحو مستمر في منتديات الحوار السياساتي على المستويين الوطني والإقليمي، ومن خلال ترسيخ البعد الإقليمي للبرنامج في الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية باعتبارها مؤسسة عامة مسؤولة عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

واو- المخاطر وتدابير التخفيف منها

46- صُنفت المخاطر المتأصلة والمتبقية للبرنامج بشكل عام، مع مراعاة تدابير التخفيف، على أنها عالية ومتوسطة على التوالي. وترتبط المخاطر المتأصلة الأساسية بما يلي: (1) السياق الاقتصادي الكلي والسياسات القطاعية، ولا سيما فيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 على اقتصادات البلدين، مثل إغلاق الحدود، ومخاطر إعادة ترتيب الأولويات الوطنية؛ (2) القدرة المؤسسية للبرنامج المرتبطة بتعقيد البنية التشغيلية للتنفيذ؛ (3) الإدارة الائتمانية المرتبطة بنظم الإدارة المالية للحافظتين، والتي تعاني من بعض الفجوات.

47- وستُتخذ تدابير كبيرة لتخفيف الأثر أثناء التنفيذ: (1) على المستوى الاقتصادي الكلي، سيشجع البرنامج الآليات المروج لها لوضعها في الاعتبار وسيقترح، بالتعاون مع السلطات المحلية، استراتيجيات تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية للاستجابة الوطنية. كما سيستفيد البرنامج من استراتيجية الصندوق[36] للتعامل مع انعكاسات كوفيد-19 على القطاع الزراعي؛ (2) فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، ستقدم الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية الدعم لوحدات إدارة البرنامج في تنفيذه؛ وبالإضافة إلى ذلك، ستمكن أموال أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات من تحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة عند استهلال البرنامج؛ (3) فيما يتعلق بالإدارة الائتمانية، حُددت المخاطر بدقة شديدة حسب الموضوع والبلد وقد وُضعت تدابير تخفيف لمعالجتها.

زاي- الفئة البيئية والاجتماعية

48- لا يتوقع أن يكون للبرنامج آثار بيئية أو اجتماعية سلبية كبيرة. فهو سيساهم في تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والسكان على الصمود في وجه تغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتنويع الدخل، وانفتاح المجتمعات الريفية. ومن منظور بيئي، سيؤكد استقصاء مواقع تدخل البرنامج في بنن وتوغو أنه لن تُنفذ أية أنشطة في منطقة محمية أو في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (مواقع اتفاقية رامسار). وستُبنى منشآت الري في مناطق الأراضي المنخفضة التي تقل مساحتها عن 100 هكتار، ولن تتجاوز أجزاء الطرق الريفية المعاد إصلاحها 10 كيلومترات. وعلى الصعيد الاجتماعي، لا يزال الخطر الرئيسي يتمثل في حصول النساء والشباب على الأراضي، ولا سيما في المناطق التي بنيت فيها منشآت الري. وستتخذ تدابير التخفيف وفقا لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للبرنامج، ولا سيما: (1) من خلال إجراء تشخيصات الأراضي في المناطق التي بنيت فيها منشآت الري؛ (2) من خلال دعم إنشاء رابطات مستخدمي المياه والموارد الطبيعية التي تضم النساء والشباب. وبشكل عام، ستحد تدابير التخفيف المذكورة أعلاه من عواقب تلك المخاطر. ولذلك، يُقترح تصنيف البرنامج ضمن **الفئة باء**.

[35] انظر المزيد من التفاصيل في ذيل هذا البرنامج.

[36] إعادة توجيه أنشطة مشروعات الصندوق حسب البلد، ومنحتان من مرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف للبلدين، ومنحتان إقليميتان من نفس المرفق.

حاء- تصنيف المخاطر المناخية

49- يعتمد السكان الريفيون في مناطق تدخل البرنامج في بنن وتوغو على نظم الإنتاج القائمة على زراعة الأرز والبستنة في مناطق الأراضي المنخفضة والسهول، وعلى المحاصيل السنوية، واستغلال المنتجات الحرجية غير الخشبية في أراضي مستجمعات المياه المجاورة. وبالتالي، ترتفع مستويات ضعفهم أمام آثار تغير المناخ التي يتوقع أن تمس الزراعة والأنشطة الأخرى التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية. وسيسعى البرنامج إلى بناء قدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ والآثار البيئية من خلال القيام بتدخلات تمكن من إدارة المياه على نحو أفضل، ولا سيما من خلال بناء منشآت الري على نطاق صغير، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة لخصوبة التربة، وتنويع الإنتاج الزراعي، وتعزيز أساليب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واستخدام الأصناف قصيرة الدورة والقادرة على الصمود في وجه المناخ، والوصول إلى المعلومات المناخية، وكذلك تعزيز الممارسات الجيدة للتكيف مع تغير المناخ التي تركز بشكل أساسي على الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية والامتثال لمعايير بناء المنشآت المتوافقة مع تغير المناخ. وبالتالي، فهذا البرنامج يدمج المخاطر المناخية في تصميمه ويقدم حلولا للمساعدة في بناء صمود المجتمعات الريفية. وعلى الرغم من ذلك، تبقى المخاطر المناخية للبرنامج عالية، وسيُجرى تحليل متعمق لتلك المخاطر قبل إطلاق البرنامج.

طاء- القدرة على تحمل الديون

50- **بنن.** لا تزال بنن معرضة لخطر معتدل فيما يتعلق بالمديونية الخارجية الحرجة، نتيجة ارتفاع تكلفة خدمة الدين نسبيا فضلا عن التزامات مشروطة كبيرة. ومقارنة بالتحليل السابق، انخفض هامش القدرة على امتصاص الصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فروق أسعار الفائدة في بنن متقلبة وهي أعلى من المعيار المرجعي لتمويل السوق. وتشكل تغيرات السياسات ومواطن الضعف الناتجة عن كوفيد-19 بالإضافة إلى الصدمة الناتجة عن إغلاق الحدود مع نيجيريا عوامل خطر إضافية.

51- **توغو.** لا تزال توغو معرضة لخطر معتدل فيما يتعلق بالمديونية الخارجية الحرجة. وتشير نتائج صندوق النقد الدولي إلى انخفاض مخاطر حدوث المديونية الخارجية الحرجة، ولكن مع ذلك أُخذت مواطن الضعف المتعلقة بالديون المحلية في الاعتبار. ويصنف الخطر العام للمديونية الحرجة على أنه مرتفع بالنظر إلى أن القيمة الحالية تتجاوز عتبة المديونية الحرجة حتى عام 2021 حسب السيناريو الأساسي. ويسلط هذا التحليل الضوء على الحاجة إلى توحيد وتحسين إدارة الدين والسياسات الاقتصادية الكلية لخفض الدين العام إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط.

ثالثا- التنفيذ

ألف- الإطار التنظيمي

إدارة البرنامج وتنسيقه

52- **إدارة البرنامج.** ستقوم لجنة توجيهية مشتركة بين الوزيرين المسؤولين عن الزراعة في بنن وتوغو والمفوض المكلف بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالتوجيه الاستراتيجي للبرنامج والإشراف العام عليه. وستجتمع تلك اللجنة التوجيهية مرة واحدة في السنة كجزء من دورات اللجان التوجيهية للمشروعات الإقليمية التابعة للسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تديرها الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية.

53- **وعلى المستوى الإقليمي، ستكون وحدة الدعم التقني الإقليمية** (الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)،[37] التابعة

[37] سيرأس الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مستشار تقني كبير يدعمه مساعدان مسؤولان على التوالي عن:

للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، مسؤولة عن: (1) التخطيط الاستراتيجي للبرنامج؛ (2) ضمان الاتساق والمواءمة بين نُهج وترتيبات تنفيذ أنشطة البرنامج بغرض دعم وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين؛ (3) تعبئة المساعدة التقنية لإجراء الدراسات والتحليلات حول الجوانب العابرة للحدود ودون الإقليمية للبرنامج؛ (4) استعراض جودة المخرجات الناتجة من أجل استخلاص المعرفة وإدارتها؛ (5) رصد وتقييم خطة العمل والميزانية السنوية الموحدة للبرنامج؛ (6) توحيد تقارير النشاط واستخلاص المعرفة وإدارتها.

54- **وعلى المستوى القطري**، ستشرف وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في توغو ووزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في بنن على البرنامج من الناحية التقنية. وستتولى لجنة توجيهية وطنية التوجيه الاستراتيجي للبرنامج والإشراف عليه.

55- وستُنشأ وحدة لإدارة البرنامج في كل من البلدين. وستتبع وحدة إدارة البرنامج في توغو لوزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك، في حين ستتبع وحدة إدارة البرنامج في بنن للبرنامج الإطاري للصندوق التابع لوزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك. وستتولى وحدتا إدارة البرنامج مسؤوليات الإدارة الائتمانية والتشغيلية، بما في ذلك التخطيط التشغيلي والتنظيم الإداري والإدارة المالية والتنفيذ والإشراف التقني. وسيُعَيَّن منسق على المستوى الوطني لكل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج وسيدعمه الموظفون التقنيون.[38] وعلى المستوى الإقليمي، ستدعم الدراية التقنية التي تتوفر لدى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية[39] هاتين الوحدتين.

الإدارة المالية والتوريد والتسيير

56- **الإدارة المالية**. يعد هذا البرنامج أول عملية إقليمية للصندوق في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وسيُنفذ كمشروعين وطنيين في بنن وتوغو على التوالي. وستنشئ الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية آلية تنسيق بين المشروعين الوطنيين، حيث ستكون تابعة للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية وستستفيد من إعادة إقراض كلا البلدين، ومنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنحة من صندوق أوبك للتنمية الدولية (عبر توقيع اتفاقية تمويل منفصلة). وسيوقع الصندوق اتفاقية تمويل منفصلة مع كل بلد، بموجب شروط القرض الحالية.

57- وستوثق **النظم المحاسبية** في دليل الإدارة. وستمتثل طريقة المحاسبة (المحاسبة على أساس الاستحقاق) والمعايير المحاسبية المستخدمة - منظمة مواءمة قانون الأعمال في نظام المحاسبة في أفريقيا - لمتطلبات الصندوق في هذا المجال.

58- وسيُخطط لأنشطة الاستهلال الخاصة بكلا المشروعين قبل دخول اتفاقيات التمويل حيز التنفيذ. وسيستفيد كلا المشروعين من دفعة مقدمة من الأموال من الصندوق في إطار أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات.[40]

59- ويكشف تحليل **نظم التوريد** في البلدين عن امتثالهما الجيد للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للصندوق. وبالنسبة للتوريد الذي سيُجرى في إطار البرنامج، ستُطبق الإجراءات الوطنية، ولكن ستؤخذ بعين الاعتبار بعض الخصائص المحددة لإجراءات الصندوق: تحديد عتبات التوريد وفقا لدرجة صافي المخاطر المقدرة ومتطلبات السرعة، واختيار الشركات الاستشارية دون اللجوء إلى القائمة المختصرة والاختيار المنتظم للمستشارين الأفراد على أساس مؤهلاتهم. وبالنظر إلى الطبيعة الحاسمة لمشروعات البنية

(1) الرصد والتقييم واستخلاص المعرفة؛ (2) الأسواق الخاصة بالمنتجات الزراعية وتسويقها؛ (3) محلل مالي مسؤول عن الرصد الائتماني لوحدتي إدارة البرنامج. وستستضيفه الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية ومقرها في لومي (توغو).

[38] (1) وحدة تقنية مكونة من المسؤولين عن المكونات والخبراء في المجال (البنية التحتية المدنية والريفية، والاقتصاد الزراعي، والتمايز بين الجنسين، والهندسة الاجتماعية، والرصد والتقييم وإدارة المعرفة)؛ (2) وحدة إدارية ومالية (مدير إداري ومالي، مسؤول عن التوريد، والمحاسبين، وموظفي الدعم).

[39] فريق إدارة البرنامج، على سبيل المثال المنسق الإقليمي والمديرين الوطنيين للمشروعين.

[40] قدمت الحكومتان رسالة طلب بهذا المعنى إلى الصندوق في يونيو/حزيران 2020، ومن المتوقع أن تُعبأ أداتا التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

التحتية في تنفيذ البرنامج، سيوضع ترتيب محدد لاستبعاد الرقابة المزدوجة المسبقة على العقود ذات الصلة وتحويلها تحت مسؤولية الصندوق، مما سيمكن من تسريع البرنامج. وسيُدرج ذلك الترتيب المحدد صراحة في اتفاقيات التمويل بين كل بلد والصندوق.

انخراط المجموعة المستهدفة في البرنامج والتغذية الراجعة منها، ومعالجة التظلمات

60- سيشرك البرنامج مختلف أصحاب المصلحة في تحديد المجموعة المستهدفة، فيما يتعلق بمسائل الشراكات الاقتصادية والتجارية، والقيود التنظيمية على إضفاء الطابع الرسمي على مبادرات ريادة الأعمال، والتعاون اللامركزي الذي يشمل السلطات المحلية اللامركزية، وغير ذلك. ويدخل ذلك ضمن موضوع المكون الفرعي المتعلق باشراك المواطنين والذي يوجهه البرنامج على المستوى الإقليمي. وستثري نتائج المشاورات وآليات التغذية الراجعة الحوار السياساتي الذي يروَّج له على المستويين الوطني والإقليمي.

عملية معالجة التظلمات

61- سينشئ البرنامج آلية للتظلم والانتصاف تتسق مع إجراءات الصندوق لتلقي الشكاوى من أجل تلقي وتيسير البت في الشواغل والشكاوى المرفوعة بشأن عدم الامتثال المزعوم للسياسات الاجتماعية والبيئية أو إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيسمح ذلك الإجراء للمشتكين المتضررين بالحصول على استجابة عادلة وفي الوقت المناسب لشواغلهم، من خلال اتباع عملية مستقلة.

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات

62- **الرصد والتقييم**. استنادا إلى إجراءات الرصد والتقييم في الصندوق المعمول بها بالفعل في مشروعات الصندوق الجارية في كلا البلدين، سيوضع نظام للرصد والتقييم مستند إلى النتائج داخل كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج. وسيُنسق بين النظامين وسيتم توحيدهما لأغراض الإبلاغ على المستوى الإقليمي عن المؤشرات الرئيسية المحددة. وعلى المستوى الإقليمي، سيقوم فريق الرصد والتقييم التابع للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية برصد الآثار الواسعة للبرنامج على المستوى دون الإقليمي[41] كجزء من ترسيخه في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيتم تعزيز نظام الرصد والتقييم الإقليمي من خلال برنامج الرصد والتقييم الريفي. وسيُوجه استخلاص وإدارة المعرفة والاتصال من خلال خطة إدارة ستوضع عند استهلال البرنامج.

63- **إدارة المعرفة والاستفادة منها**. سيستفيد البرنامج من الخبرات المكتسبة. كما سيشمل البرنامج الدروس المستفادة من نجاحات مشروعات الصندوق الجارية وتلك الخاصة بالشركاء التقنيين والماليين الآخرين في بنن وتوغو والإقليم الفرعي. وستدخل الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في شراكة استراتيجية مع شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا، المسؤولة عن التوثيق والتواصل وتبادل الخبرات بين البلدين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، فضلا عن إصدار منتجات المعرفة الرئيسية، وتنظيم حلقات العمل لاستخلاص المعلومات وتقاسمها.

الابتكار وتوسيع النطاق

64- سيعتمد توسيع نطاق إنجازات البرنامج على ركيزتين: الحوار السياساتي على المستويين الوطني والإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب على المستوى دون الإقليمي وما وراءه.

65- **الحوار السياساتي**. سيولي البرنامج اهتماما خاصا للحوار السياساتي الذي سيُعَزَّز وييسَّر من خلال الآلية الإقليمية بناء على المعرفة الناتجة عن البرنامج. ويمكن لمثل تلك العملية أن تساعد في توجيه المناقشات حول دور الزراعة الأسرية في التنمية الوطنية، ولا سيما من خلال استخدام منصات الحوار القائمة مثل المنتدى

[41] من خلال المؤشرات المحددة رفيعة المستوى التي تعكس النتائج الإقليمية.

الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية في توغو. كما يمكن النظر في موضوعات أخرى، مثل إنشاء ممرات التجارة دون الإقليمية وتقليص العقبات الإدارية.

66- **التعاون بين بلدان الجنوب.** ستركز فرص التعاون بين بلدان الجنوب على الموضوعات المتعلقة بالتكامل الإقليمي والتجارة الزراعية عبر الحدود. وسيشمل ذلك إنشاء منصة تواصل وتبادل مع جميع المشروعات في بلدان أفريقيا الغربية والوسطى التي تتبنى نفس النهج (غينيا، وغينيا-بيساو، والنيجر) وبفضل منحة لدعم الزراعة الأسرية والأسواق الإقليمية والممرات التجارية عبر الحدود (ينفذها اتحاد اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) إقامة تبادل قاري مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية الأخرى (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى). وستجرى مناقشات مع اللجان الزراعية والتجارية للسوق المشتركة الجنوبية (بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدان الأفريقية) ومفوضية الزراعة الأسرية.

جيم- خطط التنفيذ

جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

67- ستقوم الحكومتان بتعبئة أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات على مدى 12 شهرا (أكتوبر/تشرين الأول 2020 – سبتمبر/أيلول 2021) والتي ستمكن من استهلال الأنشطة التحضيرية اللازمة لإطلاق البرنامج بسرعة. وعند تصميم البرنامج، ستوضع خطة العمل والميزانية السنوية لأول 18 شهرا وسيتم تحديثها بسرعة لاستهلال الأنشطة على نحو أسرع.

68- وستتولى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة للوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية والتي ستستفيد من منحة إقليمية، وظائف التنسيق والدعم التقني لوحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين. ويتمثل الهدف الرئيسي من تلك المنحة في دعم الأنشطة مثل الحوار السياساتي والتنسيق والمواءمة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة المتعلقة بالعملية الإقراضية الإقليمية لهذا البرنامج.

خطط الإشراف واستعراض منتصف المدة والإنجاز

69- سيتولى الصندوق الإشراف المباشر على البرنامج، بالاشتراك مع اللجان التوجيهية الإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى المسؤولين في الوزارتين المكلفتين بالاقتصاد والتمويل اللتين ستنوبان عن حكومتي بنن وتوغو، فضلا عن الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبر الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، من أجل الحفاظ على التوجه الإقليمي للبرنامج مع ضمان القيام بوظائف الإشراف الإداري والائتماني.

70- وسيُجرى استعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة من البرنامج لتقييم التقدم المحرز وإجراء التعديلات المناسبة. وستنظم بعثة الإنجاز في نهاية البرنامج. وستكون تلك فرصة لتقييم وضع تنفيذ النهج الإقليمي واتباع أحكام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي.

رابعا- الوثائق القانونية والسند القانوني

71- ستوقع اتفاقيتا تمويل بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجمهورية بنن وجمهورية توغو على التوالي. وستشكل تلك الاتفاقيتان الوثيقتين القانونيتين اللتين يقوم على أساسهما تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستدخل كل اتفاقية تمويل حيز التنفيذ عند إبلاغ الصندوق بتصديق برلمان كل دولة مقترضة على الاتفاقية.

72- وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.

73- وجمهورية بنن وجمهورية توغو مخولتان بموجب القوانين السارية فيهما سلطة تلقي تمويل من الصندوق

الدولي للتنمية الزراعية.

74- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

خامسا- التوصية

75- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية بنن تعادل قيمته ثمانية عشر مليونا وسبعمائة وعشرين ألف يورو (000 720 18 يورو) ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها ستة ملايين وتسعمائة وخمسة وعشرين يورو (000 925 6 يورو)، على أن يخضعا لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة؛

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية توغو تعادل قيمته اثنا عشر مليونا وأربعمائة وثمانين ألف يورو (000 480 12 يورو) ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها أربعة ملايين وستمائة وخمسة عشر ألف يورو (000 615 4 يورو)، على أن يخضعا لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة؛

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي للبرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية الذي يمتد لست سنوات، منحة إقليمية إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والتغذية تعادل قيمتها مليونا وسبعمائة وعشرة آلاف يورو (000 710 1 يورو)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مِنحة إقليمية/عالمية مقترح تقديمها إلى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية من أجل البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية

أولا - الخلفية والامتثال لسياسة تمويل المِنح في الصندوق

1- تُكمل هذه المنحة الإقليمية/العالمية البرنامج الإقليمي لتكامل الأسواق الزراعية في بنن وتوغو. وهي تتماشى مع الغاية والأهداف المنصوص عليها في سياسة الصندوق لتمويل المنح (2015)،[42] ولا سيما من حيث مساهمتها في إنتاج المعرفة الإقليمية وتقاسمها ومن حيث مشاركتها في السياسات والأنشطة الإقليمية في مجال البرمجة القطرية. وستُستخدم هذه المنحة لتعزيز مشاركة عمليات الإقراض الإقليمية في عمليات السياسة الإقليمية وإدارة المعرفة حول الموضوعات الرئيسية لصنع القرارات (دراسة المعاملات التجارية، والحواجز أمام التجارة الحرة، وما إلى ذلك).

2- وستتلقى الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية هذه المنحة، والتي حُددت من خلال الانتقاء المباشر، وقد وافق عليها رئيس الصندوق. ويتمثل الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الاختيار فيما يلي: (1) تتمثل مهمة المستفيد في تنسيق وتنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية لتفعيل سياسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (2) يتيح ذلك بالتالي إقامة روابط مباشرة مع السياسات والمبادرات الحالية المتعلقة بالتكامل الإقليمي والتجارة عبر الحدود؛ (3) أثبتت الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية قدرتها على إدارة وتنفيذ المشروعات والبرامج، وهي محل ثقة العديد من الجهات المانحة ويوجد مقرها في توغو، مما ييسر لوجستيات التنسيق؛ (4) أقامت بالفعل شراكات عديدة مع المنظمتين الإقليميتين (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا) والجهات المانحة التي يمكنها المساعدة في إيجاد تمويل مشترك لعمليات الإقراض الإقليمية في إطار هذا البرنامج.

ثانيا - البرنامج المقترح

3- يتمثل الهدف العام من المنحة، وفقا لأهداف عملية الإقراض الإقليمية في إطار هذا البرنامج، في المساعدة على تحفيز التجارة الزراعية الإقليمية على طول الممرات العابرة للحدود في بنن وتوغو وما وراءهما، وخلق فرص عمل للنساء والشباب في بنن وتوغو، وزيادة الدخل، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي بين صفوف الفقراء الريفيين في بنن وتوغو. وتتمثل أهدافها الإنمائية في دعم تنفيذ عملية الإقراض الإقليمية من خلال تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي (في مجالات التجريب، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة)، ودعم الحوار السياسي الضروري لتحسين التكامل الإقليمي للأسواق، وضمان مشاركة شبكات منظمات المزارعين في المناقشات والمشاركة المدنية لأصحاب المصلحة.

4- وسيُنفذ البرنامج على مدى ست سنوات وسيتضمن المكونات الثلاثة التالية: (1) التكامل التجاري الإقليمي - بما في ذلك رصد الممرات التجارية، ودعم السياسات الإقليمية بشأن تسويق المنتجات الزراعية ومشاركة شبكات المنظمات المالية في الحوار السياساتي؛ (2) المشاركة المدنية - بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط، ورصد وتقييم أثر البرنامج وإنشاء منتديات لتبادل المعلومات؛ (3) التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي.

ثالثا – النتائج/المخرجات المتوقعة

5- تتمثل مخرجات البرنامج الرئيسية فيما يلي: (1) توفير المعلومات والبيانات التقنية المستمدة من أرض الواقع عن عمليات أسواق شبه الجملة وإدماجها في ممرات التجارة دون الإقليمية التي تمتد عبر المناطق الحدودية

[42] انظر الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

بين بنن وتوغو، تماشيا مع السياسات والاستراتيجيات الإقليمية ذات الأولوية (سيولى اهتمام خاص لرصد وتقييم أثر كوفيد-19 على الإنتاج الزراعي الرعوي والتجارة وأسواق الأغذية الزراعية عبر الحدود)؛ (2) تحسين كفاءة البرنامج وفعاليته من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية نتيجة للمشاركة المدنية وتمكين منظمات المنتجين الإقليمية من المشاركة في الحوار السياساتي الإقليمي؛ (3) التنفيذ المتسق والفعال للأدوات التقنية والتشغيلية (التخطيط والتنفيذ والتنسيق والإدارة والرصد والتقييم وإدارة المعرفة) اللازمة للبرنامج بغية تطبيق نهج إقليمي شامل وملائم له.

رابعا- ترتيبات التنفيذ

6- ستنسق الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية أنشطة منحة هذا البرنامج من خلال وحدة الدعم التقني الإقليمي (الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، بالتعاون الوثيق مع وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين (في بنن وتوغو) المسؤولتين عن تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار عملية الإقراض الإقليمية لهذا البرنامج. وسيضمن فريق الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مواءمة أنشطة البرنامج الشاملة مع أولويات السياسة الزراعية الإقليمية من خلال تعبئة الخبرات الدولية والوطنية. وبشكل أكثر تحديدا، سيتولى فريق الخبراء المسؤولية عن: (1) التخطيط الاستراتيجي للبرنامج؛ (2) دعم وحدتي إدارة البرنامج الوطنيتين في ضمان تماسك ومواءمة النُهج والطرائق المستخدمة في تنفيذ أنشطة البرنامج؛ (3) تعبئة المساعدة التقنية لدراسة وتحليل الجوانب العابرة للحدود ودون الإقليمية للبرنامج؛ (4) استعراض جودة المخرجات الناتجة عن إنتاج المعرفة وإدارتها؛ (5) رصد وتقييم البرنامج الموحد المشترك في إطار خطة العمل والميزانية السنوية؛ (6) توحيد تقارير الأنشطة واستخلاص المعرفة وإدارتها.

7- وعلى المستوى الإقليمي، ستعمل الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية مع شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، وهي شريك رئيسي لكل من الصندوق والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستتدخل شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا في تنفيذ مهمات محددة للغاية في المجالات التي تتمتع فيها بخبرة وتجربة مثبتة، مثل مجال الدعوة والاستفادة من مجموعة واسعة من تجارب منظمات المزارعين وإشراك المواطنين من خلال التقييم الذاتي. وسيعتمد البرنامج على تلك الشبكة ومنصات أعضائها الوطنية في البلدين (المنتدى الوطني لمنظمات المزارعين في بنن وهيئة تنسيق منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في توغو).

8- وسيشكل نظام الرصد والتقييم محور آلية التنسيق الإقليمية. وستشارك الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في اللجنة التوجيهية وستركز بشدة على إدارة الاتصال والمعرفة على المستوى الإقليمي. وسيعمل نظام الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي على: (1) رصد البيانات وتحليلها من خلال المقارنة والجمع بين بيانات البلدين؛ (2) توحيد بيانات إطار إدارة النتائج لكل بلد في الإطار المنطقي؛ (3) رصد وجمع بيانات المؤشرات والأنشطة الإقليمية فيما يتعلق بمنحة هذا البرنامج؛ (4) إصدار تقارير مرحلية وتوصيات إقليمية عن التقدم المحرز؛ (5) دعم إجراء الدراسات - خاصة تلك المتعلقة بالحوار السياساتي والمشاركة المدنية والممرات التجارية الإقليمية. وستشارك الآلية الإقليمية بنشاط في جميع استعراضات منتصف المدة والتقييمات التي تُجرى في البلدين. وكجزء من تلك التقييمات، ستجري تلك الآلية أيضا تقييما داخليا عن التقدم المحرز على أرض الميدان وفعالية الأنشطة المنفذة. وستشارك الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في استعراضات منتصف المدة الخاصة بهذا البرنامج، وبعثات التقييم والإشراف النهائية، إلى جانب الصندوق.

9- وستقوم الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية بتنسيق ودعم فرق البرنامج في وضع استراتيجية لإدارة المعرفة والاتصال. وسيُرَوَّج للدروس المستخلصة أولا على مستوى المنظمات والموقع/الممر وعلى المستوى المركزي وستنتقل بعد ذلك إلى المستوى الإقليمي. وستتولى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية مهمة الميسر الرئيسي وستمارس عملها بشراكة استراتيجية مع شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا. وستكون هذه الأخيرة مسؤولة عن توثيق الخبرات وإيصالها وتقاسمها بين البلدان وأصحاب المصلحة

الرئيسيين، فضلا عن إصدار المنتجات المعرفية الرئيسية وتنظيم حلقات العمل وتقاسم المعلومات. وستعمل كل من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا على وضع استراتيجية الإيصال الخارجي والداخلي، والتي ستتضمن توليد المعلومات وتقاسم الخبرات بين البلدان والأقاليم. وستُنفذ الاستراتيجية في السنة الأولى من خلال خطة إدارة المعرفة.

10- وستتبع إجراءات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات الممارسات المعيارية المعمول بها.

خامسا ـ التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

11- تُقدر التكلفة الإجمالية للأنشطة بمبلغ 4.27 مليون يورو. وتقسم تكاليف المشروع حسب المكون كما يلي: (1) تكلفة المكون 1 قدرها 1.72 مليون يورو، (أي 40.2 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (2) تكلفة المكون 2 قدرها 0.85 مليون يورو (أي 20 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (3) تكلفة المكون 3 قدرها 1.70 مليون يورو، (أي 39.8 في المائة من التكلفة الإجمالية). وستُصرف منحة الصندوق خلال السنوات الثلاث الأولى، بينما ستغطي مصادر التمويل الأخرى التكاليف على مدى السنوات الثلاث المتبقية.

الجدول 1
التكاليف حسب المكوّن والجهة الممولة
(بآلاف اليورو)

مكونات المنحة	*أموال من عمليات الإقراض الإقليمية*	*المنحة الإقليمية للصندوق*	*المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية*	*المجموع*
1.المكون الأول: التكامل التجاري الإقليمي	829.89	887.16	0	1 717.05
2. المكون الثاني: انخراط المواطنين 3. المكون الثالث: التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي	0	0	854.85	854.85
ألف- إدارة المشروع والدعم المؤسسي	656.18	633.10		1 289.28
باء- التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة على المستوى الإقليمي	223.54	189.43		413.06
المجموع	**1 709.69**	**1 709.69**	**854.85**	**4 274.23**

12- ويرد فيما يلي التوزيع حسب فئة الإنفاق: 0.03 مليون يورو للمعدات والمواد (0.6 في المائة)؛ و0.50 مليون يورو للسلع والخدمات والمدخلات (11.9 في المائة)؛ و2.68 مليون يورو للخدمات، بما في ذلك المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية الوطنية والدولية، والتدريب، وحلقات العمل والندوات (62.8 في المائة)؛ و0.77 مليون يورو للرواتب والعلاوات (17.9 في المائة)؛ و0.29 مليون يورو للتكاليف التشغيلية (6.8 في المائة).

الجدول 2
التكاليف حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة
(بآلاف اليورو)

فئة الإنفاق	*أموال من عمليات الإقراض الإقليمية*	*المنحة الإقليمية للصندوق*	*المنحة الإقليمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية*	*المجموع*
1. الأشغال	0	0	0	0
2. المعدات والمواد	4.19	21.54	0	25.65
3. السلع والخدمات والمدخلات	270.64	169.69	68.13	508.46
4. الخدمات	892.46	1 003.85	786.80	2 683.11
5. الرواتب والعلاوات	394.94	371.00	0	765.94
6. التكاليف العامة	147.46	143.61	0	291.08
المجموع	**1 709.69**	**1 709.69**	**854.85**	**4 274.23**

Accords de financement négociés

Accord de financement négocié - Bénin

Programme régional d'intégration des marchés agricoles (PRIMA)

(Négociations conclues le 17 Novembre 2020)

Prêt No:
Don No:

Nom du Projet : Programme régional d'intégration des marchés agricoles (PRIMA)
("le Programme")

Entre

La République du Bénin ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

ET

Le Fonds international de développement agricole (le « Fonds » ou le « FIDA »)

(désignés individuellement par une "Partie" et collectivement par les "Parties")

ATTENDU QUE PRIMA est un programme régional qui sera mis en œuvre sur les territoires de la République Togolaise et la République du Bénin ; et dont l'objectif est, notamment l'augmentation des échanges commerciaux agricoles entre ces deux États et l'intensification des échanges intra-communautaires au sein de la Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest ("CEDEAO") ;

ATTENDU QU'en raison de son caractère régional, chaque État bénéficiaire du Programme accepte que la coordination globale de l'exécution du Programme soit confiée à l'Unité Régionale d'Assistance Technique ("UniRAT") qui dépend de l'Agence Régionale pour l'Agriculture et l'Alimentation ("ARAA"), agence spécialisée de la CEDEAO ;

ATTENDU QUE dans le cadre du financement du Programme au Bénin ("PRIMA Bénin") l'Emprunteur/Bénéficiaire entend obtenir un financement du Fonds de l'OPEP, dont les modalités seront précisées dans un accord à conclure entre l'Emprunteur/Béneficiaire et le Fonds de l'OPEP ;

ATTENDU QUE dans le cadre de ce Programme, l'Emprunteur/Bénéficiaire a sollicité du Fonds, la mise à disposition d'un prêt et d'un don pour le financement des composantes du Programme décrit à l'Annexe 1 du présent accord ;

ATTENDU QUE, le Fonds consent à accorder un prêt à l'Emprunteur (le "Prêt") et un don au titre du Cadre de soutenabilité de la dette (le "Don"), acceptés par

l'Emprunteur/Bénéficiaire, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent accord ;

EN CONSEQUENCE DE QUOI, LES PARTIES CONVIENNENT DE CE QUI SUIT :

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: la description du Programme et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

2. Les Conditions Générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles que modifiées en décembre 2018 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions Générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord (Annexe 4). Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions Générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire, un Prêt et un Don (le "Financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire s'engage à utiliser aux fins exclusives de l'exécution du Programme, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1. A. Le montant du Prêt est de dix-huit millions sept cent vingt mille Euros (18 720 000 EUR).

   B. Le montant du Don est de six millions neuf cent vingt-cinq mille Euros (6 925 000 EUR).

2. Le prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables et ne porte aucun intérêt, mais porte une commission de service déterminée par le FIDA à la date d'approbation du Prêt par le Conseil d'administration du Fonds et sera payable semestriellement au titre du service du Prêt. L'emprunt aura une échéance de quarante (40) ans, y compris un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation de l'emprunt par le Conseil d'administration du Fonds. Le principal de l'emprunt sera remboursé à raison de quatre pour cent et demi (4,5%) du principal total par an pour les années onze (11) à trente (30) et un pour cent (1%) du principal total par an pour les années trente et un (31) à quarante (40).

3. La monnaie de remboursement au titre du service du Prêt est l'Euro.

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du Prêt sont exigibles le 15 janvier et le 15 juillet.

6. Un compte désigné en francs de la Communauté financière africaine (FCFA), destiné à recevoir exclusivement les ressources du Prêt et du Don FIDA accordés au titre du présent accord sera ouvert au nom du Projet auprès de la BCEAO à Cotonou. Le Directeur Général de la Caisse Autonome d'Amortissement (CAA) et le Receveur des Finances de la Dette près de la CAA en seront les signataires. Le compte sera géré en suivant le système du compte d'avances temporaires. Un compte désigné distinct sera ouvert pour recevoir les fonds provenants de tout autre bailleur.

7. Un compte d'opérations en FCFA sera ouvert par le ProCaR dans une banque commerciale crédible. Le compte du PRIMA Bénin sera mouvementé selon le principe de la double signature par le Coordonnateur et le Responsable Administratif et Financier (RAF) du ProCaR.

8. L'Emprunteur/Bénéficiaire fournira des fonds de contrepartie aux fins du financement du Programme d'un montant de sept millions cinq cent trente mille Euros (7 530 000 EUR) sous forme de travaux, d'impôts et taxes, de coûts de fonctionnement du Programme.

Section C

1. L'agent principal du Programme est le Ministère de l'Agriculture, de l'Elevage et de la Pêche.

2. Les personnes suivantes sont désignées comme parties supplémentaires au programme: l'Agence Régionale pour l'Agriculture et l'Alimentation ("ARAA"), agence spécialisée de la CEDEAO qui assurera la coordination globale de l'exécution du Programme. Les autres parties prenantes du Programme sont décrites dans la partie II de l'Annexe 1.

3. Un examen à mi-parcours sera effectué conformément aux dispositions des alinéas 8.03 (b) et (c) des Conditions Générales. La revue à mi-parcours sera effectuée à la fin de la troisième (3ème) année du Programme afin de mesurer les progrès et d'apporter les ajustements appropriés. Toutefois, les parties peuvent convenir d'une date différente pour l'examen à mi-parcours de la mise en œuvre du Programme.

4. La date d'achèvement du Programme est fixée au sixième (6ème) anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord. La date de clôture du financement interviendra 6 mois plus tard, ou à toute autre date désignée par le Fonds par notification à l'Emprunteur/Bénéficiaire. La date de clôture du financement sera fixée conformément aux Conditions Générales, le cas échéant.

5. L'acquisition de biens, travaux et services financés par le Financement est effectuée:

   a) conformément aux dispositions de la réglementation de l'Emprunteur/Bénéficiaire en matière de passation des marchés, dans la mesure où elles sont conformes aux directives pour la passation des marchés relatifs aux projets du FIDA, ou

   b) conformément aux méthodes de passation des marchés et à toute autre mesure définie par le FIDA ;

   c) Un plan de passation des marchés basé sur le Plan de Travail et Budget Annuel sera élaboré chaque année. Ce plan spécifiera, entre autres, les méthodes de passation, les coûts estimatifs, les seuils de revue préalable.

Section D

1. Le Fonds administrera le Prêt et le Don et supervisera le Programme, selon les modalités spécifiées à l'Annexe 1 partie II.

Section E

1. Les éléments suivants sont désignés comme des motifs supplémentaires de suspension, de résiliation ou d'annulation du présent accord :

a) A l'appréciation discrétionnaire du Fonds ou des cofinanciers, le cas échéant, l'absence de ratification ou d'approbation de l'accord de financement, selon la législation de l'État partie au Programme.

b) Le manuel de mise en œuvre et/ou l'une de ses dispositions a fait l'objet d'une renonciation, d'une suspension, d'une résiliation, d'une modification ou d'un amendement, sans l'accord préalable du Fonds, et le Fonds, après consultation avec l'Emprunteur/Bénéficiaire, a déterminé qu'il a eu, ou est susceptible d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme.

c) Le non respect par l'Emprunteur/Bénéficiaire de l'un quelconque de ses engagements au titre du présent accord de financement ou de l'exécution du Programme entraînera, à l'appréciation discrétionnaire du Fonds, la suspension ou la résiliation du présent accord de financement ainsi que tous les engagements subséquents du Fonds.

d) La suspension ou résiliation ou annulation d'un accord de financement conclu entre le Fonds et un co-financier ou le Fonds et un État participant au Programme ou entre le co-financier et un Etat participant au Programme, entraînera, à l'appréciation discrétionnaire du Fonds, la suspension ou la résiliation du présent accord.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles spécifiques préalables aux décaissements:

a) La notification de l'entrée en vigueur de l'accord de financement consécutive à sa ratification selon la législation de l'Emprunteur/Bénéficiaire ;
b) La non-objection du FIDA à l'égard du manuel de mise en œuvre du Programme a été obtenue ;
c) L'ouverture des comptes désigné et d'opérations et la désignation officielle du personnel habilité à mobiliser le financement ;
d) L'installation et le paramétrage du logiciel comptable afin de prendre en compte les exigences comptables et financières spécifiques à ce financement;
e) Le personnel clé du Programme a été recruté conformément à l'Annexe 1 du présent accord;
f) La soumission au FIDA de la lettre d'utilisateurs ICP désignant les personnes autorisées à accepter les jetons et le mot de passe du système d'authentification à double facteur, et à soumettre les demandes de retrait et documents de référence au Fonds par voie électronique.

3. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/Bénéficiaire

Ministère de l'Economie et des Finances
01 BP : 302 Cotonou

Route de l'aéroport
République du Bénin
Tel. : (229) 21 30 10 20
Fax. : (21 30 18 51

A l'attention de la Caisse Autonome d'Amortissement
Carrefour des 3 banques
01 BP 59 Cotonou
République du Bénin
Tel : (229) 21 31 42 61 – 21 31 47 81
Fax : (229) 21 31 53 56
Mail : mobilisation@caabenin.org

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Beneficiaire.

LA REPUBLIQUE DU BENIN

_____
Romuald Wadagni
Ministre de l'Economie et des Finances

Date : _____

FONDS INTERNATIONAL POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Date : _____

Annexe 1

Description du programme et dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Programme

1. Population cible. Le Programme visera particulièrement les femmes, les jeunes, et aussi les personnes en situation de handicap par le biais de leurs associations nationales. Les interventions du Programme bénéficieront à environ 144 000 ménages ruraux ou à plus de 833 000 personnes, soit 99 000 ménages au Bénin et 45 000 au Togo dont au moins 40% de femmes et 40% de jeunes.

2. Zone d'intervention du Programme. Le Programme sera mis en œuvre dans les zones transfrontalières du Togo et du Bénin et dans les zones où existent des pôles et des corridors commerciaux régionaux d'envergure (« Zone du Programme »).

3. Finalité. La finalité du Programme est d'accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux des régions frontalières du Bénin et du Togo.

4. Objectifs. L'objectif global du Programme est de stimuler le commerce agricole régional pour créer des emplois pour les femmes et les jeunes, augmenter les revenus et améliorer la sécurité alimentaire et la nutrition des ruraux pauvres.

5. L'objectif de développement est de soutenir la transformation durable de l'agriculture familiale au Bénin et au Togo en améliorant les performances des pôles commerciaux sous-régionaux et des couloirs de transport transfrontaliers tout en favorisant l'entreprenariat rural pour les jeunes et les femmes, et en intégrant pleinement les petits exploitants dans les marchés nationaux et sous-régionaux.

6. Composantes. Le Programme comprendra les composantes suivantes:

   Composante 1: Intégration des marchés et entrepreneuriat rural

   Cette composante vise à améliorer la commercialisation des productions agricoles des exploitations agricoles familiales dans la sous-région à travers la mise en œuvre des activités suivantes :

   Sous-composante 1.1: Gestion des infrastructures économiques et dispositif de maintenance. A travers cette sous-composante, le Programme soutiendra la mise en place de dispositifs fonctionnels de gestion des marchés et de maintenance des pistes rurales afin d'assurer leur efficacité et faciliter l'amélioration des résultats escomptés.

   Sous-composante 1.2. Réhabilitation d'infrastructures économiques. Les activités entreprises dans le cadre de cette sous-composante seront les suivantes : (i) la réhabilitation des marchés physiques, notamment des infrastructures commerciales des marchés de gros et centres de collectes identifiés sur la base d'une évaluation des volumes de flux de produits agricoles transitant au sein de ces marchés et sur leur fonctionnement actuel en tant que marchés territoriaux assurant des transactions commerciales de produits agricoles contribuant aux économies locales et nationales ; (ii) la réhabilitation de pistes rurales afin de désenclaver les bassins de productions agricoles, tout en intégrant un volet environnemental et social dans les études de faisabilité technique afin de prévoir toutes actions qui seraient nécessaires afin d'atténuer tous impacts négatifs du Programme sur l'environnement.

   Sous-composante 1.3. Entrepreneuriat et financement**.** Cette sous-composante a pour objectif de faciliter l'accès aux opportunités de marché par le biais notamment

d'une amélioration de la valeur ajoutée des principales spéculations agricoles ainsi que des opportunités entrepreneuriales transversales. Dans ce cadre, les activités seront concentrées sur : (i) l'accès aux opportunités d'affaires dans les corridors en créant les conditions nécessaires au développement des affaires; (ii) la promotion de l'entrepreneuriat des jeunes, des femmes et des personnes en situation de handicap en dynamisant l'esprit d'entreprise de ces catégories; (iii) l'appui aux coopératives et groupements à travers le soutien d'initiatives économiques en vue de favoriser la commercialisation; (iv) la consolidation et la viabilité des agro-PME de transformation en activité dans les corridors principalement; et (v) l'accès des promoteurs aux services financiers notamment au crédit et aux services numériques.

Composante 2: Transformation d'une agriculture familiale adaptée au changement climatique

Cette composante a pour objectif de permettre aux agriculteurs/trices familiaux d'augmenter durablement leur production et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, par la diversification de leurs productions et de meilleures pratiques nutritionelles à travers la mise en œuvre des trois sous-composantes suivantes :

Sous-composante 2.1: Développement d'une agriculture durable et climato-résiliente. Afin de renforcer la résilience de l'agriculture au changement climatique, les activités suivantes sont envisagées dans le cadre de cette sous-composante : (i) une planification participative de l'aménagement durable des terroirs villageois dans les cinq corridors via la sensibilisation préalable des communautés aux enjeux climatiques et environnementaux et la création d'association des usagers de l'eau et des ressources naturelles sur les sites d'intervention, (ii) le renforcement des capacités et l'amélioration de la productivité agricole via l'adoption de bonnes pratiques agricoles telles que la mise en place de Champs Ecoles Paysans (CEP), l'accès à des semences locales améliorées ou encore le développement d'une petite mécanisation aux besoins des producteurs/trices ciblés et de l'agroforesterie comme source de revenus (iii) une gestion communautaire des ressources naturelles.

Sous-composante 2.2 : Gestion durable de l'irrigation**.** Cette sous-composante vise à éliminer les risques hydriques sur les cultures via l'aménagement d'environ 4000 hectares de terre pour une gestion durable de l'irrigation avec une priorité pour les aménagements en maîtrise totale de l'eau afin d'assurer au moins deux récoltes annuelles. Les sites pré-identifiés feront l'objet d'études techniques et socio-environnementales, conformément aux réglementations nationales. Des plateformes conjointes multipartites seront promues pour relever les défis transfrontaliers liés notamment à la gestion de l'eau et des conflits potentiels de partage de la ressource.

Sous-composante 2.3 : Amélioration de la sécurité alimentaire de la famille et soutien à l'intégration des femmes**.** Cette sous-composante vise à assurer : (i) la promotion de l'équité de genre et l'autonomisation des femmes, des jeunes et des personnes vivant en situation de handicap, à travers la réalisation de leurs droits sociaux et économiques; et (ii) un changement de comportement dans l'alimentation des membres du ménage (surtout des femmes de 15-49 ans et des enfants de moins 5 ans) pour améliorer leur nutrition. Différentes actions seront mises en œuvre à cet effet telles que : tribunes participatives sur les droits des femmes et des jeunes à l'accès à la terre, des actions de formation des femmes en vue de leur autonomisation et du renforcement de la sécurité nutritionnelle (promotion des bonnes pratiques alimentaires à travers différents moyens).

Composante 3. Dialogue politique et engagement citoyen

A travers cette composante, le Programme renforcera les capacités de ses groupes cibles et partenaires stratégiques à tous les niveaux pour plaider en faveur de politiques publiques plus propices à l'intégration régionale des marchés. Les activités mises en œuvre seront les suivantes :

Sous-composante 3.1. Dialogue politique. Dans le cadre de cette sous-composante, afin de contribuer à l'amélioration de la connectivité des marchés de demi-gros et à leur intégration au sein des corridors commerciaux sous-régionaux, couvrant les zones transfrontalières, les activités suivantes seront mises en œuvre : (i) surveillance des corridors commerciaux en vue d'identifier les flux de produits agricoles et renforcer les compétence des acteurs impliqués et (ii) appui aux politiques régionales d'intégration des marchés et de commerce des produits agricoles, à travers des actions de sensibilisation et d'information des acteurs sur le commerce transfrontalier, un appui aux politiques nationales et régionales en faveur d'une harmonisation des règles et pratiques en vigueur.

Sous-composante 3.2. Engagement citoyen inclusif**.** L'objectif de cette sous-composante est d'améliorer l'efficacité et l'impact des actions du Programme en termes économiques, environnementaux et sociaux en encourageant la participation des différentes parties prenantes dans la mise en œuvre du Programme.

II. Dispositions relatives à l'exécution

76. Agent Principal du Programme. Le Programme sera placé sous la tutelle du Ministère de l'Agriculture, de l'Elevage et de la Pêche (MAEP).

77. Comité National de Pilotage (CNP). Le CNP pour le PRIMA Bénin est présidé par le Ministère du Plan et du Développement, conformémement aux dispositions de l'Arrêté Interministériel, année 2019 N° 010/MPD/MAEP/DC/SGM/ProCaR/CJ/SA010SGG19 portant mise en place du Comité National de Pilotage du Programme Cadre des Intervention du FIDA en milieu rural au Bénin (CNP/ProCaR) du 18 Février 2019. La composition du CNP sera revue, pour intégrer, notamment un représentant de la Douane, des Organisations paysannes et du Secteur privé oeuvrant dans les activités agricoles transfrontalières. Le CNP se réunira deux fois par an et sera chargé de l'examen et de la validation: (i) du Programme de travail et budget annuel (PTBA); (ii) des orientations stratégiques au regard des priorités politiques nationales; et (iii) d'un dialogue citoyen inclusif au niveau national et local.

78. Unité de Gestion du Projet (UGP). L'UGP sera ancrée dans le dispositif ProCaR avec lequel elle mutualisera les fonctions administratives, financières et de passation des marchés. Les dispositions spécifiques relatives à ces fonctions seront précisées dans le Manuel de procédures du ProCaR. Sous la direction du chef du projet PRIMA Bénin, l'UGP assurera la planification opérationnelle, l'exécution des activités et la supervision des aspects techniques selon les orientations du CNP.

Le chef de projet et le personnel technique d'appui sont tous recrutés par appel à candidature et nommés par l'Agent Principal du Programme.

L'UniRAT interviendra en appui à l'UGP pour la mise en œuvre du PRIMA Bénin.

79. Comité de Pilotage Conjoint (CoPiC). Le CoPIC sera co-présidé par les Ministres en charge de l'agriculture des deux pays, et le Commissaire chargé de l'agriculture, de l'environnement et des ressources naturelles de la CEDEAO. Le CoPiC sera composé comme détaillé dans le Manuel de mise en œuvre du Programme de représentants de la CEDEAO, des gouvernements du Bénin et du Togo, du secteur privé du Bénin et du Togo et des plateformes nationales et régionales d'organisations de producteurs du Bénin et du Togo (ROPPA et ROAC). Le CoPiC aura pour mission: (i) de constituer une plateforme de dialogue entre les gouvernements du Bénin et du Togo, la CEDEAO et les parties prenantes clés de la mise en œuvre du Programme; (ii) d'assurer une mise en œuvre du Programme conforme et cohérente avec les politiques régionales d'intégration des marchés et de commerce des produits agricoles; (iii) de valider le PTBA conjoint consolidé du Programme; et iv) d'entériner les rapports d'activités du Programme. Le CoPiC se réunira une fois par an dans le cadre des sessions des comités de pilotage des projets régionaux de l'ECOWAP organisées par l'ARAA.

80. Unité régionale d'appui technique (UniR-AT). L'UniR-AT sera notamment en charge: (i) de la planification stratégique du Programme; (ii) de la cohérence et l'harmonisation des approches et des modalités de mise en œuvre des activités du Programme en appui aux UGP nationales; (iii) de la mobilisation de l'assistance technique pour la réalisation des études et analyses sur les aspects transfrontaliers et sous-régionaux du Programme; (iv) de la revue qualité des livrables issus de la production des connaissances et de la gestion des savoirs; (v) du suivi et de l'évaluation (S&E) du PTBA consolidé; et (vi) de la consolidation des rapports d'activités, la capitalisation et la gestion des savoirs. Le personnel de l'UniR-AT sera recruté de façon compétitive par l'ARAA sous réserve de l'avis de non objection du FIDA.

81. Partenaires : Le Programme cherchera à développer des synergies avec les institutions économiques régionales (IER) – CEDEAO et UEMOA – ainsi qu'avec les partenaires nationaux et internationaux déjà engagés dans les domaines d'intervention du Programme, afin d'assurer la pertinence et la cohérence de la stratégie de ciblage ainsi que des interventions vis-à-vis des bénéficiaires. PRIMA Bénin établira aussi des partenariats stratégiques avec les plateformes d'organisations de producteurs au niveau national (CTOP pour le Togo et PNOPPA pour le Bénin, et d'autres Organisations Paysannes sectorielles et les Agences Territoriales de Développement Agricole) et régional (ROPPA) dans les domaines pertinents identifiés dans le document de programme. Il envisagera également de s'associer avec d'autres organisations impliquées dans les activités transfrontalières et la production d'informations (ROAC par exemple). En ce qui concerne l'analyse des politiques et la collecte de données, le Programme a l'intention d'établir des partenariats avec le CILSS et l'IFPRI, en étroite synergie avec FARM-TRAC.

82. Suivi et évaluation. Un système de suivi- évaluation (SSE) axé sur les résultats sera mis en place au sein de l'UGP, et sera harmonisé et normalisé afin de pouvoir rendre compte des indicateurs clés identifiés à communiquer au niveau régional. Chaque SSE sera sous la responsabilité du/de la responsable de SE (RSE). Le SSE mesurera deux niveaux d'indicateurs sur les produits/résultats et les effets et fournira l'information nécessaire à l'exécution du projet à travers notamment: (i) la réalisation d'études de base; (ii) un suivi d'échantillons pour (iii) des ateliers d'évaluation participative et de capitalisation avec les parties prenantes. Le suivi et l'évaluation auront des rôles complémentaires au niveau national et régional. Une perspective de genre sera intégrée dans ces activités de suivi-évaluation afin d'identifier, de suivre et d'évaluer les groupes cibles par pays.

83. Gestion des connaissances. Le Programme capitalisera sur les expériences acquises pour : (i) contribuer aux politiques sectorielles nationales ; (ii) démontrer que la transformation de l'agriculture familiale tirée par les marchés concourt à un système de production durable et résilient contribuant à la diminution de la pauvreté en milieu rural ; (iii) contribuer au plaidoyer sur le rôle des dispositifs professionnels agricoles dans le changement d'échelle du traitement de volumes de produits agricoles ; (iv) promouvoir l'approche territoriale intégrée reliée à des corridors commerciaux sous-régionaux. Un partenariat stratégique sera développé entre l'Uni-RaT et le ROPPA, afin de documenter, de communiquer et de partager les expériences entre les pays et les principales parties prenantes. La stratégie de gestion des connaissances intègrera une dimension liée aux modalités d'exécution spécifique aux programmes régionaux afin de renforcer les échanges et partages d'expériences entre les deux pays et plus généralement, promouvoir les leçons apprises pour la formulation d'autres opérations de même envergure.

84. Manuel de mise en œuvre de Programme. Un Manuel acceptable par le FIDA sera préparé et inclura des dispositions relatives notamment : (i) à la coordination institutionnelle quotidienne du Programme, (ii) au budget, aux procédures de décaissement, de passation des marchés, de surveillance et d'évaluation, de gestion financière et de reporting, (iii) aux procédures de recrutement du personnel clé du PRIMA Bénin ou de toute assistance technique, (iv) à la description détaillée des modalités de mise en œuvre du PRIMA Bénin, et (v) à toutes autres procédures ou modalités administratives, financières ou techniques requises par le Programme.

85. Approbation et Adoption. Le projet de Manuel sera adressé au FIDA pour commentaire et approbation et sera adopté par l'Agent principal tel qu'approuvé par le FIDA. Une copie sera communiquée au FIDA dans les meilleurs délais. L'Agent principal devra exécuter le Programme conformément au Manuel et ne pourra le modifier, l'abroger, y déroger ou permettre de le modifier, de l'abroger ou d'y déroger sans l'accord écrit préalable du FIDA

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du prêt et de don.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt ainsi que du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Don (exprimé en EUR)	Montant alloué au titre du Prêt (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	-	4 975 000	100% HT et hors contributions du Gouvernement, des bénéficiaires et OFID
II. Biens services et intrants	700 000	960 000	100% HT
III. Consultations	3 880 000	4 720 000	100% HT
IV. Dons et subventions	1 655 000	3 790 000	100% hors contributions des bénéficiaires
V. Salaires et indemnités	-	2 405 000	100% HT et hors contributions du Gouvernement
VI. FIPS	-	736 000	100% HT
Non alloué	690 000	1 134 000	
TOTAL	6 925 000	18 720 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses en « Biens Services et intrants » relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux équipements et matériels et celles relatives aux Véhicules;

ii) Les dépenses en « Consultation » relatives à la catégorie III incluent également les dépenses liées aux formations et ateliers et celles relatives à l'assistance technique;

iii) Les dépenses en « Dons et subventions » relatives à la catégorie IV incluent également les dépenses liées au financement de l'UniRAT qui seront effectuées exclusivement à partir du compte de Don;

iv) Le dépenses en « Salaires et Indemnités » relatives à la catégorie V incluent également les dépenses liées aux coûts de fonctionnement

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions Générales, le Fonds peut suspendre, en tout ou partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du Prêt du Fonds, si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme:

1. Dans les six mois suivant l'entrée en vigueur de l'accord de financement, le Programme acquerra et installera un logiciel de comptabilité paramétré, conformément aux pratiques en vigueur dans les projets soutenus par le FIDA, afin de satisfaire aux normes comptables internationales et aux exigences du FIDA.

2. Dans les six (6) mois suivant l'entrée en vigueur de l'accord de financement, le Programme conclura un protocole d'accord avec les partenaires pour la mise en œuvre du Programme qui structurera la collaboration, définira les rôles, les responsabilités et les devoirs en matière de mise en œuvre et de gestion financière, comptable et de production de rapports.

3. Gestion financière, passation des marchés et gouvernance : Dans les six mois suivant l'entree en vigueur de l'accord de financement, un arrangement spécifique sera mis en place pour permettre au Programme Cadre des Interventions du FIDA en milieu rural au Bénin (ProCaR) de conduire les processus de passation des marchés sous la supervision de la Personne Responsable des Marchés Publics (PRMP). Des conventions seront signées par le PRIMA Bénin avec les départements techniques gouvernementaux compétents pour un appui dans le processus de sélection, passation et supervision de ces marchés d'infrastructures.

4. Planification, suivi et évaluation. L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce qu'un système de Planification, de Suivi et d'Évaluation (PM&E) soit mis en place dans les douze (12) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

5. Sélection du personnel du PRIMA Bénin. La sélection du personnel se fera de manière compétitive par voie d'appel à candidatures selon une procédure préalablement approuvée par le Fonds. Le recrutement du personnel clé, le renouvellement de leur contrat et le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront soumis à l'approbation préalable du Fonds. Des contrats d'une durée d'un an renouvelables seront offerts au personnel clé sélectionné et tout renouvellement sera en fonction de la performance. Le personnel du PRIMA Bénin sera soumis annuellement à des évaluations de performance internes et externes. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Tout fonctionnaire sélectionné devra obtenir une mise à disposition de son employeur avant qu'un contrat lui soit proposé. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures décrites dans les Manuels de mise en œuvre du Programme.

6. Genre. L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que les orientations de la stratégie genre telles qu'énoncées dans le document de conception du Programme, y inclus les quotas relatifs aux services et appuis en faveur des femmes, des jeunes et des autres

couches vulnérables, telles que les personnes vivant avec un handicap soient respectées et mises en œuvre.

7. Sécurité du régime foncier. L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera, le cas échéant, à ce que le processus d'acquisition des terres soit déjà achevé et que les processus de compensation soient conformes aux meilleures pratiques internationales et aux principes du consentement libre, préalable et éclairé.

8. Conformité aux procédures d'évaluation sociale environnementale et climatique (SECAP).

   L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que le Programme soit mis en œuvre conformément au SECAP du FIDA et plus précisément aux mesures suivantes :

   Environnement et garanties sociales. L'Emprunteur/le Bénéficiaire veille à ce que:

   a) toutes les activités du Programme soient mises en œuvre dans le strict respect des lois/réglementations pertinentes de l'Emprunteur/Bénéficiaire et du Fonds ;

   b) toutes les activités de Programme tiennent particulièrement compte de la participation et des pratiques des populations de minorités ethniques, conformément à la Politique du FIDA sur les peuples autochtones (2009), selon le cas;

   c) les propositions de travaux de génie civil incluent la confirmation qu'aucune acquisition forcée de terres ou réinstallation involontaire n'est requise dans le cadre du Programme. En cas d'acquisition de terres non prévue ou de réinstallation involontaire dans le cadre du Programme, l'Emprunteur/Bénéficiaire devra immédiatement informer le Fonds et préparer les documents de planification nécessaires ;

   d) les hommes et les femmes reçoivent une rémunération égale pour un travail de valeur égale au titre du Programme;

   e) le recours au travail des enfants est strictement interdit ;

   f) les mesures incluses dans le plan d'action pour l'égalité des sexes préparés pour le Programme sont entreprises et les ressources nécessaires à leur mise en œuvre sont mises à disposition en temps utile; et

   g) toutes les mesures nécessaires et appropriées pour mettre en œuvre le plan d'action en faveur de l'égalité des sexes afin de garantir que les femmes puissent participer et bénéficier équitablement du Programme sont dûment prises.

9. Mesures anticorruption. L'Emprunteur/Bénéficiaire doit se conformer à la politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption dans le cadre de ses activités et opérations.

10. Harcèlement sexuel, exploitation sexuelle et abus. L'Emprunteur/Bénéficiaire et les parties au projet doivent s'assurer que le PRIMA Bénin est exécuté conformément aux dispositions de la politique du FIDA en matière de prévention du harcèlement sexuel, de l'exploitation sexuelle et des abus sexuels, qui peut être modifiée de temps à autre.

11. Utilisation des véhicules du Programme et autres équipements. L'Emprunteur doit s'assurer que :

    a) tous les véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du PRIMA Bénin sont affectés exclusivement à ses besoins;

    b) les types de véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du PRIMA Bénin sont adaptés à ses besoins; et

    c) tous les véhicules et autres équipements transférés ou achetés dans le cadre du PRIMA Bénin sont exclusivement destinés à son utilisation.

Accord de financement négocié – République Togolaise :

Programme régional d'intégration des marchés agricoles (PRIMA)

Entre

La République Togolaise ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

ET

Le Fonds international de développement agricole (le « Fonds » ou le « FIDA »)

(désignés individuellement par une "Partie" et collectivement par les "Parties")

(Négociations conclues le 16 novembre 2020)

Prêt No: _____
Don No: _____

ATTENDU QUE PRIMA est un programme régional qui sera mis en œuvre sur les territoires de la République Togolaise et la République du Bénin; et dont l'objectif est, notamment l'augmentation des échanges commerciaux agricoles entre ces deux États et l'intensification des échanges intra-communautaires au sein de la Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest ("CEDEAO") ;

ATTENDU QU'en raison de son caractère régional, chaque État bénéficiaire du Programme accepte que la coordination globale de l'exécution du Programme soit confiée à l'Unité régionale d'assistance technique ("UniRAT") qui dépend de l'Agence Régionale pour l'Agriculture et l'Alimentation ("ARAA"), agence spécialisée de la CEDEAO ;

ATTENDU QUE dans le cadre du financement du Programme au Togo ("PRIMA Togo"), l'Emprunteur/Bénéficiaire entend obtenir un financement de l'OPEP dont les modalités seront précisées dans un accord conclu entre l'Emprunteur et l'OPEP;

ATTENDU QUE dans le cadre de ce Programme, l'Emprunteur/ Bénéficiaire a sollicité du Fonds, la mise à disposition d'un prêt et d'un don, pour le financement des composantes de PRIMA Togo décrites à l'Annexe 1 du présent accord ;

ATTENDU QUE, le Fonds a accepté d'accorder un prêt à l'Emprunteur (le "Prêt") ainsi qu'un don au titre du Cadre de soutenabilité de la dette (le "Don") qu'il accepte conformément aux modalités et conditions établies dans le présent accord,

EN CONSEQUENCE DE QUOI, LES PARTIES CONVIENNENT DE CE QUI SUIT :

Section A

4. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: la description de PRIMA Togo et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

5. Les Conditions Générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles que modifiées en décembre 2018 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions Générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord (Annexe 4). Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions Générales ont la signification qui y est indiquée.

6. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un Prêt et un Don (le "Financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire s'engage à utiliser aux fins exclusives de l'exécution de PRIMA Togo, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

9. A**.** Le montant du Prêt est de douze millions quatre cent quatre-vingt mille Euro (12 480 000 EUR).

   B. Le montant du Don est de quatre millions six cent quinze mille Euro (4 615 000 EUR).

10. Le Prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables et ne porte aucun intérêt, mais porte une commission de service déterminé par le FIDA à la date d'approbation du Prêt par le Conseil d'administration du Fonds et sera payable semestriellement au titre du service du Prêt. L'emprunt aura une échéance de quarante (40) ans, y compris un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation de l'emprunt par le Conseil d'administration du Fonds. Le principal de l'emprunt sera remboursé à raison de quatre pour cent et demi (4,5%) du principal total par an pour les années onze (11) à trente (30) et un pour cent (1%) du principal total par an pour les années trente et un (31) à quarante (40).

11. La monnaie de remboursement au titre du service du Prêt est l'Euro.

12. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

13. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du Prêt sont exigibles le 15 Avril et le 15 Octobre .

14. Un compte désigné dénommé en francs de la Communauté financière africaine (FCFA), destiné à recevoir exclusivement les ressources du Prêt et du Don FIDA accordés au titre du présent accord sera ouvert au nom du Projet, dans une banque commerciale crédible, établie à Lomé. Le compte sera géré en suivant le système du compte d'avance temporaire et mobilisé selon le principe de la double signature par le Responsable administratif et Financier (RAF) et le Coordonnateur du Projet. Un compte désigné distinct sera ouvert pour recevoir les fonds provenant de tout autre bailleur.

15. Un compte d'opérations en FCFA sera ouvert dans une banque commerciale crédible afin de recevoir de manière exclusive les fonds provenant du compte désigné FIDA. Un compte d'opération additionnel sera ouvert pour recevoir les fonds de chaque autre bailleur y compris les fonds de contrepartie.

16. L'Emprunteur/Bénéficiaire fournira des fonds de contrepartie aux fins du Programme d'un montant de cinq millions sept cent vingt mille Euro (5 720 000 EUR), sous forme d'impôts et taxes, de salaires et de coûts de fonctionnement du Programme.

Section C

6. L'agent principal du PRIMA Togo est le Ministère de l'Agriculture,de l'Elevage et du Développement Rural qui assure la tutelle technique.

7. Les personnes suivantes sont désignées comme parties supplémentaires au Programme : l'Agence Régionale pour l'Agriculture et l'Alimentation ("ARAA"), agence spécialisée de la CEDEAO assurera la coordination globale de l'exécution du Programme. Les autres parties du Programme sont décrites dans la partie II de l'Annexe 1.

8. Un examen à mi-parcours sera effectué conformément aux dispositions des alinéas 8.03 (b) et (c) des Conditions Générales. La revue à mi-parcours sera effectuée à la fin de la troisième (3ème) année du Programme afin de mesurer les progrès et d'apporter les ajustements appropriés. Toutefois, les parties peuvent convenir d'une date différente pour l'examen à mi-parcours de la mise en œuvre du Programme.

9. La date d'achèvement du PRIMA Togo est fixée au sixième (6ème) anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord. La date de clôture du financement interviendra six (6) mois plus tard, ou à toute autre date désignée par le Fonds et notifiée à l'Emprunteur/Bénéficiaire. La date de clôture du financement sera fixée conformément aux Conditions Générales, le cas échéant.

10. L'acquisition de biens, travaux et services financés par le Financement est effectuée:

(a) conformément aux dispositions de la réglementation de l'Emprunteur/Bénéficiaire en matière de passation des marchés, dans la mesure où elles sont conformes aux directives pour la passation des marchés relatifs aux projets du FIDA, ou

(b) conformément aux méthodes de passation des marchés et à toute autre mesure définie par le FIDA.

(c) un plan de passation des marchés basé sur le Plan de Travail et Budget Annuel sera élaboré chaque année. Ce plan spécifiera, entre autres, les méthodes de passation, les coûts estimatifs, les seuils de revue préalable.

Section D

2. Le Fonds administrera le Prêt et le Don et supervisera le Programme, selon les modalités spécifiées à l'Annexe 1 partie II.

Section E

4. Les éléments suivants sont désignés comme des motifs supplémentaires de suspension, de résiliation ou d'annulation du présent accord :

e) L'absence de ratification ou approbation de l'accord de financement selon la législation de l'État parti au Programme, ou réception de l'avis juridique de la Cour Suprême statuant sur la validité et l'opposabilité du présent accord à l'Emprunteur, sous réserve de l'appréciation discrétionnaire du Fonds ou des cofinanciers, le cas échéant.

f) Le manuel de mise en œuvre du Projet et/ou l'une de ses dispositions a fait l'objet d'une renonciation, d'une suspension, d'une résiliation, d'une modification ou d'un amendement, sans l'accord préalable du Fonds, et le Fonds, après consultation avec l'Emprunteur/Bénéficiaire, a déterminé qu'il a eu, ou est susceptible d'avoir un effet préjudiciable important sur le Programme.

g) Le non-respect par l'Emprunteur de l'un quelconque de ses engagements au titre du présent accord de financement ou de l'exécution du Programme entrainera, à l'appréciation discrétionnaire du Fonds, la suspension ou la résiliation du présent accord de financement ainsi que tous les engagements subséquents du Fonds.

h) En cas de suspension ou résiliation ou annulation d'un accord de financement conclu entre le Fonds ou un co-financier et un État participant au Programme, sous réserve de l'appréciation discrétionnaire du Fonds.

5. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles spécifiques préalables aux décaissements:

g) La notification de l'entrée en vigueur de l'accord de financement consécutive à sa ratification ou approbation ou réception de l'avis juridique de la Cour Suprême statuant sur la validité et l'opposabilité du présent accord à l'Emprunteur ;

h) La non-objection du FIDA à l'égard du manuel de mise en œuvre du Programme a été obtenue ;

i) L'ouverture des comptes désignés et d'opérations et la désignation officielle du personnel habilité à les mobiliser ;

j) L'installation et le paramétrage du logiciel comptable afin de prendre en compte les exigences comptables et financières spécifiques à ce financement;

k) Le personnel clé du Programme a été recruté et nommé conformément à la partie IIde l'Annexe 1 du présent accord;

6. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/Bénéficiaire

Ministère de l'Economie et des Finances
BP 387 - Lomé
Tél. : (228) 22 21 35 54
Fax. : (228) 22 21 09 05
Mail. Secretariat.ministre@economie.gouv.tg

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Bénéficiaire.

LA REPUBLIQUE TOGOLAISE

_____
Sani YAYA
Ministre de l'Économie et des Finances

Date :_____

FONDS INTERNATIONAL DE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Date : _____

Annexe 1

Description du programme et dispositions relatives à l'exécution

III. Description du Programme

7. Population cible**.** Le Programme visera particulièrement les femmes, les jeunes, et aussi les personnes en situation de handicap par le biais de leurs associations nationales. Les interventions du Programme bénéficieront à environ 144 000 ménages ruraux ou à plus de 833 000 personnes, soit 99 000 ménages au Bénin et 45 000 au Togo dont au moins 40% de femmes et 40% de jeunes.

8. Zone d'intervention du Programme. Le Programme sera mis en œuvre dans les zones transfrontalières du Togo et du Bénin et dans les zones où existent des pôles et des corridors commerciaux régionaux d'envergure (« Zone du Programme »).

9. Finalité. La finalité du Programme est d'accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux des régions frontalières du Bénin et du Togo.

10. Objectifs. L'objectif global du Programme est de stimuler le commerce agricole régional pour créer des emplois pour les femmes et les jeunes, augmenter les revenus et améliorer la sécurité alimentaire et la nutrition des ruraux pauvres.

11. L'objectif de développement est de soutenir la transformation durable de l'agriculture familiale au Bénin et au Togo, en améliorant les performances des pôles commerciaux sous-régionaux et des couloirs de transport transfrontaliers tout en favorisant l'entreprenariat rural pour les jeunes et les femmes, et en intégrant pleinement les petits exploitants dans les marchés nationaux et sous-régionaux.

12. Composantes. Le Programme comprendra les composantes suivantes:

    Composante 1: Intégration des marchés et entrepreneuriat rural

    Cette composante vise à améliorer la commercialisation des productions agricoles des exploitations agricoles familiales dans la sous-région à travers la mise en œuvre des activités suivantes:

    Sous-composante 1.1: Gestion des infrastructures économiques et dispositif de maintenance. A travers cette sous-composante, le Programme soutiendra la mise en place de dispositifs fonctionnels de gestion des marchés et de maintenance des pistes rurales afin d'assurer leur efficacité et faciliter l'amélioration des résultats escomptés.

    Sous composante 1.2: Réhabilitation d'infrastructures économiques. Les activités entreprises dans le cadre de cette sous-composante seront les suivantes : (i) la réhabilitation des marchés physiques, notamment des infrastructures commerciales des marchés de gros et centres de collectes identifiés sur la base d'une évaluation des volumes de flux de produits agricoles transitant au sein de ces marchés et sur leur fonctionnement actuel en tant que marchés territoriaux assurant des transactions commerciales de produits agricoles contribuant aux économies locales et nationale, (ii) la réhabilitation de pistes rurales afin de désenclaver les bassins de productions agricoles produits, tout en intégrant un volet environnemental et social dans les études de faisabilité technique afin de prévoir toutes actions qui seraient nécessaires afin d'atténuer tous impacts négatifs du Programme sur l'environnement.

Sous-composante 1.3 Entrepreneuriat et financement. Cette sous-composante a pour objectif de faciliter l'accès aux opportunités de marché par le biais notamment d'une amélioration de la valeur ajoutée des principales spéculations agricoles ainsi que des opportunités entrepreneuriales transversales. Dans ce cadre, les activités seront concentrées sur: (i) l'accès aux opportunités d'affaires dans les corridors en créant les conditions nécessaires au développement des affaires; (ii) la promotion de l'entrepreneuriat des jeunes, des femmes et des personnes en situation de handicap en dynamisant l'esprit d'entreprise de ces catégories; (iii) l'appui aux coopératives et groupements à travers le soutien d'initiatives économiques en vue de favoriser la commercialisation; (iv) la consolidation et la viabilité des agro-PME de transformation en activité dans les corridors principalement; et (v) l'accès des promoteurs aux services financiers notamment au crédit et aux services numériques

Composante 2: Transformation d'une agriculture familiale adaptée au changement climatique

Cette composante a pour objectif de permettre aux agriculteurs/trices familiaux d'augmenter durablement leurs productions et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, par la diversification de leurs productions et de meilleures pratiques nutritionelles à travers la mise en œuvre des trois sous-composantes suivantes :

Sous-composante 2.1: Développement d'une agriculture durable et climato-résiliente. Afin de renforcer la résilience de l'agriculture au changement climatique, les activités suivantes sont envisagées dans le cadre de cette sous-composante : (i) une planification participative de l'aménagement durable des terroirs villageois dans les cinq corridors via la sensibilisation préalable des communautés aux enjeux climatiques et environnementaux et la création d'association des usagers de l'eau et des ressources naturelles sur les sites d'intervention, (ii) le renforcement des capacités et l'amélioration de la productivité agricole via l'adoption de bonnes pratiques agricoles telles que la mise en place de Champs Ecoles Paysans (CEP), l'accès à des semences locales améliorées ou encore le développement d'une petite mécanisation aux besoins des producteurs/trices ciblé (e)s et de l'agroforesterie comme source de revenus (iii) une gestion communautaire des ressources naturelles.

Sous-composante 2.2 : Gestion durable de l'irrigation. Cette sous-composante vise à éliminer les risques hydriques sur les cultures via l'aménagement d'environ 4000 hectares de terre pour une gestion durable de l'irrigation avec une priorité pour les aménagements en maîtrise totale de l'eau afin d'assurer deux récoltes annuelles. Les sites pré-identifiés feront l'objet d'études techniques et socio-environnementales conformément aux réglementations nationales. Des plateformes conjointes multipartites seront promues pour relever les défis transfrontaliers liés notamment à la gestion de l'eau et des conflits potentiels de partage de la ressource.

Sous-composante 2.3: Amélioration de la sécurité alimentaire de la famille et soutien à l'intégration des femmes. Cette sous-composante vise à assurer : (i) la promotion de l'équité de genre et l'autonomisation des femmes, des jeunes et des personnes vivant en situation de handicap à travers la réalisation de leurs droits sociaux et économiques; et (ii) un changement de comportement dans l'alimentation des membres du ménage (surtout des femmes de 15-49 ans et des enfants de moins 5 ans) pour améliorer leur nutrition. Différentes actions seront mises en œuvre à cet effet telles que : tribunes participatives sur les droits des femmes et des jeunes à l'accès à la terre, des actions de formation des femmes en vue de leur autonomisation et du renforcement de la sécurité nutritionnelle (promotion des bonnes pratiques alimentaires à travers différents moyens).

Composante 3. Dialogue politique et engagement citoyen

A travers cette composante, le Programme renforcera les capacités de ses groupes cibles et partenaires stratégiques à tous les niveaux pour plaider en faveur de politiques publiques plus propices à l'intégration régionale des marchés. Les activités mises en œuvre seront les suivantes :

Sous-composante 3.1. Dialogue politique. Dans le cadre de cette sous-composante, afin de contribuer à l'amélioration de la connectivité des marchés de demi-gros et à leur intégration au sein des corridors commerciaux sous-régionaux, couvrant les zones transfrontalières, les activités suivantes seront mises en oeuvre: (i) surveillance des corridors commerciaux en vue d'identifier les flux de produits agricoles et renforcer les compétence des acteurs impliqués et (ii) appui aux politiques régionales d'intégration des marchés et de commerce des produits agricoles, à travers des actions de sensibilisation et d'information des acteurs sur le commerce transfrontalier, un appui aux politiques nationales et régionales en faveur d'une harmonisation des règles et pratiques en vigueur.

Sous-composante 3.2. Engagement citoyen inclusif. L'objectif de cette sous-composante est d'améliorer l'efficacité et l'impact des actions du Programme en termes économiques, environnementaux et sociaux en encourageant la participation des différentes parties prenantes dans la mise en œuvre du Programme.

IV. Dispositions relatives à l'exécution

86. Agent principal du PRIMA Togo. PRIMA Togo sera placé sous la tutelle du Ministère de l'Agriculture, de l'Elevage et du Développement Rural (MAEDR).

87. Comité National de Pilotage (CNP). Le CNP de chaque pays sera présidé par le ministère agissant en qualité du représentant de l'Emprunteur/Bénéficiaire et, comprendra les ministères en charge de l'agriculture, du commerce, des douanes, ainsi que les parties prenantes clés de la mise en œuvre du PRIMA notamment un représentant des autorités locales et les partenaires économiques et sociaux (chambres de commerce, organisations paysannes, secteur privé, etc.).

Le CNP se réunira deux fois par an et sera chargé de l'examen et de la validation: (i) du pProgramme de travail et budget annuel (PTBA); (ii) des orientations stratégiques au regard des priorités politiques nationales; et (iii) d'un dialogue citoyen inclusif au niveau national et local.

88. Unité de gestion du Projet (UGP). L'UGP sera basée au MAEDR et assurera les responsabilités de gestion fiduciaire et opérationnelle notamment : la planification opérationnelle, la gestion administrative et financière, la mise en œuvre et la supervision des aspects techniques. Un coordinateur national soutenu par un personnel technique tous recrutés sur appel à candidature et nommés par l'Agent principal du PRIMA Togo : (i) une cellule technique constituée des responsables de composante et de spécialistes dans les différents domaines d'expertise requis; (ii) une cellule administrative et financière et (iii) l'UniRAT.

89. Comité de Pilotage Conjoint (CoPiC)**.** Le CoPIC sera co-présidé par les Ministres en charge de l'agriculture des deux pays, et le Commissaire chargé de l'agriculture, de l'environnement et des ressources naturelles de la CEDEAO. Le CoPiC sera composé comme détaillé dans le Manuel de mise en œuvre du PRIMA Togo, de représentants de la CEDEAO, des gouvernements du Bénin et du Togo, du secteur privé du Bénin et du Togo et des plateformes nationales et régionales d'organisations de producteurs du Bénin et du Togo (ROPPA et ROAC). Le CoPiC aura pour mission: (i) de constituer une plateforme de dialogue entre les gouvernements du Bénin et du Togo, la CEDEAO et les parties prenantes clés de la mise en œuvre du Programme; (ii) d'assurer une mise en œuvre du Programme conforme et cohérente avec les politiques régionales d'intégration des marchés et de commerce des produits agricoles; (iii) de valider le Plan de travail et le budget annuel

conjoint consolidé du Programme; et iv) d'entériner les rapports d'activités du Programme. Le CoPiC se réunira une fois par an dans le cadre des sessions des comités de pilotage des projets régionaux de l'ECOWAP organisées par l'ARAA.

90. Unité régionale d'appui technique (UniR-AT). L'UniR-AT sera notamment en charge: (i) de la planification stratégique du Programme; (ii) de la cohérence et l'harmonisation des approches et des modalités de mise en œuvre des activités du Programme en appui aux UGP nationales; (iii) de la mobilisation de l'assistance technique pour la réalisation des études et analyses sur les aspects transfrontaliers et sous-régionaux du Programme; (iv) de la revue qualité des livrables issus de la production des connaissances et de la gestion des savoirs; (v) du suivi et de l'évaluation (S&E) des PTBA consolidés; et (vi) de la consolidation des rapports d'activités, la capitalisation et la gestion des savoirs. Le personnel de l'UniR-AT sera recruté par l'ARAA sous réserve de l'avis de non objection du FIDA.

91. Partenaires. Le Programme cherchera à développer des synergies avec les Institutions économiques régionales (IER) – CEDEAO et UEMOA – ainsi qu'avec les partenaires nationaux et internationaux déjà engagés dans les domaines d'intervention du Programme, afin d'assurer la pertinence et la cohérence de la stratégie de ciblage ainsi que des interventions vis-à-vis des bénéficiaires. Le Programme établira aussi des partenariats stratégiques avec les plateformes d'organisations de producteurs au niveau national (CTOP pour le Togo et PNOPPA pour le Bénin, et d'autres OP sectorielles) et régional (ROPPA) dans les domaines pertinents identifiés dans le document de Programme, et envisagera également de s'associer avec d'autres organisations impliquées dans les activités transfrontalières et la production d'informations (ROAC par exemple). En ce qui concerne l'analyse des politiques et la collecte de données, le Programme a l'intention d'établir des partenariats avec le CILSS et l'IFPRI, en étroite synergie avec FARM-TRAC.

92. Suivi et évaluation. Un système de suivi-évaluation (SSE) axé sur les résultats sera mis en place au sein de l'UGP, et sera harmonisé et normalisé afin de pouvoir rendre compte des indicateurs clés identifiés à communiquer au niveau régional. Chaque SSE sera sous la responsabilité du/de la responsable de SE (RSE). Le SSE mesurera deux niveaux d'indicateurs sur les produits/résultats et les effets et fournira l'information nécessaire à l'exécution du Programme à travers notamment: (i) la réalisation d'études de base; (ii) un suivi d'échantillons pour (iii) des ateliers d'évaluation participative et de capitalisation avec les parties prenantes. Le suivi et l'évaluation auront des rôles complémentaires au niveau national et régional. Une perspective de genre sera intégrée dans ces activités de suivi-évaluation afin d'identifier, de suivre et d'évaluer les groupes cibles par pays.

93. Gestion des connaissances. Le projet capitalisera sur les expériences acquises pour : (i) contribuer aux politiques sectorielles nationales ; (ii) démontrer que la transformation de l'agriculture familiale tirée par les marchés concourt à un système de production durable et résilient contribuant à la diminution de la pauvreté en milieu rural ; (iii) contribuer au plaidoyer sur le rôle des dispositifs professionnels agricoles dans le changement d'échelle du traitement de volumes de produits agricoles ; (iv) promouvoir l'approche territoriale intégrée reliée à des corridors commerciaux sous-régionaux. Un partenariat stratégique sera développé entre l'Uni-RaT et le ROPPA, afin de documenter, de communiquer et de partager les expériences entre les pays et les principales parties prenantes. La stratégie de gestion des connaissances intègrera une dimension liée aux modalités d'exécution spécifique aux programmes régionaux afin de renforcer les échanges et partage d'expériences entre les deux pays et plus généralement, promouvoir les leçons apprises pour la formulation d'autres opérations de même envergure.

94. Manuel de mise en œuvre de Programme/Projet. Un Manuel acceptable pour le FIDA sera préparé et inclura des dispositions relatives notamment à (i) la coordination institutionnelle quotidienne du Programme, (ii) au budget, aux procédures de décaissement, de passation des marchés, de surveillance et d'évaluation, de gestion financière et de reporting, (iii) aux procédures de recrutement du personnel clé du Programme ou de toute assistance technique, (iv) la description détaillée des modalités de

mise en œuvre du Programme t, et (v) à toutes autres procédures ou modalités administratives, financières ou techniques requises par le Programme.

95. Approbation et adoption. Ce projet de Manuel sera adressé au FIDA pour commentaire et approbation et sera adopté par l'Agent principal tel qu'approuvé par le FIDA. Une copie sera communiquée au FIDA dans les meilleurs délais. L'Agent principal devra exécuter le Programme conformément au Manuel et ne pourra le modifier, l'abroger, y déroger ou permettre de le modifier, de l'abroger ou d'y déroger sans l'accord écrit préalable du FIDA.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation du produit du Prêt et de Don. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du Prêt ainsi que du Don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Don (exprimé en EUR)	Montant alloué au titre du Prêt (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	-	1 755 000	100% HT et hors contributions du Gouvernement, des bénéficiaires et OFID
II. Biens services et intrants	310 000	945 000	100% HT
III. Consultations	2 765 000	4 225 000	100% HT
IV. Dons et subventions	980 000	2 525 000	100% hors contributions des bénéficiaires
V. Salaires et indemnités	100 000	1 785 000	100% HT et hors contributions du Gouvernement
VI. FIPS	-	736 000	100% HT
Non alloué	460 000	509 000	
TOTAL	4 615 000	12 480 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses en Biens Services et intrants relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux Equipements et matériels et celles relatives aux Véhicules;
ii) Les dépenses en Consultations relatives à la catégorie III incluent également les dépenses liées aux Formations et Ateliers et celles relatives à l'Assistance Technique;
iii) Les dépenses en Dons et subventions relatives à la catégorie IV incluent également les dépenses liées au financement de l'UniRAT qui seront effectuée exclusivement à partir du compte de Don;
iv) Les dépenses en Salaires et Indemnités relatives à la catégorie V incluent également les dépenses liées aux Coûts de Fonctionnement

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions Générales, le Fonds peut suspendre, en tout ou partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du Prêt du Fonds si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme:

12. Dans les six mois suivant l'entrée en vigueur de l'accord de financement, le Programme acquerra et installera un logiciel de comptabilité paramétré, conformément aux pratiques en vigueur dans les projets soutenus par le FIDA, afin de satisfaire aux normes comptables internationales et aux exigences du FIDA.

13. Dans les six (6) mois suivant l'entrée en vigueur de l'accord de financement, le Programme conclura un protocole d'accord avec les partenaires de mise en œuvre qui structurera la collaboration, définira les rôles, les responsabilités et les devoirs en matière de mise en œuvre et de gestion financière, comptabilité et rapports.

14. Passation des marchés et gouvernance : Dans les six mois suivant l'entrée en vigueur de l'accord de financement, un arrangement spécifique sera mis en place pour supprimer le double contrôle a priori des marchés relatifs aux infrastructures ce qui permettra d'en assurer la célérité. Des conventions seront signées par PRIMA Togo avec les départements techniques gouvernementaux compétents pour un appui dans le processus de sélection, passation et supervision de ces marchés d'infrastructures.

15. Planification, suivi et évaluation. L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que (i) un système de Planification, de Suivi et d'Évaluation (PM&E) soit mis en place dans les douze (12) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

16. Sélection du personnel du Programme. La sélection du personnel se fera de manière compétitive par voie d'appel à candidatures selon une procédure préalablement approuvée par le Fonds. Le recrutement du personnel clé, le renouvellement de leur contrat et le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront soumis à l'approbation préalable du Fonds. Des contrats d'une durée d'un an renouvelables seront offerts au personnel clé sélectionné et tout renouvellement sera en fonction de la performance. Le personnel du Programme sera soumis annuellement à des évaluations de performance internes et externes. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Tout fonctionnaire sélectionné, devra obtenir une mise à disposition de son employeur avant qu'un contrat lui soit proposé. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures décrites dans les Manuels du Programme.

17. Genre. L'Emprunteur/le Bénéficiaire veillera à ce que les orientations de la stratégie genre telles qu'énoncées dans le document de conception du programme, y inclus les quotas relatifs aux services et appuis en faveur des femmes, des jeunes et des autres couches vulnérables telles que les personnes vivant avec un handicap soient respectées et mises en œuvre.

18. Sécurité du régime foncier. L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera, le cas échéant, à ce que le processus d'acquisition des terres soit déjà achevé et que les processus de compensation soient conformes aux meilleures pratiques internationales et aux principes du consentement libre, préalable et éclairé.

19. Conformité aux procédures d'évaluation sociale environnementale et climatique (SECAP). L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que le Programme soit mis en œuvre conformément au SECAP du FIDA et plus précisément aux mesures suivantes :

Environnement et garanties sociales. L'Emprunteur/le Bénéficiaire veille à ce que:

h) toutes les activités du Programme soient mises en œuvre dans le strict respect des lois/réglementations pertinentes de l'Emprunteur/du Bénéficiaire et du Fonds;

i) toutes les activités de Programme tiennent particulièrement compte de la participation et des pratiques des populations de minorités ethniques, conformément à la Politique du FIDA sur les peuples autochtones (2009), selon le cas;

j) les propositions de travaux de génie civil incluent la confirmation qu'aucune acquisition forcée de terres ou réinstallation involontaire n'est requise dans le cadre du Programme. En cas d'acquisition de terres non prévue ou de réinstallation involontaire dans le cadre du Programme, l'Emprunteur/le Bénéficiaire devra immédiatement informer le Fonds et préparer les documents de planification nécessaires;

k) les hommes et les femmes reçoivent une rémunération égale pour un travail de valeur égale au titre du Programme;

l) le recours au travail des enfants est strictement interdit;

m) les mesures incluses dans le plan d'action pour l'égalité des sexes préparé pour le Programme sont entreprises et les ressources nécessaires à leur mise en œuvre sont mises à disposition en temps utile; et

n) toutes les mesures nécessaires et appropriées pour mettre en œuvre le plan d'action en faveur de l'égalité des sexes afin de garantir que les femmes puissent participer et bénéficier équitablement du Programme sont dûment prises.

20. Mesures anticorruption. L'Emprunteur/ Bénéficiaire doit se conformer à la politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption dans le cadre de ses activités et opérations.

21. Harcèlement sexuel, exploitation sexuelle et abus. L'Emprunteur/Bénéficiaire et les parties au Programme doivent s'assurer que le Programme est exécuté conformément aux dispositions de la politique du FIDA en matière de prévention du harcèlement sexuel, de l'exploitation sexuelle et des abus sexuels, qui peut être modifiée de temps à autre.

22. Utilisation des véhicules du Programme et autres équipements. L'Emprunteur doit s'assurer que :

a) tous les véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du Programme sont affectés exclusivement aux besoins du PRIMA Togo;

b) les types de véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du Programme sont adaptés aux besoins du PRIMA Togo; et

c) tous les véhicules et autres équipements transférés ou achetés dans le cadre du Programme sont exclusivement destinés à une utilisation pour le PRIMA Togo.

Cadre logique

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés[44]				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence (B.T.R)	Mi-parcours (B.T.R)	Fin (B.T.R)	Source	Fréquence	Responsabilité	
Portée	1. Nombre de personnes recevant des services promus par le projet 1.a Nombre correspondant de ménages touchés 1.b. Estimation du nombre total correspondant de membres des ménages	0 0 0	15 400 9 000 52 000	245 000 144 000 833 000	SSE	Annuelle	UGP Nationales UniR-AT & FIDA	Bonne capacité de mise en œuvre ; tailles du ménage = 5,3 pers/ménage (Togo) et 6 pers/ménage (Bénin)
But du Projet: Accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux	2. Incidence de la pauvreté et de la vulnérabilité (moyenne)	47,5%	-	42,5%	Enquêtes SMART	Année 6	UGP Nationales & FIDA	Cadre réglementaire et institutionnel national favorable
Objectif de Développement: Accompagner la transformation durable de l'agriculture familiale tirée par les marchés de demi-gros des produits agricoles, en favorisant l'entrepreneuriat rural des jeunes et des femmes, et l'intégration des marchés dans les corridors commerciaux nationaux et sous-régionaux.	3. % producteurs/trices déclarant avoir augmenté leurs revenus d'au moins 30% (de la marge nette de leurs activités agricoles)[45]	0	30%	80%	SSE Enquêtes des effets annuelles	Annuelle à partir d'année 2	UGP Nationales UniR-AT	Bonnes capacité de mise en œuvre Utilisation équitable des ressources et répartition des prestations au sein des ménages
Effet 1: Les exploitations agricoles familiales commercialisent mieux leurs surplus de productions agricoles dans la sous région	4. Pourcentage de personnes faisant état d'une amélioration de leur accès physique aux marchés ainsi qu'aux installations de transformation et de stockage (2.2.6)[2]	0	15%	60%	SSE Enquêtes des effets annuelles	Année 4, 5, 6	UGP Nationales UniR-AT	
	5. Pourcentage d'augmentation des volumes de produits agricoles commercialisés sur les marchés réhabilités du Bénin et du Togo	0	0%	30%	SSE et rapports des marchés	Annuelle à partir d'année 3	UGP Nationales UniR-AT	
Produit 1.1: Les infrastructures économiques sont utilisées et maintenues de manière durable et sont reliés aux zones de production par des routes praticables	6. Les organisations formelles de gestion, d'exploitation et d'entretien des infrastructures réhabilitées sont fonctionnelles après deux ans	0	44	109	SSE	Annuelle à partir de l' année 3	UGP Nationales	Les OP s'engagent dans des activités de services économiques pour leurs

[44] Indicateurs de base de FIDA sont inclus.
[45] (=) Indicateurs à ventiler par sexe: homme adulte (HA), femme adulte (FA) jeune homme (JH) et jeune femme (JF) et personnes en situation d'handicap (binôme personne handicapé plus son accompagnent) avec un ciblage croisé d'au moins 40 % FA et 30 % jeunes (70 %) JH + 30 % JF) ; Tous les indicateurs se référant à des groupes devront compter le nombre de membres par sexe, et le nombre de groupes ayant des femmes dans leurs organes directeurs

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés[44]				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence (B.T.R)	Mi-parcours (B.T.R)	Fin (B.T.R)	Source	Fréquence	Responsabilité	
	7. Nombre de kilomètres de routes construites, remises en état ou améliorées (2.1.5)[46]	0	200	500	SSE	semestrielle	UGP Nationales	membres aux côtés du secteur privé
	8. Nombre d'installations de marché construites ou remises en état (2.1.6)	0	14	28	SSE	semestrielle	UGP Nationales	
Produit 1.2: Les groupements de producteurs/trices, les jeunes et les femmes sont engagés dans des activités entrepreneuriales rémunératrices, dont celles impliquées dans les filières à haute valeur nutritionnelle	9. Nombre d'initiatives entrepreneuriales viables après 3 ans (AGR, MER, Agro-PME, coop) - Dont investi dans des filières à haute valeur nutritionnelle (30%) - Dont organisations de producteurs ruraux (coopératives, groupements)	0 0 0	277 *98* *111*	694 208 278	SSE	Annuelle	UGP Nationales	
Effet 2: Les agriculteurs familiaux, femmes et jeunes inclus, augmentent durablement leurs productions et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, par la diversification de leurs productions et de meilleures pratiques nutritionnelles	10. Pourcentage des individus présentant une amelioration de l'autonomisation (EI 2.1)134	0	30%	80%	Enquêtes effets annuelles	Annuelle à partir d'année 2	UGP Nationales UniR-AT	Les variations climatiques ne sont pas extrêmes
	11. pourcentage de personnes/ménages déclarant l'adoption de pratiques et technologies durables durable pour l'environnement et résilientes au changement climatique (3.2.2) [2]	0	25%	80%	Enquêtes effets annuelles	Annuelle à partir d'année 2	UGP Nationales UniR-AT	
	12. Pourcentage de femmes entre 15 et 49 ans consommant au moins 5 des 10 groupes alimentaires (MDD-W)	0	30%	60%	Enquêtes effets annuelles	Annuelle à partir d'année 2	UGP Nationales UniR-AT	
Produit 2.1: Les agriculteurs ont diversifié leur production avec des pratiques agricoles climato- résilients et agro-écologiques	13. Nombre d'hectares de terres soumises à une gestion résiliente au climat (3.1.4)	0	12 400	20 000	SSE	Annuelle	UGP Nationales	
	14. Nombre d'AUE appuyées pour gérer de manière durable les surfaces aménagées	0	30	30	SSE	Annuelle	UGP Nationales	
	15. Nombre de personnes formées aux pratiques et/ou techniques de production (1.1.4)	0	7 300	20 000	SSE	Annuelle	UGP Nationales	

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés[44]				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence (B.T.R)	Mi-parcours (B.T.R)	Fin (B.T.R)	Source	Fréquence	Responsabilité	
	16 .Tonnes d'émissions de gaz à effet de serre (CO2e) évitées ou de carbone fixé (3.2.1)	0	tbc	-2,100,000	EX-ACT	Ligne de base, ligne médiane et ligne de fin	tbc	Les activités liées à l'attenuation seront implementées
Produit 2.3: De meilleures pratiques liées à la nutrition sont adoptées dans l'alimentation des enfants, femmes et hommes au sein des ménages	17. Nombre de personnes amélioration des rapports les connaissances, les attitudes et les pratiques en matière de nutrition (KAP) (1.2.9)*.	0	1 565	3 635	SSE	Annuelle	UGPs Nationales	
	18. Ménages recevant un soutien ciblé pour ameliorér leur nutrition (1.1.8) [134]	0	1 565	3 635	SSE	Annuelle	UGPs Nationales	
Effet 3: Un commerce agricole plus performant entre le Bénin et le Togo avec une participation active des instances de décision de la CEDEAO et d'autres organismes régionaux et nationaux pilotant les stratégies de commerce agricole à l'échelle transfrontalière.	19. Augmentation des volumes d'échanges de produits agricoles entre les deux pays (%)	0	*10 %*	30%	SSE	Année, 4, 5 et 6	ARAA UniR-AT	Bon déroulement du dialogue politique entre les pays
Product 3.1: Les mécanismes de surveillance des flux commerciaux de produits agricoles dans les couloirs régionaux améliorent le commerce	20. Cadres de concertation par corridor créés	0	*2*	9		Annuelle à partir d'année 2	UGP Nationales ARAA UniR-AT	
Produit 3.2: Les acteurs économiques et sociaux sont bien représentés et participent activement au dialogue politique avec les IER et les organismes nationaux	21. Nombre de produits de savoirs pertinents en matière de politiques réalisés (Politique 1)[47]	0	4	10	SSE			
	22. Nombre # processus / comités / cadre de concertation de politique sectorielle dans lesquelles les OP participent	0	20	30	SSE			

[47] Les études et les produits de connaissance générés sont pertinents pour le dialogue sur la politique régionale

Théorie du changement

Problème	Causes	Effets	Intervention	Impact	Objectif
L'agriculture familiale dans les régions frontalières du Bénin et du Togo ne peut subvenir ni aux besoins alimentaires et nutritionnels des populations notamment des femmes et des jeunes enfants, ni à répondre à la demande intérieure pourtant croissante des zones urbaines et des marchés sous-régionaux en productions agricoles de qualité (céréales, produits maraichers, légumineuses, tubercules).	**i) une agriculture familiale pas assez bien connectée aux corridors commerciaux assurant des débouchés.** - un enclavement des zones de production avec des coûts de transactions très élevés pour accéder aux marchés urbains et sous-régionaux induisant de faibles marges pour les producteurs/trices; - un manque de dialogue interprofessionnel entre producteurs et commerçants; - des possibilités réduites d'investissements pour produire des aliments à haute valeur nutritionnelle à prix compétitif et abordable. **ii) faible productivité des surfaces cultivées** - des terres sous exploitées ne permettant pas de gros surplus commercialisables - Des possibilités d'investissements limitées pour mieux exploiter les zones agricoles (bas-fonds, terres amont); - Un accès limité au "paquet technologique raisonné" et à l'appui-conseil de qualité; - Un manque de capacités techniques et financières des femmes et des jeunes limitant leur implication dans les activités rémunératrices; - De trop faibles volumes produits par exploitation pour être commercialisés; - des traditions alimentaires ne valorisant pas la diversification d'un régime alimentaire.	**Sur l'agriculture** - Une production insuffisante et une faible productivité des exploitations agricoles familiales ; - Des terres arables mal ou peu exploitées en bas-fond ou en amont des sous-bassins versants; **Sur l'économie** - Le manque d'offre de produits agricoles locaux sur les marchés tant ruraux qu'urbains encourage le recours aux importations de céréales (riz) et produits agricoles rendant les productions locales de moins en moins compétitives ; - un exode des jeunes ruraux qui ne trouvent pas d'activités économiquement viables dans le secteur agricole; **Sur la sécurité alimentaire et nutritionnelle** - une disponibilité alimentaire en quantité et/ou en prix contribuant à une insécurité alimentaire et nutritionnelle - le taux de malnutrition chronique élevé des enfants de moins de deux ans (30-35%); **Sur l'environnement** - Une augmentation de la pression anthropique négative: érosion et baisse de la fertilité des bassins versants ;	(i) **Connecter et renforcer** les acteurs économiques, dont les jeunes et les femmes impliqués dans des microentreprises rurales dont celles à haute valeur nutritionnelle, autour des marchés de demi-gros transfrontaliers de produits agricoles pour accéder aux marchés urbains et sous-régionaux, par des infrastructures économiques favorisant le regroupement de l'offre, de manière équitable, inclusive et durable (information sur les prix et les volumes, normes et qualité, taxes). (i) **augmenter** la productivité de l'agriculture familiale, de manière inclusive et par des techniques résilientes au changement climatique, afin d'améliorer la sécurité nutritionnelle tout en apportant les surplus sur les marchés hebdomadaires.	- augmentation de la demande en produits agricoles sur des marchés de demi-gros intégrés aux corridors sous-régionaux - augmentation des taxes locales prélevées pour une meilleure capacité d'investissement dans les biens publics communs. - augmentation des revenus des exploitations familiales et baisse des couts de transactions; - création d'emploi (jeunes, femmes) par l'augmentation de la rentabilité de l'agriculture familiale orientée vers le marché et par des microentreprises rurales rentables ; - augmentation de la disponibilité en produits vivriers et à haute valeur nutritionnelle sur les marchés hebdomadaires; - amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des exploitations familiales; - risques environnementaux mieux maitrisés et une plus grande résilience aux chocs climatiques.	Accroître durablement les revenus et la diversité alimentaire des ménages ruraux des régions frontalières du Bénin et du Togo

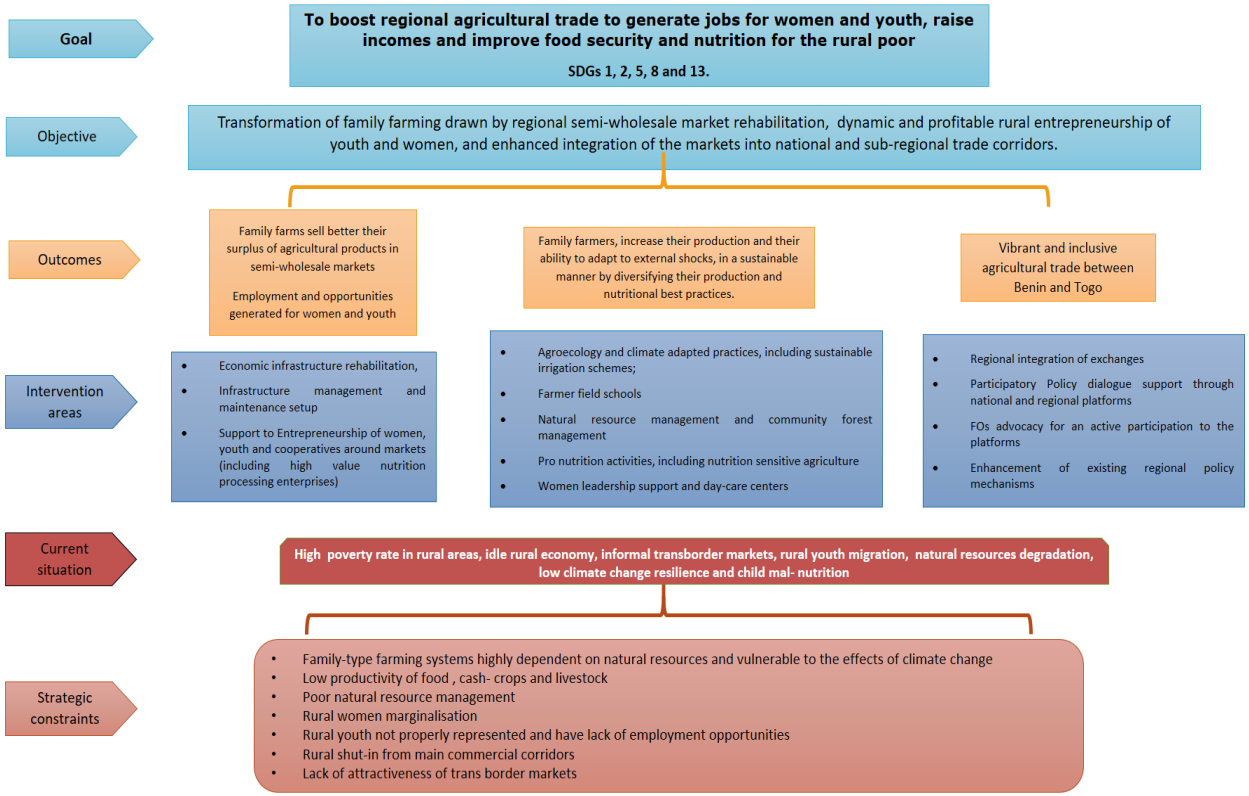
Goal
To boost regional agricultural trade to generate jobs for women and youth, raise incomes and improve food security and nutrition for the rural poor
SDGs 1, 2, 5, 8 and 13.
Objective
Transformation of family farming drawn by regional semi-wholesale market rehabilitation, dynamic and profitable rural entrepreneurship of youth and women, and enhanced integration of the markets into national and sub-regional trade corridors.
Outcomes
Family farms sell better their surplus of agricultural products in semi-wholesale markets
Employment and opportunities generated for women and youth
Family farmers, increase their production and their ability to adapt to external shocks, in a sustainable manner by diversifying their production and nutritional best practices.
Vibrant and inclusive agricultural trade between Benin and Togo
Intervention areas
Economic infrastructure rehabilitation,
Infrastructure management and maintenance setup
Support to Entrepreneurship of women, youth and cooperatives around markets (including high value nutrition processing enterprises)
Agroecology and climate adapted practices, including sustainable irrigation schemes;
Farmer field schools
Natural resource management and community forest management
Pro nutrition activities, including nutrition sensitive agriculture
Women leadership support and day-care centers
Regional integration of exchanges
Participatory Policy dialogue support through national and regional platforms
FOs advocacy for an active participation to the platforms
Enhancement of existing regional policy mechanisms
Current situation
High poverty rate in rural areas, idle rural economy, informal transborder markets, rural youth migration, natural resources degradation, low climate change resilience and child mal- nutrition
Strategic constraints
Family-type farming systems highly dependent on natural resources and vulnerable to the effects of climate change
Low productivity of food , cash- crops and livestock
Poor natural resource management
Rural women marginalisation
Rural youth not properly represented and have lack of employment opportunities
Rural shut-in from main commercial corridors
Lack of attractiveness of trans border markets

Justification d'une approche régionale dans le PRIMA et aperçu de l'articulation opérationnelle entre les niveaux régional et nationaux

I Vue d'ensemble des enjeux sous régionaux et approches du PRIMA

A) Un positionnement stratégique du Bénin et du Togo au sein de l'espace CEDEAO

Le Bénin et le Togo sont deux Pays faisant partir de la Communauté Economique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), de l'Union Monétaire Ouest Afrique (UEMOA) et du Comité Inter-Etats de Lutte contre la Sècheresse au Sahel (CILSS). Les pays de l'espace CEDEAO et CILSS ont été subdivisés en trois grands bassins de production et de commercialisation[48]. Le bassin ouest, le bassin central et le bassin est (cf carte ci-dessous).

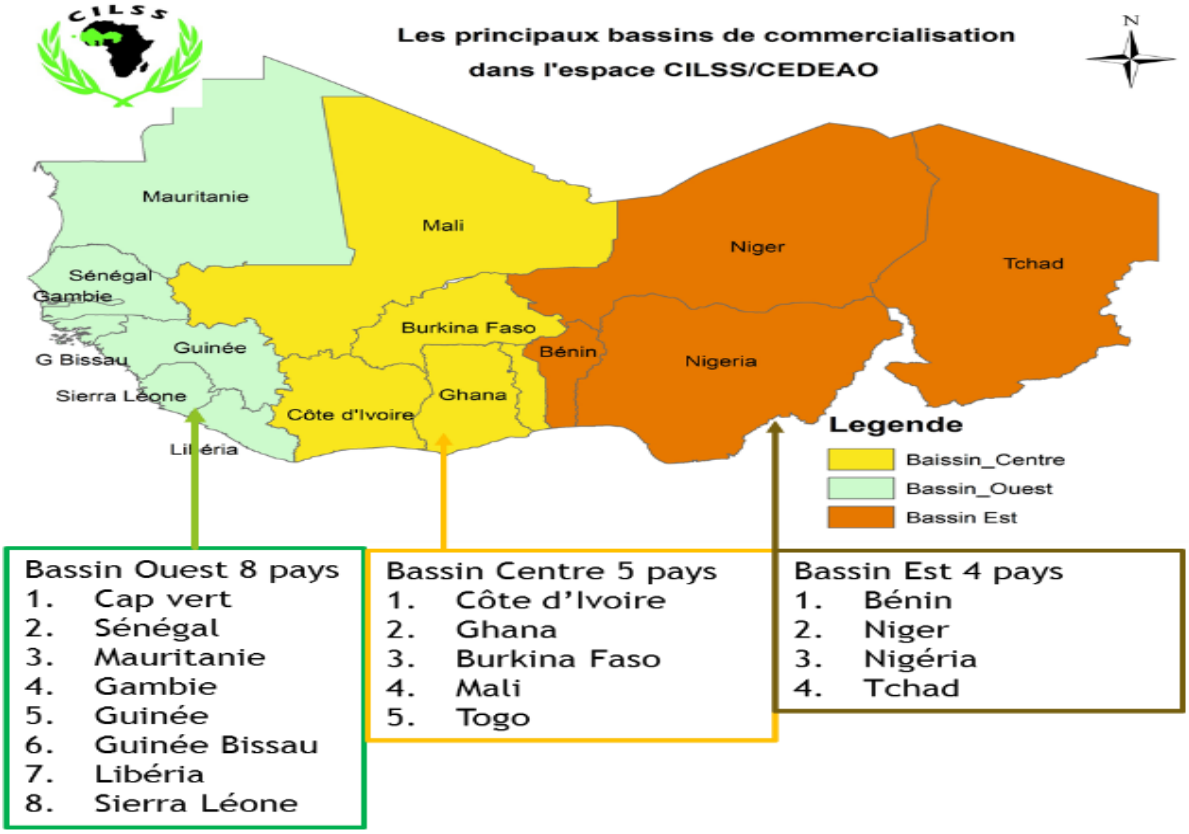

Figure: Carte des principaux bassins de production et de commercialisation dans l'espace CEDEAO/CILSS

Ces bassins constituent des systèmes commerciaux au sein desquels se développent des dynamiques porteuses d'opportunités pour le devenir de la sécurité alimentaire au niveau sous régional.

La zone d'intervention du PRIMA se situe stratégiquement à l'articulation des bassins Est, auquel appartient le Bénin et Centre auquel appartient le Togo. Les deux pays se situent ainsi au croisement névralgique entre les grandes économies sous-régionales à l'est (Nigéria) et au Centre: Ghana et Côte d'Ivoire).

Au niveau de la CEDEAO, les produits alimentaires officiellement exportés par la CEDEAO ne représentent que 10 % de l'ensemble des exportations et les échanges intra régionaux représenteraient entre 8 et 13 % de l'ensemble du commerce de la CEDEAO. Les chiffres

[48] Lors de la réunion des Experts en Sécurité Alimentaire des pays membre de la CEDAO/CILSS à Lomé, 1989

du commerce varient grandement d'un pays ouest-africain à l'autre. **Pour le Bénin et le Togo,** en moyenne, sur les périodes 2013 à 2017, les deux pays contribuent respectivement à hauteur de 2% et 1,6% pour le commerce de la CEDEAO avec ses pays tiers.

B) De la pertinence de l'approche PRIMA: dynamisation du commerce transfrontalier et des marchés territoriaux

L'analyse des échanges intracommunautaire montre que les Pays de la zone CEDEAO ne **s'échangent en majorité que des produits alimentaires sans grand processus de valeur ajoutée**. Aussi, il s'agit des échanges formels enregistrés aux cordons douaniers, ces statistiques n'intègrent pas le commerce informel transfrontalier. La CEDEAO estime que trois-quarts des échanges intra-régionaux s'effectuent sur une base informelle et ne sont pas comptabilisés dans les statistiques officielles.

Le Bénin et le Togo souffrent d'un manque de diversification de leurs exportations et avec une **prédominance du caractère informel du commerce transfrontalier des produits agropastoraux**, notamment à travers les marchés ruraux, qui sont pour l'essentiel des marchés hebdomadaires. Le PRIMA par son approche de corridor transfrontalier contribuera à une meilleure comptabilisation de ces échanges informels en modernisant les marchés de demi-gros.

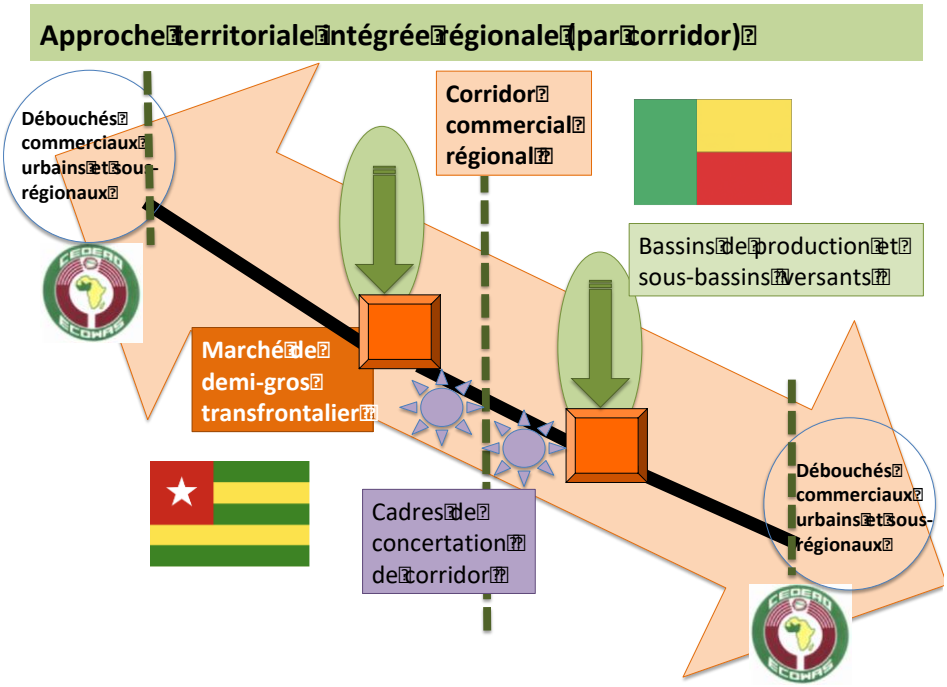

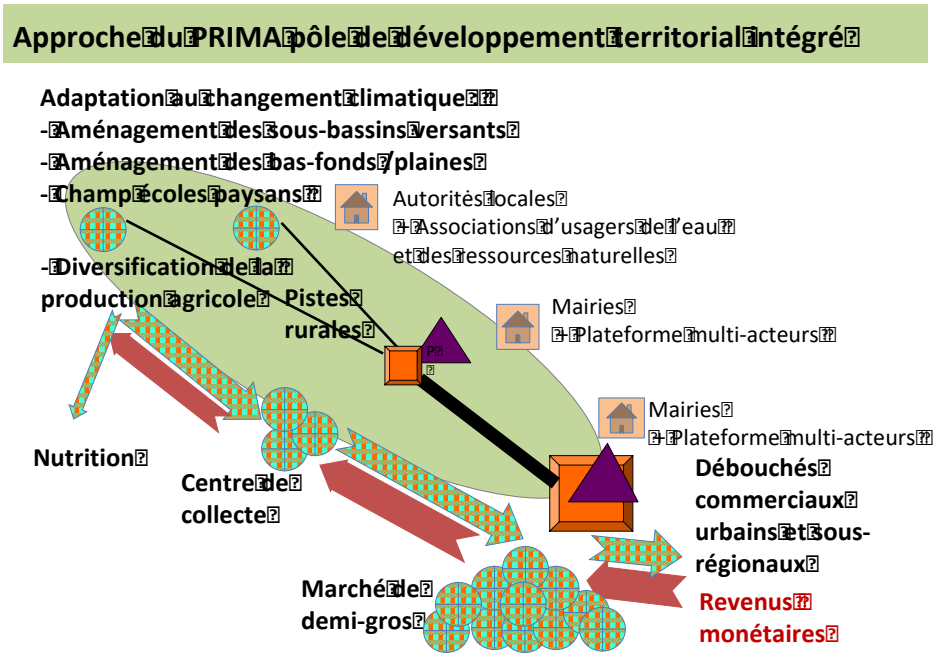

II Articulation stratégique et opérationnelle du PRIMA entre la coordination régionale et les fonctions nationales

A) Matrice schématique de mise en œuvre de PRIMA

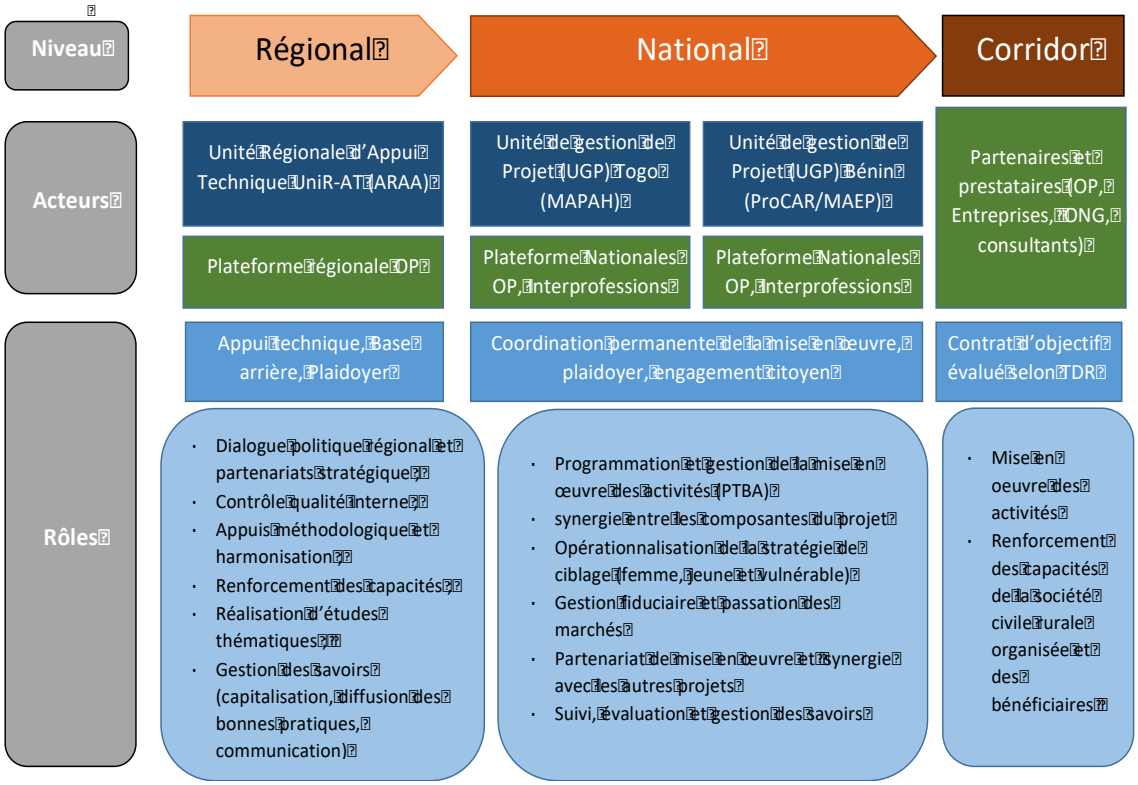

B) Matrice institutionnelle des acteurs de PRIMA

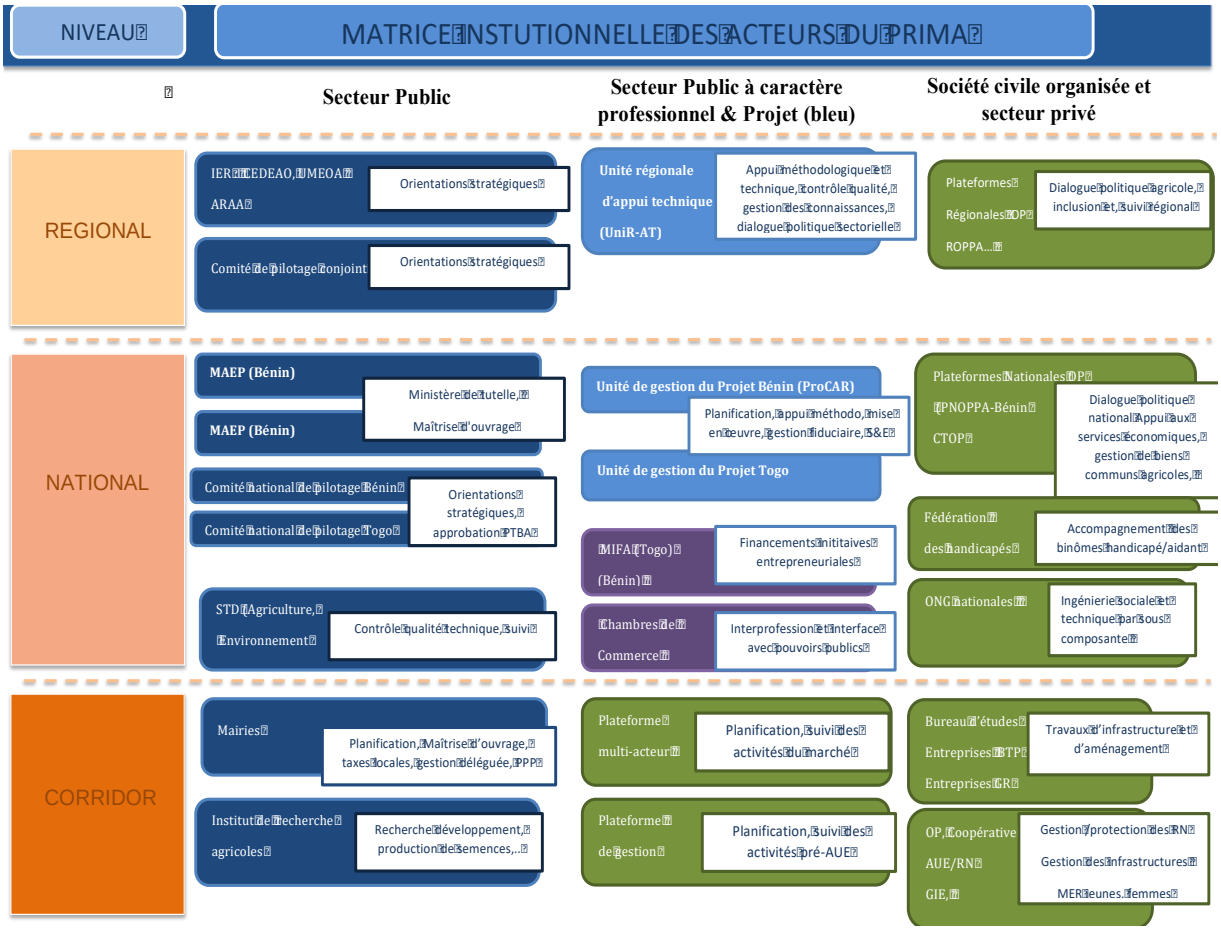

C) Equipe de management de PRIMA

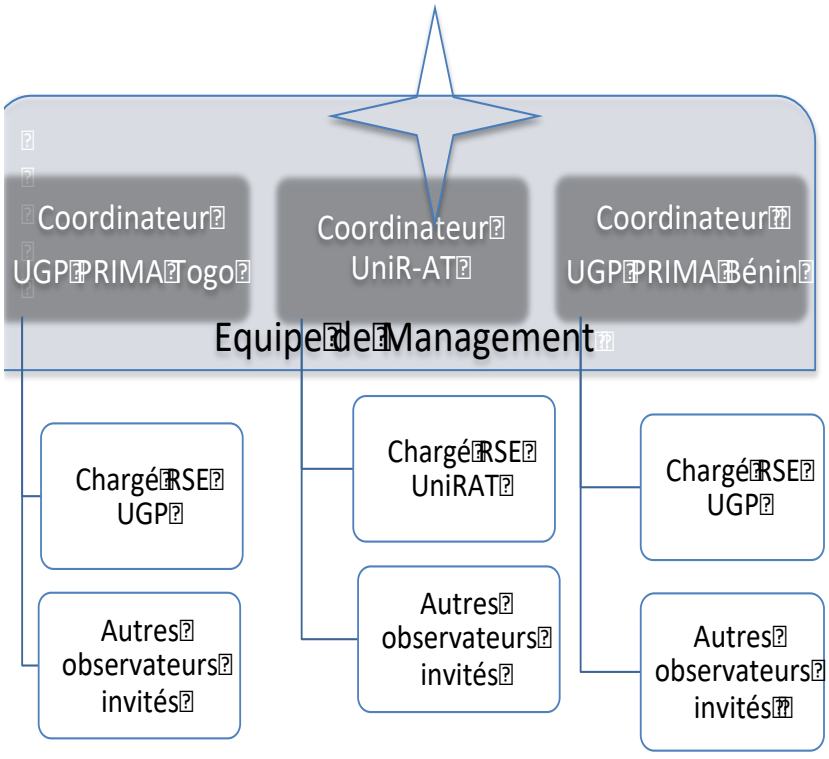

D) Modèle d'Organigramme des UGP du Bénin et du Togo

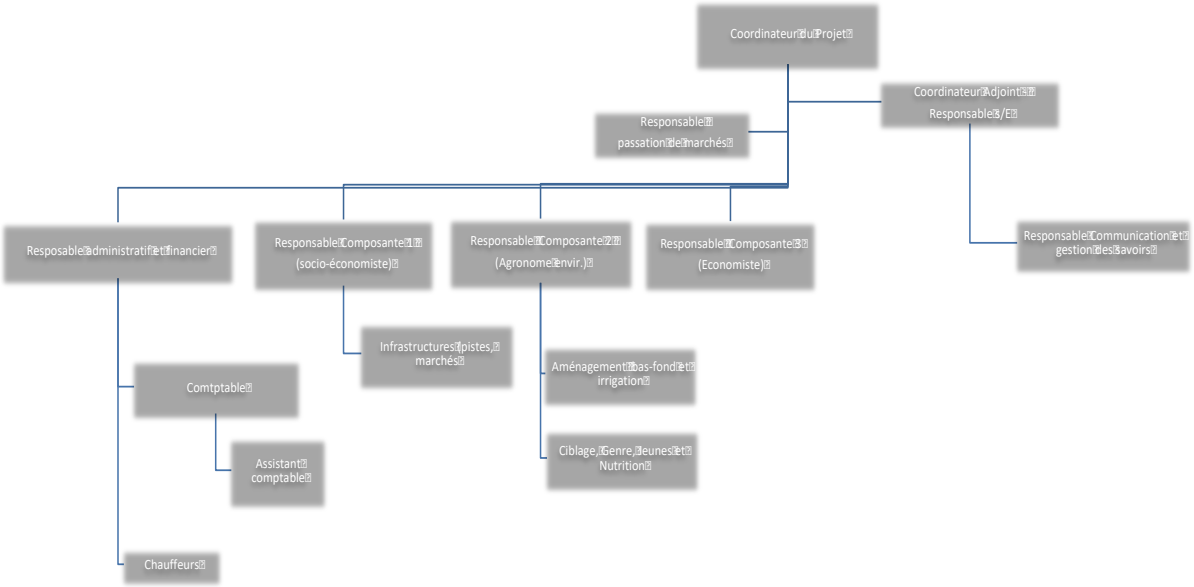

E) Système de Suivi Evaluation du Prima

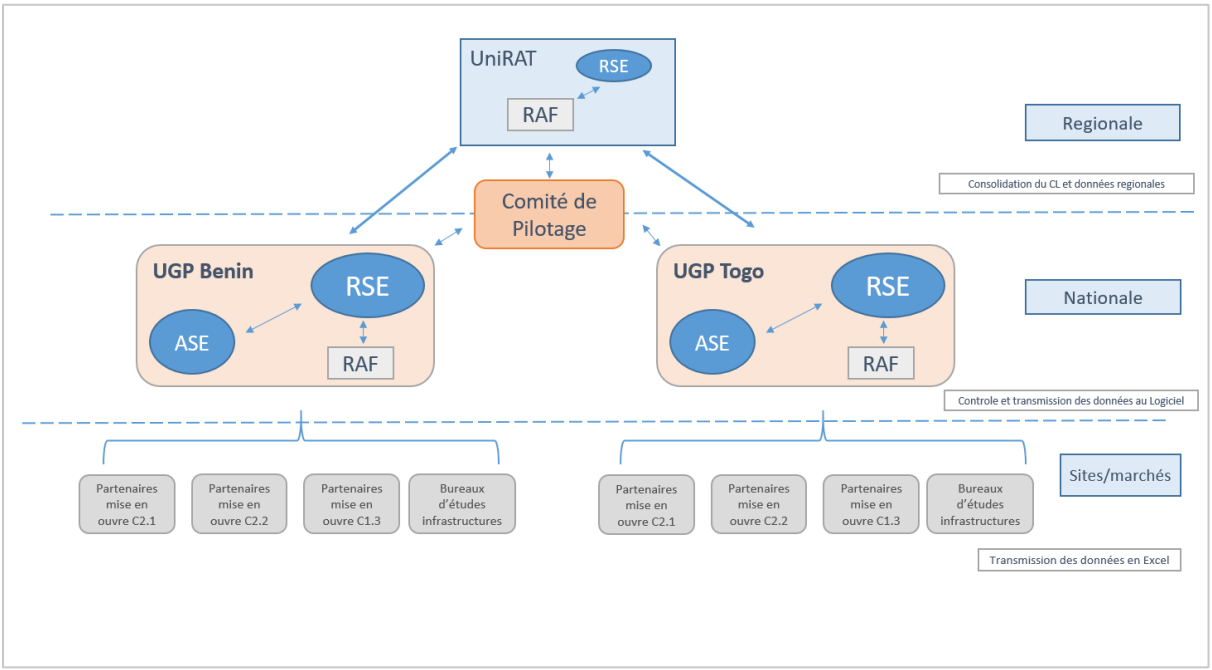

Enseignements tirés

Expériences en matière de formulation d'opérations régionales

Le PRIMA est l'une des deux premières opérations régionales avec le S3DC/G5 Sahel+Senegal et ne dispose pas de lignes directrices finalisées. Cela dit, grâce aux échanges permanents internes entre les deux équipes de formulation et à l'inspiration issues de l'expérience des autres partenaires, des leçons seront rapidement tirées. Il s'agira notamment de tirer les enseignements de projets BAD qui montrent l'importance de la dimension politique et de l'ancrage dans les institutions régionales en place et le fort potentiel d'impact et de mise à échelle des résultats des projets nationaux.

Aspects techniques sur les approches de mise en oeuvre

En ce qui concerne l'approche de développement territorial (par Pôle de Développement Economique), qui se concentre sur une intégration cohérente des bassins de production agricole avec la commercialisation en gros des produits agricoles et les corridors commerciaux transfrontaliers, le Programme tirera parti des enseignements de l'expérience acquise auprès: (i) du FIDA, dans des projets similaires dans la région[49]; (ii) d'autres partenaires techniques et financiers (Agropoles / Zone de développement Economique de la BAD); et (iii) de l'organisation paysanne MVIWATA en Tanzanie financée par l'agence française de développement et l'Union européenne. Les principaux enseignements de ces expérience sont: (i) l'efficacité de l'implication des OP dans les dynamiques de collecte et de commercialisationd des produits; (ii) la pertinence de l'accompagnement d'une offre solide de services économiques des marchés de demi-gros à ses usagers pour sa gestion durable; (iii) l'efficacité de l'approche d'ingnerierie sociale multi-acteurs (incluant des actions permettant de promouvoir la participation des femmes dans les discussions) en préambule des actions d'ingénierie civile pour s'assurer de l'appropriation du processus.

En ce qui concerne l'amelioration durable de la productivité agricole, les acteurs du Bénin et du Togo ont démontré la pertinence des approches utilisées et qui ont fait leur preuves et méritent d'être répliqués voir mises à l'échelle: il s'agit notamment de la gestion intégrée des sols (Projet PROSOL financé par la GIZ au Bénin), de la promotion de modes de production agro-écologique (AVSF et RAFIA au Togo), de l'animation de champs école paysan (CEP en agro-écologie dans la région des Savanes au Togo) et de l'utilisation de méthodes de zonage et de cartographie participative comme moyens de promotion de mode de gestion concertée et durable des ressources naturelles (AVSF et RAFIA au Togo). Ainsi dans le cadre de la sous-composante 2.1, le PRIMA valorisera ces expériences dans une logique de mise à l'échelle et de divulgation des savoir-faire et bonnes pratiques dans le domaine de l'agriculture durable et climato-résiliente comme la gestion intégrée de la fertilité des sols, l'agriculture de conservation, la conservation des eaux et des sols, la gestion intégrée de l'agriculture et de l'élevage, l'agroforesterie et les mesures d'adaptation au changement climatique.

Les connaissances générées et les meilleures pratiques apprises par les projets achevés et en cours du FIDA au Togo (PADAT sur les champs écoles paysans et PNPER sur la planification des activités des petites entreprises et partenariats avec les IF) et au Bénin (PADMAR sur les production maraîchères en petite irrigation, PADAAM sur les partenariats avec les OP entre autres) seront pleinement intégrées lors de la mise en oeuvre du PRIMA.

Sur l'intégration des thématiques transversales prioritaires

Concernant la nutrition: l'objectif des deux pays est de fournir des pratiques alimentaires plus saines et plus équilibrées à leur population respective, mais cela est entravé par un

[49] ProDAF: Programme de développement de l'agriculture familiale au Niger; AgriFARM: Projet Agriculture familiale, Résilience et Marchés en Guinée; REDE: Projet de diversification de l'agriculture familiale, d'intégration des marchés et de nutrition face au changement climatique en Guinée Bissau.

accès encore difficile à la transformation, à la conservation et à la commercialisation des produits agricoles (PAM, 2016). Le poids des traditions, y compris le manque d'intégration des femmes dans la prise de décision des ménages, limite encore l'amélioration des pratiques alimentaires. Le PRIMA s'inspirera des bonnes pratiques de renforcement de la nutrition adoptées par les partenaires des Nations Unies (notamment les programmes de cantines scolaires du PAM) mais aussi des expériences financées par l'ARAA dans le cadre de son programme de filets sociaux financé par la Coopération espagnole.

En ce qui concerne le genre: les autres projets du FIDA similaires dans la région ont démontré que les activités de renforcement des capacités des organisations sociales et économiques et des entreprises féminines - l'alphabétisation, le développement du leadership, les compétences techniques et de management, et la professionnalisation- ainsi que la réduction des contraintes limitantes (accès à la terre, au crédit, aux revenus, à la garde d'enfants, à l'emploi, à la santé) et le soutien à la commercialisation sont trois piliers essentiels pour permettre aux femmes de s'autonomiser et d'influencer la conduite des activités liées à l'agriculture tant au sein des familles qu'au sein des communautés rurales.

Concernant la participation des jeunes: les enseignements tirés des projets d'entrepreneuriat des jeunes (FIDA/PNPER Togo, FIDA/FIER Mali, Banque mondiale, UE) ont démontré que le soutien aux compétences, le soutien technique et l'accès au financement sont trois conditions essentielles qui permettent aux jeunes de s'émanciper et de devenir des acteurs clés du secteur rural, grâce aux activités d'une agro-industrie innovante, liées au développement rural.

Travailler en synergie avec les organisations de producteurs

Les récentes évaluations des programmes pays du FIDA dans la sous-région ont conclu que les programmes financés par le FIDA devraient promouvoir la participation active d'organisations et d'institutions rurales structurées pour faire progresser un développement économique territoriale local inclusif et durable, et devraient pour ce faire fournir un soutien solide et continu aux agriculteurs et à leurs organisations économiques notamment les coopératives. Les organisations de producteurs (OP) ont également la capacité de gérer les connaissances et de contribuer à partir des activités et des pratiques locales au dialogue politique et aux processus d'élaboration et mise en œuvre des politiques publiques et stratégie sectorielle nationales et régionales.

Le Programme d'appui aux organisations paysannes en Afrique (SFOAP)50 cofinancé par le FIDA a démontré en 2 phases (2009-2019) la pertinence de la collaboration avec les plateformes régionales d'organisations de producteurs (OP). Le renforcement des capacités des OP à tous les niveaux leur a permis de devenir des acteurs impliqués dans les grands défis qui touchent l'agriculture familiale africaine. L'effet de levier recherché dans la promotion des activités économiques impliquant les OP locales et nationales a permis d'amplifier les impacts. L'impact des programmes de renforcement des OP est visible en ce qui concerne le ROPPA en Afrique de l'Ouest ; les réseaux sont devenus des sources de propositions (contribution aux politiques), des réservoirs de connaissances (appui aux plateformes nationales) et des organisations capables de superviser les projets mis en œuvre par les OP membres au niveau local (sélection, suivi et financement de projets pilotes économiques). La maturité des plateformes régionales s'est également accrue car elles ont acquis de grandes capacités de mobilisation de ressources pour contribuer à renforcer la durabilité des actions menées avec elles. Le programme OPenACP qui prend la suite du PAOPA en particulier en appui au ROPPA et plateformes nationales est une occasion renouvelée de favoriser une montée en puissance de l'appropriation des projets d'investissements par les organisations représentatives du public cible du FIDA.

La collecte de données primaires sur la situation des petits producteurs permet un dialogue politique pour soutenir les processus de défense de leurs intérêts. Le travail conduit par le

[50] Ce programme s'est achevé en 2019 et le OPenACP a pris le relais, toujours en appui au ROPPA et ses plateformes nationales pour la région d'Afrique de l'Ouest

ROPPA et certaines plateformes membres (y compris la CTOP au Togo et la PNOPPA au Bénin) sur son **Observatoire des exploitations familiales** montre l'importance de la collecte de données pour mieux comprendre les dynamiques et les défis auxquels sont confrontés les petits producteurs et aussi leur donner les informations pertinentes pour mener des processus de plaidoyer aux niveaux national et régional.

Sur les aspects de performance des projets du FIDA

Concernant la performance des programmes pays du FIDA au Bénin et au Togo: La performance du portefeuille du FIDA au Togo et au Bénin a été problématique du fait de la faiblesse des capacités de mise œuvre et de gestion axée sur les résultats des parties prenantes. La complexité des procédures de passation des marchés, la planification, la gestion financière, le S&E ont souvent conduit à des performances mitigées et insuffisantes. Les leçons de l'expérience des PADAT, PNPER, PAPSFRA, PADMAR sont pleinement prises en compte dans le PRIMA. Des mesures particulières seront prises pour la passation des marchés relative à la réalisation des infrastructures ainsi que pour la gouvernance et le contrôle citoyen. Une attention renforcée aux aspects fiduciaires sera assurée, notamment par un renforcement continu des capacités et un suivi rapproché par les tutelles (déjà en cours dans les deux pays) et l'équipe pays de proximité du FIDA basée à Accra.

Concernant l'appropriation nationale: au Togo, la création d'un mécanisme d'appui affirmant le leadership national et le suivi gouvernemental de la mise en œuvre des projets financés (Delivery unit) a très rapidement permis une amélioration des performances du PNPER et le démarrage du ProMIFA. L'engagement plus prononcé du ministère de l'Agriculture au Bénin démontre l'importance du leadership national dans l'amélioration de la performance du programme pays. La combinaison d'un leadership national et d'un soutien efficace et rapproché du FIDA stimule les performances des projets.

Soutenabilité de la Dette dans les différents pays du Programme

Bénin

Le dernier rapport pays du Fonds Monétaire International daté de mai 2020[51] montre que le Bénin reste exposé à un risque modéré de surendettement extérieur. Tous les indicateurs projetés de la dette extérieure sont inférieurs à leurs seuils sous le scénario de référence, mais le ratio service de la dette / recettes dépasse son seuil en cas de choc de dépréciation extrême. Par rapport à l'analyse précédente de viabilité de la dette, la marge de manœuvre pour absorber les chocs a été réduite de « un certain espace» à un «espace limité». En outre, les spreads du Bénin restent volatils et sont supérieurs à l'indice de référence du module de financement de marché. Les dérapages politiques et les vulnérabilités dus au COVID-19 et aux chocs de fermeture de la frontière avec le Nigéria sont des risques à la baisse pour le scénario de référence. En ce qui concerne la dette publique et garantie par l'État (PPG) (extérieure et intérieure), le risque global de surendettement reste également modéré en raison de la notation de la dette extérieure. Néanmoins, la valeur actuelle du ratio dette publique / PIB reste en deçà de son repère prudent dans les scénarios de référence et de choc.

Togo

La dernière analyse de soutenabilité de la dette réalisée par la Banque mondiale et le FMI et datant d'avril 2020[52] a confirmé le risque modéré de surendettement extérieur du Togo et le risque élevé de surendettement public global, inchangé par rapport à la précédente mise à jour de l'AVD publiée en octobre 2019. Si les résultats mécaniques indiquent un faible risque de surendettement extérieure, le jugement a été appliqué compte tenu des vulnérabilités de la dette intérieure; le surendettement extérieur est donc considéré comme modéré. Le risque global de surendettement est évalué comme élevé étant donné que la valeur actuelle du ratio dette publique totale et garantie publique / PIB dépasse le seuil de surendettement jusqu'en 2021 dans le scénario de référence. Cette analyse met en évidence la nécessité d'un assainissement budgétaire soutenu, d'une meilleure gestion de la dette et de politiques macroéconomiques fortes pour ramener la dette publique à des niveaux prudents à moyen terme.

[51] https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/05/20/Benin-Sixth-Review-under-the-Extended-Credit-Facility-Arrangement-and-Request-for-49450

[52] https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/16/Togo-Sixth-Review-under-the-Extended-Credit-Facility-Arrangement-and-Request-for-49334

Matrice intégrée des risques de projet

Le niveau de risque du programme en tenant compte des mesures d'atténuation est qualifié de **modéré**. Le tableau ci-dessous résume les risques identifiés ainsi que les mesures d'atténuation proposées.

Risk Categories and Subcategories	Inherent	Residual
Country Context		
Political Commitment		
Risk: No major risk identified	**L**	**L**
Mitigations: The intervention logic, the development approaches and objectives adopted by the Program are fully aligned with regional and national development and sector public policies and priorities (including the African Union 2063 Agenda). Furthermore, improve food and nutrition security by targeting the most vulnerable groups (women and youth) through structural transformation of family agriculture, mitigation of climate change impact are at the core of national development and sector policies.		
Governance		
Risk: Insufficient governance of programme's resources, leading to fraud and corruption in violation of IFAD zero tolerance policy could affect the programme delivery.	**M**	**L**
Mitigations: The training and awareness rising of the program's teams and members of the procurement commissions with proactive joint supervision missions by IFAD and the Government of Togo and Bénin will help monitoring the application of agreed fiduciary standards through bi-annual supervision, bi-annual audits as well as audit committees and online financial reporting systems.		
Macroeconomic		
Risk: The highly-possible social and economic effects and impacts of COVID-19 pandemic in the region and specifically in the countries concerned are concrete, taking also in consideration the global /regional /national recession, and its effects on the international/regional/national agri-food value chains. Togo and Bénin are recorded a low inflation rate with a public deficit in line with the WAEMU regional deficit norm (3%) in 2019. The quoted forecasts and estimates from the IMF for 2020 and 2021 on-projected economic growth, unemployment for both countries will be changed by COVID19 pandemic. That could lead to the re-purposing of the national priorities and reducing significantly countries financial contribution to the program. There is also expectation that agricultural prices will raise substantially, due to decrease in global supply, disruption of international/regional national transport sectors. All these risk to contribute to the increase in poverty and unemployment, worsening livelihoods of vulnerable groups.	**H**	**S**
Mitigations: The program will benefit from IFAD's strategy to address COVID19 impacts on agriculture sectors		
Fragility and security		
Risk: Spillover of insecurity and armed conflicts from the Sahel region (Burkina, Niger, Mali) due to terrorism and para-militias can affect the program implementation and performance. Northern cross-border areas and rural markets are the most exposed geographic and economic targets.	**M**	**M**
Mitigations: The involvement of local leadership within the community, involvement of local economic and farmer organizations in the project implementation will reduce this risk in case of extreme situation. In addition, the program will avoid high risk areas		
Sector Strategies and Policies		
Policy alignment		
Risk: The program is fully aligned on the national and regional policies. However, due to uncertainties related to COVID19 and possible world economic recession in the future, the countries policy directions might change during the program implementation.	**L**	**L**
Mitigations: The program will adopt an adaptive management approach to adjust and align priorities.		

Policy development & implementation		
Risk: Several policies have been developed in both countries including agriculture policies but lacked of implementation. Some implementation problems are due to corruption, lack of continuity in government policies, inadequate human and material resources, all of which often lead to implementation gap, i.e. the widening of the distance between stated policy goals and the realization of such planned goals.	**M**	**L**
Mitigations: The program will engage dialogue in and with two countries to remove barriers.		
Environment and Climate Context		
Project vulnerability to environmental conditions		
Risk: 1. Unsustainable resources management and environmental degradation 2. Over-exploitation of water resources for agricultural production in large scale hydro-agricultural developments 3. Use of more agrochemicals with the associated risks for human health and pollution of the environment	**M**	**L**
Mitigations: Environmental risks will be mitigated through the implementation of measures to promote (i) sustainable management of water and soil; (ii) the rational use of phytosanitary products and chemical fertilizers; (iii) compliance with environmental standards in hydro-agricultural development, rural roads and market infrastructure, and (iv) sustainable management of natural resources on land in sub-watersheds (16,000 ha). This last measure will result in major investments in the sustainable management of community forests, erosion control and agroforestry development.		
Project vulnerability to climate change impacts		
Risk: 1. Climatic change event (drought, floods) could affect smallholder agricultural production capacity, productivity and competitiveness and also markets infrastructures (including markets and rural roads). **2.** Risks and potential impact of climate change could be different from the Northern areas (more drylands) exposed to droughts and to the spill-over effect of climatic events in the Sahel countries; in the southern areas, agricultural lowlands and rural infrastructures are more exposed to severe floods. 3. Extensive shifting cultivation of slash and burn contributes to the degradation and loss of vegetation cover, 4. Degradation of forest habitats contributes to the drying up of springs and watercourses and causes soil degradation due to erosion; 5. The most vulnerable groups including women and youth have less access to land and decision-making instances	**M**	**M**
Mitigations: 1. The program will consider adaptation options (water control and promotion of short cycle varieties) 2. Adaptation and management plan for social, environmental and climatic risks. 3. The program will invest in agricultural intensification and diversification: this will reduce the slush & burning practice and clearing of forest habitats. 4. The Program will support the creation and regeneration of community forests that will play a key role in reforesting source heads and stream banks and limiting erosion by increasing soil infiltration capacity and limiting in fact runoff. 5. The Program has set quotas for all its activities, the attainment of which will be facilitated by prior social engineering, allowing access to a consensus on the selection of beneficiaries. Functional literacy activities for women and training for youth will improve their chances of access and success.		
Project Scope		
Project relevance		
Risk: No major risk identified The Program is fully aligned with continental, regional and national public policies on rural and agricultural development. IFAD's strategic priorities are also duly taken into account into the logic of intervention and operational approaches.	**L**	**L**

Mitigations: Active participation of organized economic organizations of farmers and producers associations in Project design and Implementation at strategic (Steering Committee) and operational level (implementation partners) will assure the full integration of small-holders and vulnerable groups (women and youth cooperatives, Unions, associations) into project implementation		
Technical soundness		
Risk: The Program rationale and intervention logic area have been designed within a very complex and articulated environmental, socio-economic and political context (cross-border geographical and economic geographical target, fragility and instability due to extension/spill-over proximity of social tensions, armed groups activities, and violent conflicts due to spill-over of terrorism groups and para-military militias from Sahel to the northern areas of Bénin and Togo) and issues (sub-regional agricultural trade and markets transport corridors). Furthermore, IFAD has no experience and knowledge in designing and implementing regional operations (core business based on country-projects and programs).	**L**	**L**
Mitigations: Exchange of experience and knowledge with other IFIs (in particular the World Bank and African Development Bank) in design and implementation of regional programs will be established (including training and South-South technical assistance, workshops and seminars, KM web-based platforms etc.)		
Institutional Capacity for Implementation & Sustainability		
Implementation arrangements		
Risk: At regional level, the establishment - and competitive recruitment - of a small Regional Technical Unit and two National Project Management Units will present challenges for ensuring adequate and efficient technical, administrative and financial planning, management and M&E-KM.	**S**	**M**
Mitigations: In Togo and Bénin, the MoAG has long experience and knowledge of IFAD's project management procedures as well as of others IFIs (World Bank, AfDB, OFID, GEF). The Program will adopt the TOM2PRO software for financial planning, management and monitoring. Nevertheless, the planning, management of a regional program is (due to the multi-country institutions involved) require a well-coordinated, flexible and efficient multi-stakeholders coordination mechanism		
M&E arrangements		
Risk: The project may have problems coordinating and harmonizing data and indicators at regional level. At National level there may be difficulties in collecting data due to lower capacity on M&E and problems in timely collection and processing of data.	**S**	**M**
Mitigations: Based on IFAD's M&E modalities and the already operational system of IFAD's ongoing projects in each country, a results-based M&E (RBM) system will be established and managed by the National Project Management Units and wiill be coordinated by the regional technical assistance unit (UniRAT) with support from IFAD and in accordance with established IFAD procedures. It will be built around the set of selected indicators outlined in the logical framework taking into account key IFAD corporate indicators and project specific indicators.These will be harmonized and standardized in order to monitor and report on the identified key indicators to be reported at the regional level. The project will do capacity building on M&E during the first year in order to level different implementers on data collection and proccessing. IFAD is launching the AVANTI initiative in Togo in the last quarter of 2020 with the support of HELVETAS, which will strengthen national M&E capacities. Ongoing projects will benefit from this initiative and it may be extended to Benin in order to build expertise in both countries.		
Procurement (Togo)		
Legal and regulatory framework		
Risk: **Existence in the country of laws, regulations and a manual on procurement:** there is no manual of procurement procedures yet **Procurement methods:** Competitive contracts represented in value only 64% of all public contracts awarded in 2014 **Public access to information on procurement:** Information on contracts awarded is not exhaustive	**M**	**M**
Mitigations: Existence in the country of laws, regulations and a manual on procurement: The project procurement procedures will be specified in a Procedures Manual for use by stakeholders		

Procurement methods: The project procurement plan agreed with IFAD prior to any procurement operation helps mitigate this risk **Public access to information on procurement:** IFAD will work with other development partners to strengthen the computerization of procedures, which can help improve the collection and publication of statistics		
Accountability and transparency		
Risk: The Procurement Perception Index published by TRANSPARENCY INTERNATIONAL for 2019 is 29 points / 1000	**H**	**H**
Mitigations: As part of the project, the procurement execution procedures that will be recorded in the Procedures Manual will take into account the need to prohibit the execution of incompatible tasks and conflicts of interest, among others		
Capability in public procurement		
Risk: Experience of government officials in donor-funded public procurement: National regulations only allow civil servants a maximum period of six years in the public procurement chain. Even if this position is not always respected by some officials, it remains difficult to have staff with 7 years of experience or more **Separation of procurement and financial management functions:** Financial managers are often associated with the meetings of the procurement committee	**M**	**M**
Mitigations: Experience of government officials in donor-funded public procurement: The system as organized will ultimately make it possible to provide a large number of qualified specialists **Separation of procurement and financial management functions:** The project should avoid appointing the RAF and the SPM in the CPMPs and technical tender evaluation sub-committees		
Public procurement processes		
Risk: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids: It is recommended that the opening take place 30 minutes after deposit of the envelopes. However, given the flow of files to manage, certain opening dates may be postponed. This requires a new convocation of all bidders on the new date scheduled **Sending of the bid opening report to the tenderers:** The independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton) notes "the failure to publish the minutes for the opening of tenders, in violation of article 54 paragraph 4 of Decree No. 2009-277 of 11 November 2009, on the Code of public contracts and public service delegations" **Completion of evaluations during the validity period of the bids:** The flow of files, the complexity and the diversity of fields make it difficult to meet the 30-day deadline for all procurement files **Availability of a complete file of the process:** Under the terms of the independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton): "The archiving and filing system put in place by the MAEH for files relating to public contracts is insufficient. The contracts examined do not always contain all the required documents. In addition, the contract files are kept. by the beneficiary structures, which do not systematically refer to the Person responsible for contracts, in violation of the provisions of Article 1 paragraph 9 of Decree 2009-297 / PR relating to the attributions, organization and functioning of procurement and control bodies. In addition, the supporting documents available are compiled in a document, without the help of dividers or a summary which indicates the list of existing documents " **Public announcement of all awarded contracts:** Under the terms of the independent review report of the compliance of public procurement procedures, concluded by the Ministry of Agriculture, Livestock and Water (MAEH) under Management 2015 (Report by Grant Thornton): "The results of allotments relating to quotation requests have not been published, in violation of the provisions of Article 15 of Decree No. 2011-059 of May 4, 2011 defining the thresholds for award, publication, control and approval of public contracts "	**M**	**M**
Mitigations: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids: The Procurement Specialist will ensure the rigorous application of this provision (30 minutes after receipt of tenders) **Sending of the bid opening report to the tenderers:** The SPM will ensure the systematic transmission of the bid opening report to the bidders by the PRMP **Completion of evaluations during the validity period of the bids:** The project will ensure the implementation of this activity on time **Availability of a complete file of the process:** The SPM will set up an archiving system for procurement files and will use IFAD's NOTUS system for NO		

Public announcement of all awarded contracts: The SPM will ensure the systematic publication of the attributions		
Procurement (Benin)		
Legal and regulatory framework		
Risk: **Procurement methods:** Over the period from 2011 to 2013, the amount of private contracts was greater than 10% of the total amount of public contracts awarded, which contravenes the provisions of article 51 of the public procurement code, in particular by 2013 with a rate of 29% **Public access to information on procurement:** Information on contracts awarded is not exhaustive	**M**	**M**
Mitigations: Procurement methods: Over The Project Procurement Plan agreed with IFAD prior to any procurement operation helps mitigate this risk **Public access to information on procurement:** IFAD will work with other development partners to strengthen the computerization of procedures, in particular by systematizing the use of the Integrated Public Procurement Management System (SIGMAP) by contracting authorities, which can help improve the collection and publication of statistics		
Accountability and transparency		
Risk: The Procurement Perception Index published by TRANSPARENCY INTERNATIONAL for 2019 is 41 points / 100	**M**	**M**
Mitigations: A new state institution has just been set up to strengthen the fight against corruption (High Commission for the Prevention of Corruption, created by law in April 2020)		
Capability in public procurement		
Risk: General quality of documents produced by the procurement department: If we refer to the summary report of the Audit of public contracts carried out by the ARMP under the 2011 to 2014 management, with regard to the Ministry in charge of Agriculture, the contracts for which the tender documents are incomplete or poorly prepared represent 66.67% of the sample examined. **Separation of procurement and financial management functions:** The financial functions are generally performed by the Administrative and Financial Director (DAF), while the contracts are prepared by the technical services and the PRMP. However, among the staff making up the PRMP (Annex 3 of the 2019 activity report of the PRMP), a member of the DAF is a member of the Procurement Unit of the Ministry, which constitutes a function incompatible with that of a member of the DAF. In addition, the decree relating to the PRMP and the CPMP provides that, for each procurement procedure, the Financial Director of the structure concerned or his representative, and a lawyer or the SPM are members of the CPMP.	**M**	**M**
Mitigations: General quality of documents produced by the procurement department: The recruitment of a Procurement Specialist at the Project Coordination Unit level will improve the quality of the files to be submitted to the PRMP **Separation of procurement and financial management functions:** The project will mitigate the consequences of the provisions of the regulatory texts relating to the Procurement Unit of the Ministry by i) appointing a representative of the RAF rather than the RAF itself, and ii) by avoiding appointing the SPM.		
Public procurement processes		
Risk: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids: The opening takes place systematically 30 minutes after receipt of tenders. But for Consultant contracts, this is still not observed **Sending of the bid opening report to the tenderers:** The regulations clearly prescribe the sending of the minutes to the tenderers. In practice, instead of the shipment, bidders are asked to come and collect it, which they do not all do **Bid evaluations carried out by a suitably qualified ad hoc evaluation committee:** the summary report of the contract audit carried out by the ARMP under the 2011 to 2014 managements, indicates, with regard to the the Ministry in charge of Agriculture, that the contracts for which irregularities were noted in the appointment of members of the tender analysis subcommittee represent 28% of the markets examined **Responsiveness based on the criteria set out in the tender dossier for the evaluation of tenders:** The summary report of the contract audit carried out by the ARMP for the 2011 to 2014 management, indicates, with regard to the Ministry in charge of Agriculture, that 44% of the contracts examined were badly awarded	**M**	**M**

Mitigations: Bid opening to take place for advertised contracts and within one hour of receipt of bids: The Procurement Specialist will ensure the rigorous application of this provision (30 minutes after receipt of tenders) **Sending of the bid opening report to the tenderers:** The Procurement Specialist will ensure the systematic transmission of the bid opening minutes to the bidders by the PRMP **Bid evaluations carried out by a suitably qualified ad hoc evaluation committee:** The support of the competent government technical services for the procurement of infrastructure contracts can help mitigate this finding **Responsiveness based on the criteria set out in the tender dossier for the evaluation of tenders:** The recruitment by the project of a qualified Procurement Specialist who will support the evaluation commissions will help mitigate the risk.		
Financial Management		
Overall		
Risk: 1. **Organisation and staffing** : Staff in the 3 PMUs is not sufficient in number or qualifications to ensure an efficient financial management of the Program 2. **Budgeting:** The weak financial supervision of the program by the relevant technical departments and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation. 3. **Funds flow/disbursement arrangements:** The weak financial supervision of the program and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation. 4. **Internal controls:** The weak financial supervision of the program and poor understanding of IFAD's procedures could potentially affect the program implementation. 5. **Accounting and Financial Reporting:** the reporting needs may not be met by the program and accounting standards are not in line line with IFAD requirements; 6. **External audit:** An external audit will be carried out timely by an External Auditors (folliwng IFAD's proceduers).	**H** **H** **H** **H** **H** **H**	**S** **S** **S** **S** **S** **S**
Mitigations: 1. **Organisation and staffing:** The regional unit will be reinforced with the recruitement of a financial analyst and will be base21.d in an organisation that has a great experience of delaing with development projects and meeting the needs of international development partners. In Togo a full PMU will be recruited on a competitive bases while in Benin the ProCAR PMU, which has a gret experience with IFAD requirements and procedures will be reinforced to better manage Program activities. 2. **Budgeting:** The program staff in both two countries will be trained on budget planning and financial management and participating in workshops that IFAD will organize at national / regional level qualified staff; technical assistance 3. **Funds flow/disbursement arrangements:** The Project Management Units (Coordinators, RAF, Accounting) will be intensively trained in administrative and financial training. During the first 2 years of project implementation, the Regional Technical Unit will facilitate and provide International Technical Assistance on financial planning and management periodically. A designated account will opened for each financier and the project will perform account reconciliations on a montlhy basis. Disbursement arrangements will be in line with IFAD manuals and procedures. 4. **Internal controls:** in the PMU organigram and structure, the Project design will include PMUs an Internal Auditors Unit who will be in charge to oversight the regular adoption of procedures and process assuring implementation. Government Auditors (Inspection Generale) of Ministry of Economy and Finance will carry out regular administrative and financial audits. 5. **Accounting and Financial Reporting:** All PMUs will prepare interim and annual reports directly throught their accounting software which will be purchased and set up in order to meet all IFAD reporting requirement. PMU staff wil be trained to the use of this software and financial reports will be reviewed at IFAD level to ensure their quality. Both countries use SYSCOHADA accounting standards which will aso apply to this program and are acceptable to IFAD. 6. **External audits:** IFAD's FMD will provide close supervision and oversight of the ToR and of the (international) selection recruitment process of external auditors:		
Environment, Social and Climate Impact		
Biodiversity conservation		

Risk: Togo and Benin experience environmental degradation and fragile ecosystems. Activities especially related to the agriculture production could lead to degradation of forest habitats contributes to the drying up of springs and watercourses and causes soil degradation due to erosion.	**M**	**M**
Mitigations: The programme has developed a comprehensive SECAP note and an ESMF that propose some mitigation measures. For example, the Program will support the creation and regeneration of community forests that will play a key role in reforesting source heads and stream banks and limiting erosion by increasing soil infiltration capacity and limiting in fact runoff. From an environmental perspective, the identification of PRIMA intervention sites in Benin and Togo confirms that no action will be carried out in a protected area or in a Ramsar site.		
Resource efficiency and pollution prevention		
Risk: Incitation to intensification in agriculture may lead to an inconsiderate use of chemical products having negative impacts on soils and water reserves. Current use of such chemicals are not satisfactory with a lot of loopholes in terms of protection, dosage and procedures to use chemicals by producers.	**L**	**L**
Mitigations: The program will promote sustainable management of on-farm and markets wastes and reduce an abusive use of chemicals such as pesticides and fertilizers that could potentially degrade water quality in rural areas.		
Cultural heritage		
Risk: N/A		
Mitigations:		
Indigenous Peoples		
Risk: N/A		
Mitigations:		
Community health and safety		
Risk: The COVID- 19 is a real threat for human health and people in the region. Unsafe and non-healthy working conditions Infectious and parasitic diseases may limit the nutritional status of children.	**H**	**M**
Mitigations: The program has included activities in the Social Management Plan of the ESMF to address community heath and safety issues. Activities to be considered are: remote sensing tools to better understand immediate impacts of COVID 19 on food security and agricultural productivity, trainings on safe labor practices, access to more protective equipment such as masks and gloves, restrictions on workers on producer's field. Rural day cares will allow for interaction with community health services for early detection. Latrines and canteens will be built on the markets sites.		
Labour and working conditions		
Risk: No major risk identified	**L**	**L**
Mitigations: The Program has set quotas for all its activities, the attainment of which will be facilitated by prior social engineering, allowing access to a consensus on the selection of beneficiaries. Functional literacy activities for women and training for youth will improve their chances of access and success.		
Physical and economic resettlement		
Risk: N/A		
Mitigations:		
Greenhouse gas emissions		
Risk: CO2 emission from the investment is limited and would contribute to the climate change	**M**	**M**
Mitigations: FAO Exact tool will help to assess the volume of CO2 reduced or avoided and adaptation activities under this program so appropriate actions can be taken.		
Vulnerability of target populations and ecosystems to climate variability and hazards		
Risk: In the PRIMA regions of intervention in both countries, the rural populations rely on farming systems based on rice growing and horticulture in lowlands, annual crops on the lands of surrounding sub-watersheds and the use of non-timber forest products, hence their vulnerability to the effects of climate change with regard to the expected impacts on agriculture and other activities dependent on the exploitation of natural resources, is high.	**H**	**M**

Mitigations: PRIMA will seek to increase climate and environmental resilience through interventions allowing better water management, in particular through hydro-agricultural developments, the promotion of integrated and sustainable management of soil fertility, the diversification of agricultural production, the promotion of sustainable management methods for natural resources and the use of short-cycle and climate-resilient varieties, access to climate information, as well as the promotion of good practices for adapting to climate change mainly focused on sustainable management of land and water resources and compliance with climate-appropriate construction standards.		
Stakeholders		
Stakeholder engagement/coordination		
Risk: No major risk identified	**L**	**L**
Mitigations: During the design all involved economic and social stakeholders (public and private) will fully permanently associated: this inclusive process is one of the main development pillar of the program (based on the successful experience of social engineering adopted by other similar IFAD's projects in WCA , Niger, Guinea, Guinea Bissau) The program will act as facilitator and mediator between the divergent/different institutional, political, social and economic interests, mainly thanks to permanent dialogue the structured and organized Civil Society Institutions and Organisations (including public central and local administrations, Farmers and Producers Organizations, Unions of Traders/Transport, IMF, NGOs, CBOs, Women and Youth Cooperatives, Water Users Associations)		
Stakeholder grievances		
Risk: Possible exclusion of certain groups within communities due to the monopolization of program benefits by certain categories of beneficiaries that will lead to stakeholder grievances.	**M**	**L**
Mitigations: The program will pay particular attention of targeting strategy to make it more inclusive and ensure that stakeholder grievance is well reflected in SECAPE note and monitored. Rating moderate		
OVERALL	**M**	**M**

Stratégie détaillée de retrait

La stratégie de retrait du PRIMA se précise par composantes

Composante 1
L'ingénierie sociale rassemblera tous les acteurs et intervenants des marchés et de leurs zones d'influence au sein des corridors régionaux pour convenir des différentes problématiques pour s'assurer que les infrastructures appropriées seront conçues et réalisées afin d'améliorer les conditions de développement économique de chaque entité avec le marché en son centre. C'est aussi à travers cette ingénierie sociale que des structures autonomes de gestion des infrastructures émergeront en collaboration avec les autorités locales dans un cadre de partenariat public-privé. L'émergence d'une société civile organisée en milieu rural composée de tous les acteurs de marchés, des producteurs, commerçants, entrepreneurs (jeunes et femmes) etc…est un gage de durabilité.

Le projet réhabilitera les infrastructures économiques rurales afin de faciliter les transactions commerciales et donc améliorer les flux des produits agricoles vers les marchés de demi-gros et marchés hebdomadaires existants au sein de corridors sous-régionaux. La maintenance des pistes de désenclavement en lien avec les marchés reposera sur les groupes d'entretien des pistes qui sont partie intégrante des plateformes multiacteurs de marché. La gestion de ces marchés prévoit les coûts de maintenance des installations économiques et d'entretien courant des pistes pour garantir la durabilité des investissements. L'approche participative au sein des corridor régionaux dans le processus d'identification des sites, des axes de provenance des produits agricoles, de conception des plans d'infrastructures économiques, d'implication des services techniques déconcentrés dans la mise en œuvre, est gage de durabilité.

Composante 2
Les actions d'aménagement durable des sous-bassinsversants et des bas-fonds/plaines bénéficieront d'une forte appropriation communautaire étant donné que les producteurs et productrices participeront directement à l'identification des problèmes et aux prises de décisions relatives aux options d'aménagement et aux types de pratiques agricoles à promouvoir. Cette participation des producteurs et productrices constitue un gage de durabilité pour que les bonnes pratiques perdurent au delà de la fin du Projet d'autant plus que l'accompagnement des ces processus sera renforcé par les Association d'usagers de l'Eau et des Ressources Naturelles qui seront créées et renforcées dans le cadre du Programme.

Le développement de modèles agricoles axés sur une meilleure maitrise de l'eau et plus résilients au risque climatique (agroforesterie, maraichage, riziculture) apporteront des bénéfices économiques sur le long terme aux producteurs/rices grâce aux arbres plantés sur les terres de plateaux qui produiront des fruits et contribueront à la fertilité des sols (légumineuses) pendant de nombreuses années au delà de la fin du Programme.

La diffusion des bonnes pratiques agricoles résilientes au changement climatique s'appuiera sur le dispositif de réplication et diffusion des améliorations techniques, de pair à pair entre producteurs (Champs Ecole Paysan), appuyé par les ONG, les Services Techniques de l'Agriculture et les plateformes d'organisations de producteurs (nationaux et régionaux) ; ce qui permettra une adoption large des innovations indépendamment et au delà du cadre du PRIMA.

Le renforcement des capacités en matière de nutrition des partenaires de mise en œuvre, dont les plateformes d'organisations de producteurs, ainsi que les services techniques centraux et déconcentrés, est crucial pour assurer une continuité des actions, une valorisation et une mise à l'échelle des acquis et expériences. Les progrès nutritionnels couplés aux efforts d'autonomisation des femmes et égalité de genre seront un important facteur dans les stratégies de transition et sortie du projet. Les actions nutrition étant mises en œuvre dans une logique d'intervention durable (création de marchés, renforcement des connaissances, production plus diversifiée et production pilote de farines

infantiles) devront être à même de s'auto-générer et poursuivre, en contribuant à l'économie réelle des deux pays.

Composante 3

Les deux autorités de haut niveau (ministères) se réuniront régulièrement pour suivre les progrès et éventuellement identifier les principaux problèmes de politique sectorielle qui peuvent être résolus conjointement dans le cadre régional de la CEDEAO. Les OP nationales des deux pays (PNOPPA et CTOP) ainsi que le ROPPA auront également l'occasion de formuler des positions communes pour alimenter ce dialogue politique multipartite. En outre, l'Agence régionale pour l'agriculture et l'alimentation (ARAA), dont le mandat est de remplir ce rôle au sein de la CEDEAO, a été identifiée comme partenaire de mise en œuvre clé qui fournira à l'organisme régional les résultats, les enseignements et les notes d'orientation.

L'Agence régionale pour l'agriculture et l'alimentation (ARAA), dont le mandat est de faciliter la mise en œuvre des projets et programmes qui concourent à l'opérationnalisation de l'ECOWAP assurera la coordination des activités de cette sous-composante en étroite collaboration avec les 2 UGP. L'équipe de l'Unité Régionale d'Appui Technique régionale (ARAT) assurera la mise en œuvre des activités et de leur arrimage du programme aux priorités de la politique agricole régionale.